مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــة	محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٢ العدد (٨٥) خريف ٢٠١٨

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٨

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمد يوسف أحمد مصر	أميـــن مشاقبـة الأردن
سعد ناجي جواد العراق	عبد الإله بلقزيز المغرب
عبد الله النفيســي الكويت	غانـــم النجـــــار الكويت
فهد الحارثي العرابي السعودية	مجـــــدي عمـــــر الأردن
محمـــد المسفر قطر	مروان كمال الأردن

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي المصالحات العربية والمشروع الحضاري **التحرير**	٧
البحوث والدراسات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والآفاق **محجوب الزويري** **ميسر سليمان**	١٣
صفقة القرن: وصفة لحل الصراع أم تدشين لمرحلة جديدة فيه؟ **عبد السلام معلًّا**	٣١
تحليل استراتيجي أثر الأوضاع الجيوسياسية على دور الأردن في منطقة الشرق الأوسط **كورتني فرير**	٥١
قطاع غزة بين المصالحة الوطنية والتهدئة مع إسرائيل **رائد نعيرات**	٦٥
المقالات والتقارير أزمة "الأونروا": الخلفيات والمستقبل **نادية سعد الدين**	٧٩
روسيا بوتين: استراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية **توفيق عبد الصادق**	٩٧
قانون القومية الإسرائيلي: القانون والتداعيات **جوني منصور**	١٠٧

الملف البيبلوغرافي **المصالحات الوطنية: حالات عالمية وعربية** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **عبد القادر نعيم**	١٢١ ١٢٣ ١٢٦ ١٣٢
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٣٥
English Section **Book Reviews** *An Evolving Syria Conflict* ***Marwan Asmar***	139
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

المصالحات العربية والمشروع الحضاري

لا زال الواقع العربي منذ عام ٢٠١١ يشهد طيفًا واسعًا من الانقسامات والخلافات والصراعات متعددة المستويات، واندفعت بعض هذه الخلافات إلى عمليات تصفية وتدمير، وبعضها إلى حرب أهلية مستمرة، وبعضها إلى صراع مسلح على السلطة، ما تسبب بأكثر من ٢٠ مليون لاجئ ونازح ومشرد في بلاده وخارجها، وربما أكثر من نصفهم يعانون إشكالات معيشية معقدة وصعبة، وتسببت هذه الخلافات بسقوط أكثر من ١,٥ مليون قتيل وأضعافهم من الجرحى ونصفهم من المعوقين، كما تسببت هذه الصراعات بتدمير الاقتصاد المحلي والكلي والقومي في المنطقة بخسارات تصل إلى حوالي ٥٠٠ مليار دولار، إضافة إلى تدميرها البنى التحتية التعليمية والصحية والمواصلات والعمران والحضارة والصناعة والتجارة والزراعة، وأرجعت الأمة العربية إلى الخلف عقدين من الزمان، وخلقت أحقاداً طائفية وعشائرية ومناطقية وشعبية ودينية، وأعطت الفرصة كاملة للتدخل الأجنبي المباشر من قِبل أكثر من عشرين دولة في العالم، وتسببت بتدخلات عربية- عربية، وعربية- إسلامية في شئونها تصل إلى أكثر من عشر دول، بعضها يدعم الإرهاب والتطرف، وبعضها يدعم الفوضى والاضطراب، وبعضها يدعم الاقتتال الداخلي، وبعضها يطمع بتحقيق نفوذ فيها، أو السيطرة على مواردها أو موانئها، وبعضها يطمع في نفوذ وتمدد طائفي فيها ... وهكذا.

لقد شكلت هذه الحلقة من الانقسام العمودي والأفقي في كل قطر وبين الأقطار وفي كل تيار وبين التيارات السياسية والاجتماعية دائرة من الخنق والاختناق أصبح معها التنفس العربي عسيرًا، وأصبح المستقبل لدى الأجيال فيها مدلهمّاً، وأصبح الأعداء يتمتعون بالخيرات وبيع السلاح، بل واقتسام الأرض وإمداد العنف وخلق المنظمات

المتطرفة والإرهابية، ليُشكّل هذا الحال بذاته عقبة أمام تقدُّم المشروع الحضاري للأمة، ويشكل أداة كسر للإرادة العربية، ويمثل أداة لإفقاد المشروع الحضاري العربي عناصر النهضة وأدواتها، ويُفقده صورته الحضارية أمام شعوب العالم الأخرى.

ومن المهم الإدراك بأن آثار هذه الفوضى والانقسام والاحتراب لم تتوقف عند الآثار القطرية المحلية بل امتدت لتشمل الأمة كلها حتى في الأرض التي ليس فيها احتراب مُثار، فقد نالها الكثير من الإشكالات والأزمات بسبب هذه الفوضى في مجموعة من أقطار العرب، وسواء ارتبط ذلك بجيران أعماهم الطمع والطائفية، أو بأعداء يتربصون المزيد من التراجع للأمة لاستمرار هيمنتهم على مصالحها ومقدراتها، وليكون مصير الأمة مطلقًا بين أيديهم يتقاسمون ثرواتها وأرضها وإمكاناتها بل ومكوناتها السياسية مع الأسف، في شكل جديد من الاستعمار الذي يخدمه البعض العربي بدمه وماله ظنّاً منه أنه يشكّل له ضمانة البقاء أو الحكم، وجهلًا منه بتاريخ هذه الأطراف المعادية وسياساتها التي تَستخدِم ولا تَخدِم.

إن الحديث عن أمة ومشروع حضاري لها يُعدّ لدى الكثيرين ضربًا من الخيال، وإن الفكر الذي لا ينظر إلى الكليات سيبقى أسير مرحلة سوداء في تاريخ الأمة يقيس بمعاييرها الطارئة مستقبل الأجيال ومستقبلها ودورها ومشروعها الحضاري، ولذلك كان لا بد من إعمال الفكر في البحث عن مخارج حقيقية للنظر إلى المستقبل حتى يكون الخروج من هذه المآزق برافعة قوية وأصيلة ووحدوية نحو أمة لها دور وأمة ذات مشروع حضاري عريق وثابت في التاريخ القريب، ولتستلهم هذه الأمة وقادتها المخلصون برنامج النهوض من الكبوة.

لقد أفقد الواقع المرُّ المفكرين والسياسيين القدرة على عبور الزمن بثقله الدموي الصعب نحو المستقبل، وبرغم أن النخب السياسية لا تستطيع أن تخرج من عباءة مصالحها وحفاظها على حكمها ومكتساباتها، غير أنه ليس للنخب المفكرة والخبراء والمحللين والسياسيين والباحثين والشباب عذر أن يكونوا أسرى لذات المصالح والاعتبارات حتى لو أرادت النخب الحاكمة ذلك، وواجبهم يقتضي البحث عن الممرات الآمنة نحو النهضة

بالمشروع الحضاري للأمة، وأن يضعوا أيديهم على الجراح وعلى المفاصل الأساسية لاختيار المسار الأسلم وتوفير متطلباته.

إن الخروج من الانقسام والاحتراب إلى المصالحات التاريخية بين أبناء الأمة أصبح الممر الوحيد نحو المستقبل المشرق لأي بلد أو مجموعة، أو للأمة جمعاء ولرسالتها الخالدة، ولمشروعها الحضاري العالمي، وبالطبع يُقصد بذلك الخروج بمصالحات وطنية بين القوى السياسية والاجتماعية ذاتها، وبينها وبين النخب الحاكمة، والخروج بمصالحات قومية على مستوى الأمة العربية كلها، بين تياراتها العابرة للقطرية وبينها وبين النخب الحاكمة، وكذلك بين النخب الحاكمة ذاتها، والالتقاء على القواسم المشتركة والجوامع والمصالح ممكنة التحقق بلا طمع أو إقصاء أو تهميش لأي فرد أو مجموعة وطنية بغض النظر عن الانتماءات والأفكار والمذاهب في إطار المصالح الوطنية الواحدة لكل قطر والمصالحة القومية الكلية للأمة.

ولعل التاريخ يعلمنا أن الحقد التاريخي وسياسات الانتقام لم تُنهِ صراعات أي أمة، ولم تُقِم لأي أمة حضارة مستقرة، بل إن وضع المظالم والدماء والقصاص والانتقام جانبًا هو بداية الانطلاق الحقيقية، وليلتحق الجميع بالجميع وقد طويت صفحات الماضي القريب العابس والدموي، ليعيش الجيل القادم في صفحات بيضاء مشرقة لا يحمل على كاهله أثقال مرحلة الاحتراب بوزنها المُقعِد للهمم.

إن التحول إلى مسار المصالحات يحتاج إلى قيادات قوية متماسكة مدعومة من القوة الأساسية في الدولة وفي الأمة، وهي تحمل أفقًا لمستقبل حضاري بشكل واضح وكامل، وبرؤية عربية ووطنية لها أبعادها العالمية، تعيد بناء الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يقوّي الأمة الحاملة للمشروع بتياراتها الرئيسية الحاملة فيها، ويحافظ على الإمكانات والمقدرات في خدمة المشروع وليس خدمة النظام ولا الحاكم ولا الحزب أو التيار أو التنظيم، وتبدأ هذه القيادات في الدول والقوى السياسية والاجتماعية بمحاصرة الدخلاء على الفكرة والمتسلّقين على دماء ودمار الشعب والأمة، وتوفير الأجواء والقدرات الكافية، وخلق الظروف المواتية لانطلاق هذه المصالحات الواسعة.

وإن مشروع الأمة الحضاري بيِّن وواضح، فهو رسالتها الخالدة للبشرية وروحها الإسلام العظيم، والأمة قادرة على البناء والتقدم وهي تملك أهم ثروات العالم، وبموقعها الجيوسياسي والجيواستراتيجي في وقت واحد، لامتلاكها لروافد الاقتصاد العالمي وممرات البحار والبر والجو بين قارات العالم، وبكوادرها ومجتمعاتها الفتية من الشباب (أكثر من ٦٠٪ من الشباب). وهي تحمل رسالة السلام القائم على العدل للعالم، وتحارب الظلم حيث كان، وتبني حضارة وعلومًا تخدم البشرية وتنمّي اقتصادها بتوازن طبيعي.

ولعل التفكير بهذه الطريقة والمنهجية بالانطلاق من الواقع الصعب والمعقد والدموي إلى مستقبل له إشراقته بمشروع نهضوي عظيم وعميق الجذور سيوقف حالة التشظي والانقسام المستمرة في الأمة ويوحد جهودها، وهو يحتاج إلى ثلة من الكبار في الحكمة والقوة والعقل والإدراك، ليحملوه ويوفروا له الظروف المناسبة لدى النخب الحاكمة كما لدى المعارضة، ولكل دولة عربية كما لمجموع الأمة، وليتفاعل مع محيطه الإسلامي بعيدًا عن سخونة العنف والعنف المضاد، ويُنهي العدوان والتدخل الخارجي، ويوقف جماعات الإرهاب المأجورة من قِبل العدو بأشكالها المختلفة، ويمنع تحول الخلافات السياسية أو الدينية أو الطائفية أو الاجتماعية أو القبلية إلى أي شكل من أشكال العنف والتدمير، ويؤسس لدول ديمقراطية تحقق الاستقرار والازدهار والرفاه، وتحمي حياض الأمة وتدفع عنها العدوان، وتحقق لها الهيبة والقدرة التي تدحر المشروع الصهيوني وتهزمه، والتي تمنع في الوقت نفسه أياً من الجيران أو الأجانب أن يطمعوا بها أو يستخفوا بقوتها.

هكذا إذًا تصبح للأمة فرصة بين الأمم، وتصبح لكل دولة عربية فرصة النماء والتقدم والاستقرار بعيدًا عن نفق المستقبل المجهول، وسياسات العبث من قِبل بعض النخب الحاكمة هنا وهناك، وبعيدًا عن التدخل المباشر أو عبر وسطاء من الأعداء في شئوننا الداخلية.

التحرير

البحوث والدراسات

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والآفاق

محجوب الزويري*

ميسر سليمان**

مقدمة

قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أوائل أيار/ مايو ٢٠١٨، انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني- الذي عُقد في صيف ٢٠١٥، تحت إدارة الرئيس السابق باراك أوباما- تنفيذًا لوعده الانتخابي الذي أكد فيه أنّه سوف ينسحب من الاتفاق النووي الإيراني في حال فوزه في الانتخابات الأمريكية، كما وصف الاتفاق النووي بأنّه "أسوء اتفاق بالتاريخ"[١]. وذلك لأنّه رأى أنّ الاتفاق لم يتم من خلاله فرض قيود كافية على البرنامج الصاروخي لإيران؛ فقد اعتبر الرئيس دونالد ترامب أنّ هذا الاتفاق أعطى شرعية ومساحة من الحرية لإيران لتخصيب اليورانيوم[٢].

أعلن الرئيس دونالد ترامب في٧ آب/ أغسطس ٢٠١٨، فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية التي انقسمت إلى مرحلتين الأولى على القطاع المالي والمصرفي، والثانية على قطاع الطاقة ولا سيما تصدير البترول الإيراني. إضافة إلى استئناف جميع

---

* أستاذ مشارك تاريخ إيران والخليج ومدير مركز دراسات الخليج في جامعة قطر.

** طالبة ماجستير في دراسات الخليج، جامعة قطر.

[١] للمزيد حول نص الاتفاقية انظر: https://bit.ly/2O5zJRR

For more information about why Trump has withdrawn from the Iran Nuclear Deal look: Bethan McKernan Beirut. "Why Has Trump Withdrawn the US from the Iran Nuclear Deal and Why Does It Matter?" The Independent. May 09, 2018. Accessed September 17, 2018. https://ind.pn/2xLkjrV

Also look: Al Jazeera. "Donald Trump Declares US Withdrawal from Iran Nuclear Deal." GCC News | Al Jazeera. May 08, 2018. Accessed September 17, 2018. https://bit.ly/2xNgiTF

Also look: PALAMAR, SIMON. "The US and the Iran Deal: No Time for Magical Thinking." Centre for International Governance Innovation. October 16, 2017. Accessed August 15, 2018. https://bit.ly/2IvuWUP

[٢] "إسرائيل تعد الملاجئ للانسحاب في الجولان تحسبًا لهجوم: ترامب يعلن انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران،": https://bit.ly/2xOCNYq

العقوبات على إيران التي تم وقفها بعد توقيع الاتفاق. كما حذَّر الدول والشركات التي سوف تبقي على تعاملاتها التجارية مع إيران "بعواقب وخيمة" مطالبًا من جميع الدول والشركات الالتزام التام في تنفيذ العقوبات على إيران[٣]. هذا يعني أنّه سوف تكون هناك تداعيات وتأثيرات حادة على المدى البعيد على مختلف الأصعدة محليًا وإقليميًا ودوليًا في العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها وبينها وبين إيران كذلك.

يُعد الاتفاق النووي الإيراني من أهم الإنجازات الدبلوماسية التي قام بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما أثناء فترة رئاسته مع إيران. مثل هذا الاتفاق نقلة مهمة بالنسبة للاقتصاد الإيراني وحرره من الكثير من القيود والضغوط الدولية التي كانت تحاصره. حيث إنّ جلوس إيران على طاولة المفاوضات مع القوى الدولية الكبرى يعد دلالة هامة على اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية وجود حوار مع إيران، وعدم الاستمرار في عزلها من النظام العالمي والاقتصادي بالأخص. تم التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران الذي عُرف "بخطة العمل الشاملة المشتركة" في تموز/ يوليو ٢٠١٥، نتيجة مفاوضات طويلة بدأت منذ عام ٢٠٠٦. كان الاتفاق يضم إيران مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى ألمانيا. نص الاتفاق على رفع العقوبات المالية والاقتصادية الدولية والأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران بعد العام ٢٠٠٦، مقابل التزام إيران بتفكيك برنامجها النووي ومنعها من تطوير قدرات نووية عسكرية. دخل الاتفاق حيز التنفيذ في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٦، تحت إشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بناء على هذا الاتفاق تم رفع كافة العقوبات المتعلقة بالمعاملات المالية والتجارة والطاقة التي كانت مفروضة على إيران، كما تم الإفراج عن الأموال الإيرانية، حيث كانت عشرات المليارات مجمدة بسبب العقوبات الاقتصادية[٤].

تزامنت فترة تنفيذ الاتفاق بفترة الانتخابات الأمريكية التي مثل الملف النووي فيها

---

[3] "Statement from the President on the Reimposition of United States Sanctions with Respect to Iran," The White House, 6/8/2018, accessed on 29/8/2018, at: https://bit.ly/2LWD7hO

[٤] "ما هي أبرز نقاط الاتفاق النووي الإيراني؟": https://bit.ly/2xBEn0u

أهم الملفات في السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، كان واضحًا الانقسام بين المرشحين في الانتخابات الأمريكية اتجاه هذا الملف[٥]، فقد كان هناك تياران: الأول الديمقراطي، الذي اعتبر أنّ هذا الاتفاق فرصة تاريخية ومهمة للسيطرة على مصادر التهدد الإيرانية، بينما رأى التيار الآخر الجمهوريون أنّ هذا الاتفاق يخدم النظام السياسي الإيراني فقط ويعطيه قوة سياسية واقتصادية تزيد من قوته في المنطقة وتزيد من قدرة إيران على أن تواصل سياساتها التي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. لذلك اعتبروه بمثابة خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي.

كان موضوع الاتفاق النووي على رأس الوعود الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الحملة الانتخابية وأنّه سيعمل على الانسحاب منه. فضلًا عن انتقاده إلى إدارة الرئيس باراك أوباما مشيرًا إلى أنّ هذا الاتفاق يساهم في إضعاف مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى في العالم. كما اعتبر الرئيس دونالد ترامب أنّ الاستمرار في هذا الاتفاق وتمديده مع إيران سيؤدي إلى "سباق للتسلح النووي في الشرق الأوسط"[٦].

إيرانيًا مثّل الاتفاق النووي الإيراني انفراجه للاقتصاد الإيراني، حيث إنّ هذا الاتفاق سمح لإيران أن تعود للمشاركة والانخراط في النظام الاقتصادي العالمي، وأن يصبح لديها القدرة على أنّ تقيم علاقات اقتصادية تجارية مع كافة الدول والشركات العالمية، مما يعني فرصة لتحسين وضع الاقتصاد الإيراني وتنويع مصادر الدخل للنظام[٧]. بموجب هذا الاتفاق أعادت إيران تصدير النفط[٨] واستيراد أسلحة مقابل منعها من تطوير صواريخ نووية وقبولها

---

٥ "كيف تخطى أوباما عقبة الجمهوريين في تمرير الاتفاق النووي؟": https://bit.ly/2MWyHTS

للمزيد حول اختلاف مواقف الديمقراطيون والجمهوريون حول الاتفاق النووي انظر: https://bit.ly/2QUO7v6

6 CNBC. "Trump Claims Sanctions Were Reinstated against Iran for 'world Peace'." CNBC. August 07, 2018. Accessed September 16, 2018. https://cnb.cx/2DJJuBk

7 Morello, Carol. "U.S. Moves to Restore Some Iran Sanctions Lifted under Nuclear Deal." The Washington Post. August 07, 2018. Accessed September 16, 2018. https://wapo.st/2IvrVDX.

٨ "النفط.. مؤامرة إيران الأخيرة لإحياء الاتفاق النووي": https://bit.ly/2P1RoqU

بتفتيش وزيارة مناطقها النووية[٩]. واستطاعت إيران بعد رفع العقوبات أيضًا أن تقوم بعلاقات اقتصادية وتجارية مع عدد من الشركات الأمريكية أهمها بيع طائرات تجارية مع شرط عدم استخدام إيران لهذه الطائرات لأي أغراض عسكرية أو حربية. بالطبع الاستفادة الاقتصادية تحتاج لوقت لتظهر نتائجها على مؤشرات الاقتصاد[١٠]، حيث إنّ التحليلات الاقتصادية أظهرت أن العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران مسؤولة فقط عن ٢٠٪ من مشاكل الاقتصاد الإيراني والمشاكل الأخرى تتمحور حول وجود مشكلة بنيوية هيكلية في الاقتصاد الإيراني؛ فهو اقتصاد مرتبط بشدة بالنظام الاقتصادي العالمي، وهذا يعني أنّه سيبقى يعاني لأنّه عُرضة للتأثر لأي مشكلة في هذا النظام. إضافة إلى وجود مشاكل داخلية في إيران عدة منها البطالة التي وصلت إلى نسبة ١٤%. بالتالي تظهر التحليلات أنّ رفع العقوبات سيحقق معدل نمو اقتصادي للبلاد يتراوح ما بين ٣٪-٧٪ فقط كما أنّ هذه الاستفادة للاقتصاد من رفع العقوبات تحتاج لوقت وفترة طويلة لتظهر تأثيراتها الإيجابية على الاقتصاد الإيراني[١١]. من أهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية بعد رفع العقوبات تمثلت بتهيئة الاقتصاد الإيراني للاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة مناسبه للتشجيع على الاستثمار؛ فاتخذت خطوات متمثلة بحماية الصناعات المحلية أمام الصناعات الأجنبية وعملت على تشريع عدد من السياسيات الحمائية لحماية الاقتصاد المحلي.

أوّلاً: قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي

ترتب على فوز الرئيس الأمريكي الخامس والأربعون دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية تنفيذ كل ما وعد به في برنامجه الانتخابي فشعار " أمريكا أولًا " الذي أطلقه الرئيس الأمريكي أثناء حملته الانتخابية الذي وضح من خلاله أنّه سوف يعيد ترتيب كثير من السياسات في أجندة السياسية الخارجية الأمريكية تجاه كثير من القضايا. كما أنّه كان يرفض

[٩] "بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي... ماذا ستخسر إيران" : https://bit.ly/2DnT1xF

[١٠] للمزيد انظر: الزويري، محجوب: إيران وأمريكا.. فصل جديد في العلاقة:
http://www.al-watan.com/news-details/id/41756/d/20161126

[١١] "ماذا يعني رفع العقوبات عن إيران" : https://bit.ly/2xO5RQ6

كثيرًا من السياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما والاتفاقيات التي وقعتها مع عدد من الدول والمنظمات الدولية، وأكد على أنّه سيعمل على إنهاء هذه السياسات والانسحاب من الاتفاقيات التي لا تصب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية[١٢].

تقول مديرة الأمن القومي في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما سوزان رايس: إنّ ترامب كارهًا لكل إنجاز قام به الرؤساء من قبله مما يدفعه إلى تدمير الاتفاقيات التي تخدم مصالح الأمريكيين، كما تشير إلى أنّه لا يعرف إيران جيدًا، لأنّ افتراضه أنّ العقوبات سوف تجبرها على الموافقة على التفاوض لاتفاق جديد، هذا شيء لا يمكن أن تقبل به إيران[١٣].

جاء الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الأمريكية في إطار سلسة من الانسحابات الأمريكية المتتالية من العديد من المنظمات والاتفاقيات التي كانت موقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية. حيث اتبع الرئيس الأمريكي منذ أن وصل البيت الأبيض سياسة تمثلت بالانعزال، سعى من خلالها إلى إعادة التركيز فقط على مصلحة الولايات في كافة القطاعات والمجالات، وعلى مختلف الأصعدة. في ذات السياق عين فريقه الرئاسي من مجموعة من الشخصيات التي تشاركه ذات المواقف وتتبنى أفكار وسياسات تتوافق مع وعوده الانتخابية. فقد اختار كل من مايك بنس من الحزب الجمهوري نائبًا للرئيس الذي عُرف بمواقفه المتشددة نحو إيران، وجيمس ماتيس وزيرًا للدفاع وريكس تيلرسون وزيرًا للخارجية مايكل بومبيو مدير وكالة المخابرات الأمريكية ومايكل فلين مستشارًا للأمن القومي الذي تمت إقالته قبل مرور شهر من رئاسته وهو الذي عرف بمواقفه

---

[12] For more information about U.S. Withdrawal From The Human Rights Council look:

- Al Jazeera. "US Withdraws from UN Human Rights Council." GCC News | Al Jazeera. June 20, 2018. Accessed September 19, 2018. https://bit.ly/2MF22D6.
- Posner, Michael. "Why U.S. Withdrawal From The Human Rights Council Is A Dangerous Leadership Mistake." Forbes. June 20, 2018. Accessed September 18, 2018. https://bit.ly/2Nfhy7V
- Foulkes, Imogen. "Why Did the US Leave the UN Human Rights Council?" BBC News. June 20, 2018. Accessed September 19, 2018. https://bbc.in/2xJXBAh.
- Roberts, Timmons. "One Year since Trump's Withdrawal from the Paris Climate Agreement." Brookings. June 01, 2018. Accessed September 18, 2018. https://brook.gs/2Ha7Yjz.

[١٣] "سوزان رايس: قرار ترامب هو الأكثر حُمقًا وهذه تداعياته": https://bit.ly/2xO6nO2

المتشددة تجاه المسلمين[١٤]. هذه التعيينات زادت من حدة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران؛ لأنّها أظهرت جدية الوعود الانتخابية التي توعد بها الرئيس دونالد ترامب، وأنّه بالفعل سوف يقوم بتنفيذها لحظة فوزه وكان على رأسها الاتفاق النووي الإيراني، وهذا الفريق الذي قام بتعينه تميز بأنّه كان ضد هذا الاتفاق ومعارضًا له.[١٥]

يقول وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيرلسون: إنّ إيران لم تساهم بشكل إيجابي في خلق سلام وأمن في منطقة الشرق الأوسط رغم أنّ الاتفاق النووي الإيراني قد حتم عليها أن تقوم بتغير نهج سياساتها الخارجية باتجاه أكثر سلمية. حيث إنّ إيران ما زالت حتى بعد توقيع الاتفاق النووي تدعم عدد من المجموعات المسلحة مثل حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وعددًا من المليشيات الأخرى في سوريا واليمن[١٦].

عمل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على بلورة سياسات أكثر وضوحًا لمواقف منسجمة مع وعوده الانتخابية. كانت الخطوة الأولى التي زادت من مستويات القلق تبني إدارته شعار "أمريكا أولًا" وهو الأمر الذي فُهم منه أنّ السياسة الخارجية التي لا تصب في مصلحة الولايات المتحدة داخليًا يمكن أن تكون موضع مراجعة لتغييرها وإعادة تقييمها. بدأ تطبيق هذا الشعار من بوابة الأمن والسياسة حين أصدر الرئيس ترامب أمرًا تنفيذيًا أثار الكثير من الجدل منع بموجبه جنسيات سبع دول إسلامية من الدخول للولايات المتحدة هي العراق والسودان وسوريا واليمن وليبيا والصومال وإيران، شمول المواطنين الإيرانيين هذا المنع أظهر أنّ إدارة الرئيس دونالد ترامب لديها رغبة واضحة في

---

[١٤]. للمزيد عن الأمر التنفيذي انظر: https://bit.ly/2pw44v3

Trump administration 'officially putting Iran on notice', says Michael Flynn https://www.google.com/amp/s/amp.theguardian.com/world/2 01 7/feb/01 /iran-trump-michael-flynn- on-notice, 2 Feb 2017.

Trump slaps new sanctions on Iran after missile test http://www.politico.com/story/2 01 7/02 /iran-sanctions-2 34604 ,2 Feb 2017.

[١٥]. الزويري، محجوب. "محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل عهد ترمب: بين الثابت والمتغير ".*مجلة دراسات – مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة – البحرين* مج٤، ع١ (٢٠١٧): ٦٩ – ٧٩. مسترجع من:https://search.mandumah.com/Record/902155

[١٦] " أسئلة وأجوبة عن تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي": https://bit.ly/2QUlyh5

عزل إيران وعدم التعامل معها. هذا القرار بالطبع يساعد بشكل واضح في تعميق الصورة النمطية غير الإيجابية للمسلمين في أمريكا، لم ينته الأمر عند منع مسلمي سبع دول من دخول الولايات المتحدة بل قام أيضًا بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهذه الخطوة كانت جميع الإدارات الأمريكية السابقة قد ترددت في اتخاذها؛ وذلك لما لها من تبعات سلبية على علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها العرب ولا سيما في منطقة الخليج. بالتالي كانت مصلحة إسرائيل أيضًا واضحة من ضمن الأجندة السياسية لإدارة الرئيس ترامب ضاربًا مقابلها أية مصالح أخرى لأيّ دولة. هذا ما كان يخطط له أيضًا دعم إسرائيل بمختلف الطرق ومحاولة إضعاف كل الدول المحيطة بها في الشرق الأوسط. قرار انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني كان وراءه ليس فقط مصلحة للولايات المتحدة بل أيضًا إسرائيل ستستفيد من إضعاف هذا الاتفاق. قد كان واضحًا الغضب الإسرائيلي من إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عندما وقع هذا الاتفاق النووي مع إيران. في ذات السياق أعلنت الحكومة الإسرائيلية لإدارة الرئيس دونالد ترامب أنّ الجيش الإسرائيلي كان قد رصد "نشاطات غير عادية للقوات الإيرانية في سوريا" حاول الجانب الإسرائيلي مرارًا تصعيد الموقف أمام إدارة الرئيس ترامب، لكي تتخذ قرار الانسحاب من الاتفاق النووي، وبعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق قال رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو ردًا على قرار الانسحاب "الرئيس الأمريكي اتخذ قرارًا شجاعًا وصحيحًا، نحن نقدر قرار الرئيس الأمريكي ترامب بشكل كبير"[١٧]. ويبدو أنّ خروج الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس من الاتفاق مستند إلى أمرين الأول: هو أنّ القاعدة الانتخابية للرئيس ترامب تريد الانسحاب، وهذا ما سعى لتحقيقه الرئيس ترامب؛ إرضاء من انتخبوه[١٨]. الثاني: ضمان إرضاء اللوبي الصهيوني

[١٧] للمزيد انظر: https://bit.ly/2Q11dWd

الزويري، محجوب: أميركا ترامب وسيناريوهات العلاقة مع إيران: https://bit.ly/2fZ1z1m

[18] For more information look: Sengupta, Kim. "What Will Happen If the US Pulls

في الولايات المتحدة والعمل على تمرير أكبر حد ممكن من السياسيات والقرارات التي تخدم إسرائيل، فالعلاقة مع إسرائيل بالنسبة للرئيس ترامب مهمة وأساسية.

ضمن عملية متابعة تطبيق إيران للاتفاق يطلب الكونغرس الأمريكي من الرئيس أن يجدد دعمه للاتفاق كل تسعين يومًا، فقد أعطى الرئيس ترامب موافقته مرتين وفي المرة الثالثة رفض تجديده وفرض عقوبات بحجة أنّ الموافقة على هذا الاتفاق لا تصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي. كانت إدارة الرئيس ترامب تعوّل على أنّ الأوروبيين يقفون مع قرار الرئيس ترامب للمطالبة بصفقة منصفة أكثر مع إيران، بالتالي يتم إجبار إيران على تعديل الاتفاق من خلال عقوبات جديدة، لذلك لم ترد الإدارة أن تلغي الاتفاق بل انسحبت فقط منه. كانت المؤشرات واضحة أنّه في حال انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق فإنّها ستنسحب وحدها. وقد صرحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية "إنّ الاتفاق مفيد ولن نتبع أمريكا في التنصل من التزاماتنا الدولية بموجب هذا الاتفاق"[١٩] كما أكد سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي أنّ الاتفاق النووي الإيراني مهم بالصورة التي عليه اليوم، ومهم أيضًا وجود الولايات المتحدة الأمريكية فيه[٢٠].

منح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الدول والشركات العالمية فترة لتقوم بتصفية تعاملاتها بشكل نهائي مع إيران، لبدء تنفيذ المجموعة الأولى من العقوبات الأمريكية استنادًا إلى بيان وزارة المالية الأمريكية الذي أصدرته في أيار/ مايو ٢٠١٨. وقد أوضح البيان أنّ العقوبات سوف تكون على مرحلتين؛ المرحلة الأولى تكون سارية المفعول بعد فترة تسعين يومًا من صدور البيان وتنتهي في السادس من آب/ أغسطس ٢٠١٨، أما بالنسبة للمرحلة الثانية تدخل حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من صدور البيان وتنتهي في الرابع من تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٨[٢١]. المرحلة الأولى تتمثل بمنع الحكومة الإيرانية من

---

out of the Iran Nuclear Deal?" The Independent. May 03, 2018. Accessed September 16, 2018: https://ind.pn/2ONcj11

[19] Ibid., p. 5.

[٢٠] "لافروف: واشنطن تنتهك القرار الأممي بالانسحاب من اتفاق إيران النووي": https://bit.ly/2I9EZ1n

[٢١] "كيف سيعيد ترامب فرض العقوبات بعد الانسحاب من الاتفاق النووي": https://goog.gl/9DdnDv

التعامل بالدولار الأمريكي في معاملاتها التجارية الدولية وهذا يشمل التجارة بالذهب والمعادن النفيسة وتحظر أيضًا عملات التوريد والنقل للغرافيت والمعادن الخام. إضافة إلى برامج التكنولوجيا المرتبطة بالصناعة، فضلًا عن قطاع وسائل النقل السيارات والطائرات. كما أنّ الحظر شمل من خلاله المنتجات الإيرانية التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية مثل السجاد وبعض المواد الغذائية. أمّا بالنسبة للمرحلة الثانية تتعلق بقطاع الطاقة والبنك المركزي الإيراني والموانئ في البلاد. هذه المرحلة تعتبر الأشد لأنّ العقوبات فيها تتركز على أهم مصدر في الاقتصاد الإيراني وهو النفط. في ذات السياق علّق ترامب على هذه العقوبات بأنّها الأقسى وستصل في نهاية السنة إلى مستوى أعلى من الشدة. كما أكد على أنّ النظام الإيراني يستحق هذا النوع من العقوبات الشديدة لأنّه قام باستخدام الأموال التي حصل عليها بموجب الاتفاق النووي لبناء أسلحة وصواريخ نووية وتمويل ودعم جماعات ومليشيات إرهابية، مما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار وإنشاء المزيد من الصراعات في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى من العالم[٢٢].

وقد قام الرئيس ترامب بفرض العقوبات على إيران مُلغيًا بموجبها كل ما ورد في الاتفاق النووي الإيراني من ميزات لمصلحة إيران من رفع للعقوبات وأمور أخرى استفادت إيران بموجب الاتفاق النووي منها. حيث إنّ كل العقوبات التي فرضها الرئيس ترامب على النظام الإيراني في المرحلتين الأولى والثانية استهدفت تعطل أي استفادة للنظام الإيراني من الاتفاق النووي رغم استمراريته من خلال وجود بقية الدول الموقعة عليه وعدم انسحابها مع الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي.

ثانيًا: تداعيات قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي

١. الموقف الإيراني

لم يكن المجتمع الإيراني وكذلك البيئة السياسية الإيرانية حاضرة أو مستعدة قبل هذه

[٢٢] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، "العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد رفض العقوبات احتمالات التصعيد والاحتواء،" تقدير موقف، أغسطس 2018 .

العقوبات بالشكل الذي يقلل من تبعات القرار. واجه الاقتصاد الإيراني انهيارات كاملة في معظم أسعار السلع كما انخفض سعر العملة بشكل كبير، في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٨، كان الدولار يعادل ٤٣ ريالًا إيراني تقريبًا بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي أصبح سعر الدولار يعادل ١١٩ ألف ريال إيراني[٢٣]. إضافة إلى انخفاض في قيم السلع لأسعار لا تعكس حقيقة قيمتها، بالتالي أدى ذلك إلى زيادة التكلفة الاقتصادية على الناس وعدم قدرة الدولة على مواجهة هذا التحدي المفاجئ. العقوبات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على بنية الاقتصاد الايراني وبالأخص على حياة المواطن الإيراني. مع أنّه أصبح لإيران خبرة في التعامل مع العقوبات والتهرب إلا أنّها هذه المرة مختلفة وهذه العقوبات تعد الأشد على النظام الاقتصادي لأنّها تمثل سلسة من العقوبات المتزامنة. كما أنّ هذه العقوبات أتت بعد تسعة وثلاثين عامًا من العقوبات التي كانت مفروضة عليه والاقتصاد الإيراني يمر بأزمة حادة ولا يستطيع أن يتحمل عقوبات أو صدمات أخرى بعد العقوبات الثانية التي فرضتها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦. إنّ هيكلة الاقتصاد ما زالت ضعيفة البنية تقليدية وما زالت مرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي.

بشكل عام تمر الدول من خلال مسألة العقوبات بطرق مختلفة مستخدمة وسائل عدة للتهرب من العقوبات. استطاع النظام الاقتصادي الإيراني أن يبقى طوال الأربعين عامًا من العقوبات الاقتصادية رغم المشاكل الكثيرة التي يعاني منها. على سبيل المثال إيران لديها سفن نفط عائمة في مياه دولية كثيرة يباع النفط الإيراني من خلالها. إضافة إلى أنّ هناك شركات دولية أقل مستوى من الشركات الكبرى العالمية سوف تخلق نوعًا من مستوى الاقتصاد المتوسط الذي سوف تقوم من خلالها باستمرار التعامل مع إيران. تبقى المشكلة الأساسية هي تدهور القوة الشرائية وانخفاض سعر العملة والتكلفة الاقتصادية على الدولة والمواطن ستصبح أعلى[٢٤]. وهذا ما سيؤدي على زيادة تدهور الوضع

---

[23] https://bit.ly/2P1AOr9

[24] Rezaian, Jason. "Opinion | The U.S. and Iran's Relationship Status? It's Complicated." The Washington Post. August 31, 2018. Accessed September 20, 2018. https://wapo.st/2xyOKSL

الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم. المشكلة ليست فقط بوجود عقوبات؛ فالعقوبات ليست عامل التهديد الوحيد للنظام والاقتصاد الإيراني، بل التهديد يتمثل في الآثار التي تصيب البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تنشؤها هذه العقوبات من فساد اقتصادي ومالي واستغلال التجار لهذا التخبط الاقتصادي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الربح.

حاولت الحكومة الإيرانية أن تمتص غضب المجتمع والحد من حدته على النظام وذلك من خلال قرار المرشد الأعلى بتأسيس محكمة اقتصادية ليس فيها استئناف إلا في حالة الإعدام للمحاولة على الحفاظ على النظام، وأحكامها تصدر في عشرة أيام[٢٥]. في ذات السياق المرشد الأعلى في إيران هو المسؤول عن المحافظة على النظام السياسي، بالتالي هذا القرار يأتي في ممارساته نوع من صلاحياته الدستورية لإبقاء النظام السياسي مستقر من خلال هذه الإجراءات من المتوقع أنّه سوف يتم اتخاذ إجراءات أكثر للحد من الغضب الاجتماعي الذي من الممكن أن يتصاعد ضد مؤسسات النظام.

المخطط البياني التالي يوضح كيف ستخسر إيران صفقات تجارية بعشرات البلايين من الدولارات بسبب العقوبات التجارية التي سوف تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية، أهمها صفقة توتال وقيمتها ٥ بلايين دولار، لتطوير حقل غاز جنوب باريس واتفاق شركة ساغا إنيرجي بقيمة ٣ بلايين دولار لبناء محطات للطاقة الشمسية. إضافة إلى تداعيات هذه الخسائر الاقتصادية على إيران التي سوف تشل من قدرتها على تنفيذ خطط التحديث والتجديد للخطوط الجوية الإيرانية وتحديث أسطولها بصفقة قيمتها ٢٥ بليون دولار[٢٦].

المنظور الإيراني للإدارة الأمريكية أنّها لا تفي بوعودها وخروجها من هذا الاتفاق وغيره من الاتفاقيات التي كانت موقعة مع الولايات المتحدة أصبح يفقد مصداقية توقيع

[٢٥] هذه الخطوة إنشاء محكمة اقتصادية للحد من الفساد المالي والاقتصادي الذي تخلفه العقوبات ومحاكمة كل من يحاول الاستفادة من التقلبات الاقتصادية من خلال احتكار السلع وانخفاض سعر العملة وارتفاع قيمة السلع وذلك للمحافظة على النظام. هذه السياسية استخدمتها كوبا من قبل وأيضًا النظام العراقي، صدام حسين في مطلع التسعينيات للمحافظة على النظام من الغضب المجتمعي وللضرب من حديد على كل من يحاول أن يضر بالنظام الاقتصادي والسياسي.

[26] https://bit.ly/2IzxtgQ

أي اتفاقية مع الولايات المتحدة. نتيجة لذلك النظام الإيراني لم يعد يعول على إقامة حوار مع أمريكا في ذات الوقت لا يريد أن يفقد قدرته على التصرف أو اتخاذ أي قرار سياسي، لذلك لم يصرح النظام بأنّه غير مستعد أو مستعد للتفاوض من جديد مع الإدارة الأمريكية، فترك النظام الإيراني القرار حتى يرى ماذا سيقدم الأوروبيون والدول الأخرى روسيا والصين لهم بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية. إنّ النقاش المحلي الداخلي في إيران يركز على إمكانية الجلوس مع الإدارة الأمريكية الجديدة؟[٢٧] أم انتظار رد الأطراف الأخرى لا سيما أوروبا من الانسحاب من الاتفاق على حزمة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران وعلى الدول والشركات التي سوف تستمر في التعامل مع إيران؟ خاصة وأنّ روسيا لا تبدو جادة في الدفاع عن النظام الإيراني أمام مجلس الأمن، ذلك أنّ روسيا لم تفرض حزمًا من العقوبات على إيران[٢٨]. وكذلك الصين لأنّه ما يهمها هو الطاقة، وبالتالي يمكن أن تحصل عليها بطرق ووسائل أخرى من الخليج. ولا يبدو أنّ الحلفاء التقليديين لإيران حازمين للعب دور قوي تتوقعه إيران.

٢. المواقف الإقليمية والدولية

باتت مواقف دول المنطقة متباينة ومختلفة، فهناك دول عارضت الاتفاق منذ البداية ومنها دول خليجية ثلاث هي؛ المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين، بالتالي كان رد فعل هذه الدول هو تأييد قرار الانسحاب من الاتفاق واعتباره قرارًا إيجابيًّا. ترى هذه الدول أنّ إيران دولة عدوانية تسعى إلى التوسع، وقد استغلّت مكاسب الاتفاق النووي في خلق زعزعة في الإقليم، وتهديد أمن دول الجوار. يأتي هذا التأييد لقرار الانسحاب من هذه الدول الخليجية متوافقًا مع سعيها إلى إيقاف سياسات إيران الراهنة التي تؤثّر سلبًا على مصالح القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، حيث استطاعت إيران

---

[27] Gladstone, Rick. "Should We Be Anticipating War With Iran? No, but It Could Get Nasty." The New York Times. July 23, 2018. Accessed September 20, 2018: https://nyti.ms/2QlEsfV

[٢٨] مركز الجزيرة للدراسات سلسة التقارير المعمقة، "العقوبات على إيران مآل ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة". للمزيد حول المواقف الروسية اتجاه إيران في مجلس الأمن انظر: https://bit.ly/2xNryAv

وفق هذه الدول أنْ توسّع نفوذها في العراق وسوريا ولبنان، فصلًا عن استمرار دعمها الكبير للحوثيين في اليمن. على صعيدٍ آخر ترفض تركيا قرار انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، وهذا يعود للمصالح التركية الإيرانية في سوريا.

إنّ العقوبات التي فرضها الرئيس ترامب على إيران وعلى الدول والشركات التي سوف تستمر بالتعامل مع إيران أدت إلى ضوضاء مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة أنّ الدول التي وقّعت الاتفاق وبقيت ملتزمة فيه ولم تنسحب مقتنعة بأنّ هذا الاتفاق استمراره مهم؛ لأنّه يمنع من انتشار أسلحة نووية كما أنّه يضبط الطموح الإيراني فيما يتعلق بالبرنامج النووي. بالتالي قد تستفيد إيران من هذا الخلاف بين الحلفاء، خاصة أنّ ترامب لم يحترم الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة رغم محاولاتهم لشهور لإقناعه عن عدم الانسحاب من الاتفاق ولم يكتف فقط بانسحابه من الاتفاق بل أيضًا هدد الشركات الأوروبية بفرض عقوبات مشددة عليها في حال تعاملت مع إيران[٢٩]. لذلك يتوقع أن تكون النتائج الاقتصادية والسياسية وتبعات هذا القرار حادة على العلاقات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة على المدى البعيد مما سيؤدي إلى زيادة الفجوة بينهما[٣٠]. انتقدت مديرة الأمن القومي السابقة في عهد الرئيس السابق باراك أوباما سوزان رايس قرار الرئيس دونالد ترامب بالخروج من الاتفاق النووي، وقالت "الثمن على القيادة الأمريكية العالمية سيكون باهظًا، فعندما تتخلى أمريكا عن القوانين الدولية دون مبرر فهي تقوم بتقويض المفاهيم الدولية عن مصداقيتها ومسؤوليتها، وهذا بالفعل ما فعلته أمريكا مع اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية شراكة دول الباسيفيك". وتستدرك رايس إلى أنّ "الاتفاقية لم تكن عن تصرفات إيران في الشرق الأوسط، بل كانت جيدة؛ لأنّها حدت من سلوكها الخبيث، وبالخروج من المعاهدة، فإنّ أمريكا أضعفت قدرتها على معالجة التحديات التي تشكلها في المنطقة"[٣١]. إضافة إلى أنّ

---

[29] "Europe Should Defend the Iran Deal Without Burning Bridges to the US." Chatham House. May 18, 2018. Accessed September 20, 2018. https://bit.ly/2DoWH2d

[٣٠] "سوزان رايس: قرار ترامب الأكثر حمقًا وهذه تداعياته": https://bit.ly/2xO6nO2

[٣١] "**سوزان رايس: الانسحاب من صفقة إيران أغبى قرار لترامب**": https://bit.ly/2O3Nbpp

انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق أممي كانت قد أقامته يعني مستقبلًا أنّه لا يمكن الوثوق في مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى إقامة أي اتفاق معها واستمرار التزامها به، هذا القرار قد أعطى رسالة واضحة ومباشرة لكوريا الشمالية والجنوبية، وهي أنّ أي اتفاق يوقعه أي رئيس أمريكي يمكن أن يأتي الرئيس الذي يليه وينسحب منه في أي لحظة، في وقت تحتاج فيه الولايات المتحدة من توقيع العديد من الاتفاقيات في نظالم عالمي مليء بالتوترات السياسية. إذن فالعقوبات مضرة لسمعة وسيط الولايات المتحدة الدولي. إضافة إلى أنّ مراهنة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على نجاح العقوبات على إيران يعد أمرًا غير مؤكد بعد، وذلك لأنّ نجاح العقوبات يتطلب إجماعًا دوليًا وهذا الإجماع فعليًا غير موجود؛ فالدول التي وقعت الاتفاق تعارض انسحاب الولايات المتحدة منه وتعارض السياسية التي يتعها الرئيس ترامب للتعامل مع إيران[٣٢]. إذن يمكن القول إنّ إدارة ترامب أعطت أولوية لتقويض الاتفاق وإعادة العلاقة مع إيران لمربع العزلة والعقوبات، بينما الأوروبيون أعطوا أولوية لبقاء الاتفاق واستمراره مع محاولتهم للوصول إلى تسوية[٣٣]. إنّ السياسة الخارجية الإيرانية تعمل على الاستفادة من الأزمات والحروب والصراعات والانقسامات بين الدول وغيرها من الأحداث لتعزيز علاقاتها في المنطقة وخارجها. هذا الانقسام في الاتفاق النووي بين الدول الولايات المتحدة والدول الأوروبية سوف يجعل إيران تحاول الاستفادة منه[٣٤].

إنّ موقف الاتحاد الأوروبي أتى منسجمًا مع موقف الدول الأوروبية الثلاث الأعضاء في الاتفاق. حيث أكدت الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أنّ الاتفاق النووي مع إيران هو " أحد الإنجازات الكبيرة للدبلوماسية

---

[32] For more information look: Arsalai, Sibghatullah. "What Does Trump's Withdrawal From the Iran Nuclear Deal Mean for Afghanistan?" The Diplomat. May 30, 2018. Accessed September 20, 2018. https://bit.ly/2pzmv1P

[33] For more information look: "Iran Nuclear Deal: Trump Pulls US out in Break with Europe Allies." BBC News. May 09, 2018. Accessed September 18, 2018: https://www.bbc.com/news/world-us-canada-44045957.

[34] Vakil, Sanam. "Iran and the GCC: Hedging, Pragmatism and Opportunism." Chatham House. September 12, 2018. Accessed September 20, 2018: https://bit.ly/2xNWkrU

الدولية"[٣٥]، كما أكدت عن أسفها للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي. بالنسبة لروسيا والصين، فقد تشابه الموقفان الروسي والصيني من قرار الرئيس دونالد ترامب؛ فقد عبرت وزارة الخارجية الروسية عن خيبة الأمل من هذا القرار، وأكدت أنّه لا يوجد أي مبرر للانسحاب من الاتفاق، لأنّه قد أظهر فاعليته الكاملة، وجميع الأطراف الاخرى ملتزمة باستمرارها بالاتفاق النووي، فضلًا عن مواصلة تطوير عَلاقاتها مع إيران، ذات الموقف ظهر من قبل الخارجية الصينية، حيث انتقدت بشدة قرار الرئيس الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق وأعربت عن قلقها من زيادة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وأكدت على ضرورة العمل على حماية هذا الاتفاق؛ لأنّه يصب في مصلحة الجميع. أمّا بالنسبة لموقف الأمم المتحدة ترى أنّ الاتفاق النووي اتفاقًا دوليًا تأكدت شرعيته من خلال قرار مجلس الأمن ٢٢٣١. عبّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن قلقه من قرار ترامب، حيث أشار أنّه "من الضروري معالجة كل المخاوف المرتبطة بتنفيذ الخطة من خلال الآليات المنصوص عليها في الاتفاق"[٣٦]. في هذا إشارة واضحة إلى أنّ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي سيتسبب في عزل الولايات المتحدة الأمريكية وليس إيران. يشير مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق دنيس روس أنّ خروج أمريكا من الاتفاق النووي سيكون السبب الرئيسي في عزلتها بالمقابل الإيرانيين لن يعزلوا[٣٧].

يتضح أنّ قرار الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي يواجه معارضة دولية واسعة بالأخص من قبل الدول الأوروبية- فرنسا وبريطانيا وألمانيا-، سيؤدي قرار الانسحاب الأمريكي إلى أضرار على مختلف الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية[٣٨]. إنّ عودة إيران لمربع العزلة سوف يدفعها لمواصلة برنامجها النووي، مما

---

[٣٥] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "سيناريوهات ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران"، 10/5/2018، https://bit.ly/2zpjDuk

[٣٦] ذات المصدر ٢٣.

[٣٧] الغبرا، شفيق، "العقوبات الأمريكية على إيران: أبعاد وآفاق"، القدس العربي، 9/8/2018: http://www.alquds.co.uk/?p=990956

[٣٨] للمزيد حول العلاقات الأوروبية الإيرانية: https://annabaa.org/arabic/reports/15417

سيؤدي إلى سباق تسلح وصراعات مباشرة مختلفة بين الدول أو بالوكالة في إقليم الشرق الأوسط الذي يعد الإقليم الأكثر توترًا وصراعًا. كما أنّ الانعكاسات لهذه الصراعات سوف تؤثر سلبًا على بقية الدول التي لديها مصالح في الشرق، وسوف تؤثر على أمن الممرات الملاحية في المنطقة[٣٩].

الخاتمة

إنّ التركيز على توجه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، مرتبط بالمشهد السياسي الداخلي الأمريكي الذي يبدو ملتهبًا ويكاد يفقد البوصلة السياسية. هذا يعني أنّ مشهد السياسة الخارجية الأمريكية يبدو في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب منقسمًا بين الرئيس وتوجهاته وبين المؤسسة السياسية المتمثلة بوزارة الخارجية والكونغرس والمؤسسة الأمنية، هذا الانقسام الذي ينطبق على التعامل مع الحالة الإيرانية وكذلك ملفات أخرى منها العلاقة مع دول الخليج. ظهرت خلال الأشهر الأولى من تولي إدارة الرئيس رسائل غامضة ومحيرة حول مسارات السياسة الخارجية تحت إدارته. عمّق من هذه الحيرة التخبط وعدم قدرة الباحثين الأكاديميين على التنبؤ بسياسته وقراراته التي شهدت غياب المؤسسة الرسمية التي تعنى بقضايا السياسة الخارجية. انشغل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمحاولة تنفيذ الوعود الانتخابية والشعارات التي أطلقها أثناء حملته الانتخابية "أمريكا أولًا" بطريقة تمثلت بعشوائية الانسحابات من العديد من الارتباطات الدولية التي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية عضوًا نشطًا وفعالًا فيها. مما جعل واشنطن تسير خطوات للوراء من حيث غياب السياسة الخارجية الأمريكية الفعالة عن المشاركة في القضايا الدولة والتضحية بسمعة وسيط الولايات المتحدة الأمريكية في المجتمع الدولي. يتضح أنّه من الصعب النظر إلى

[٣٩] للمزيد انظر: https://bit.ly/2xyOVO2

Also look: Roberts, William. "Analysis: Trump's Withdrawal from Iran Nuclear Deal Isolates US." GCC News | Al Jazeera. May 09, 2018. Accessed September 14, 2018" https://bit.ly/2rz5xSW

مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بإيران؛ بالنظر إلى تنوع واختلاف التطورات عن النطاق المألوف في دراسة سيناريوهات العلاقات. حيث إنّ وجود رئيس من خارج المؤسسة السياسية المعروفة في واشنطن وتمرده على المؤسسات التقليدية يعد تطورًا جديدًا يزيد من تعقيد ملف العلاقة الأمريكية الإيرانية ويجعلها غير واضحة.

فكرة الانسحاب من اتفاق دولي تعتبر سابقة من تاريخ العلاقات الدولة، واشنطن التي قدمت نفسها دائمًا كنموذج انسحبت من عدد من الاتفاقيات الدولية وعدد من أهم المنظمات الدولية في العالم كاليونيسكو ومجلس حقوق الإنسان، فهذه الاتفاقيات والمنظمات ستستمر وتواصلها عملها وستكون واشطن هي الخاسر الأكبر من خلال تلك الانسحابات المتتالية، فهي تعزل نفسها عن المجتمع الدولي وتشكك في مصداقيتها وتقلل الثقة بها.

تبدو السياسية الأمريكية في حالة تخبط وذلك سيؤدي إلى حشد دولي ضد السياسيات التي تتخذها. هذا الأمر يعكس تغيرًا في طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الدول أيضًا مما سيثير حفيظة كثير من الدول التي سوف تفكر في اتفاقيات أو معاهدات تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفًا فيها. يكفي الإشارة في هذا السياق الى كوريا الشمالية التي يجري الضغط عليها لتفكيك برنامجها النووي، حيث تذّكر كوريا الشمالية بما جرى مع إيران وتحذر من إمكانية تكرار هذا معها.

بالنسبة لإيران انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي يشكل عامل تهديد في كلا الجانبين: الجانب الاقتصادي والجانب السياسي. في الجانب الاقتصادي، فإنّه يعيد إيران إلى دائرة العقوبات التي تركت آثارًا بالغة التأثير على الاقتصاد الإيراني وامتدت آثارها إلى المواطن الإيراني. التأثيرات التي أصابت العملة الإيرانية بشكل مباشر ضاعفت من الأعباء الاقتصادية لقطاع عريض من الشعب الإيراني، ولاشك أنّ آثارها ستزداد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حزمة العقوبات التي تتعلق بالنفط حيث ستحرم إيران من عوائد النفط التي كانت تشكل أكثر من ٨٠٪ من الدخل القومي الإيراني. في نفس السياق إنّ زيادة القطيعة الاقتصادية بين إيران و العالم سيضاعف من المشاكل البنيوية الهيكلية في الاقتصاد الإيراني التي لم يجر حلها منذ حوالي أربعين عامًا. أما في الجانب السياسي، فإنّ

العقوبات تعيد إيران إلى فكر المحافظين الجدد، وذلك حين وصفها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بأحد دول "محور الشر" إذ سيترك ذلك إيران بلا حلفاء أو على الأقل بقليل من الحلفاء وبإمكانيات قليلة.

وبالنسبة لقدرة الدول الأوروبية على المحافظة على الاتفاق النووي؛ فإنّ ذلك يعتمد على قدرة الدول الأوروبية على أن تعمل ككتلة واحدة متفقه في الأهداف وهو الأمر الذي لا يبدو سهل التحقق خاصة وأنّ هذه الدول لديها تحدياتها الاقتصادية المعقدة التي قد تحول دون أن توفر لإيران ما تحتاجه في ظل وضعها الاقتصادي. إنّ الانشغال الأوروبي بالملفات الداخلية المعقدة من قبيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والخشية من التراجع الاقتصادي بسبب سياسات الحماية التي يريد أن يفرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تهدد التنسيق الأوروبي الأمريكي المتعارف عليه، كما أنّه يعزز خيار إيران في أنّ أوروبا خيار المضطر. الأمر الآخر هو أنّ ما يمكن أن تقدمه هذه الدول لن يكون بلا ثمن لذلك، فإنّ قدرة إيران على دفع الثمن للدعم الأوروبي ستحدد طبيعة هذا الدعم الأوروبي ومدى فعاليته.

يبدو أنّ الانسحاب الأمريكي سيترك آثاره ولو بشكل تدريجي على سياسات إيران الإقليمية، حيث إنّ التكلفة الاقتصادية والسياسية ستزداد في ظل تراجع واردات إيران الاقتصادية، كما أنّ التنسيق التركي الروسي يبدو أنّه يتقدم على حساب التنسيق الإيراني الروسي، مما يحد من قدرات إيران على فرض جميع أجندتها على سوريا والعراق. بالطبع هذه الآثار قد تأخذ بعض الوقت قبل أن تظهر بشكل جليّ.

صفقة القرن: وصفة لحل الصراع أم تدشين لمرحلة جديدة فيه؟

د. عبدالسلام معلا*

مقدمة

شاع الحديث عن صفقة القرن في الأروقة السياسية ووسائل الإعلام على حدٍّ سواء، وعلى الرغم من ذلك، فليس هناك بيانات واضحة المعالم حول الخطّة على المستوى غير الرسمي على أقلّ تقدير، وفيما تتجه الأنظار للوقوف على تفاصيلها، يرشح الكثير من التسريبات حول بنودها وخطوطها العامة، فقد حرصت وسائل الإعلام والصحافة للحصول على بعض الإضاءات حول مضامينها، سعيًا لتحقيق السبق الصحفي.

كان المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية دونالد ترمب قد وعد بالقيام بدور الوسيط النزيه والمحايد لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية[١]. وفي الفترة الفاصلة ما بين فوزه بسباق الرئاسة وتوليه مقاليدها فعليًا، فقد أفاد في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال، نشرت في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، بأنّه يريد المساعدة في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واصفًا إياه بالحرب التي لا تنتهي، وأنّ لديه تصورًا واضحًا حول الصفقة النهائية التي يود أن ينجزها، على الرغم من التحديات التي تعترض سبيل هذا الهدف[٢].

أفصحت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترمب عن خطتها لإيجاد تسوية للصراع

---

* **حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الدولية من جامعة شمال ماليزيا، باحث متخصص في الشأن الفلسطيني.**

[١] سيجاي ويرلمان، "أكاذيب مرشحي الرئاسة الأمريكية عن القضية الفلسطينية،" نون بوست (١٧ آذار/ مارس، ٢٠١٦)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2Nt5zbc

[2] Clare Short, "Beyond Trump's Deal of the Century," Al-jazeera Centre for Studies, (June 24, 2018), Available at https://bit.ly/2MiMjbw; Ramzy Baroud, "Deal of the Century' is not New and the PA Leadership is not A Victim," Middle East Monitor (July 3, 2018), Available at: https://bit.ly/2QnOSwq

الفلسطيني الإسرائيلي بالتزامن مع مرور مائة عام على وعد بلفور[٣]. وقد نسقت وتشاورت مع أطراف عربية فاعلة للدفع بها نحو العلن، ودأبت وسائل الإعلام على وصفها بصفقة القرن، ذلك المصطلح الذي شاع منذ أن تولى ترمب رئاسة الولايات المتحدة، ودون أن يتوفر مزيد من التفاصيل عنها[٤].

من الواضح أنّ مصطلح صفقة القرن يمثل إشكالًا بحد ذاته، إذ إنّه يركز على فكرة الصفقة أكثر من تركيزه على فكرة الحل، فالمطلوب إذًا صفقة تمثل تسوية للصراع وليس حلًا له، ويزداد الأمر سوءًا عندما يقرر أحد طرفي الصراع مواصفات الصفقة من جانب واحد فقط. ثمة فرق جلي بين حل الصراع وبين تسويته، فالحل يقتضي حضور إرادة ورضا الطرفين، وتوافقهما للوصول إلى صيغة تعالج جذور الصراع القائم بينهما، وتحقق قدرًا كبيرًا من أهدافهما معًا. وهي القاعدة العامة والركن الأساس الذي تجاهله ترمب، وهو يعلن عزمه المضي قُدُمًا في الخطة، رضي بذلك الفلسطينيون أم لم يرضوا[٥].

غني عن القول، إنّ هذا التوجه يعتبر تجسيدًا لتصورات إسرائيلية سابقة، وكانت قد ركزت على ضرورة تجاوز الحضور الفلسطيني، ورفض مشاركته في الحلول المقترحة التي طرحت على فترات متفاوتة بدءًا من العام ١٩٦٧. تشكل هذه المسألة أهم ركائز صفقة القرن الهادفة لتلفيق حل للقضية الفلسطينية من شأنه أن يساعد الإدارة الأمريكية على تمرير مخططاتها في المنطقة من جهة، ويتماهى من جهة أخرى مع الرواية الإسرائيلية للصراع ويعبر عنها. يتبين في الوقت ذاته أنّ صفقة القرن هي الآلية التي يتم من خلالها تحويل تصورات الحلّ الإسرائيلية القديمة الجديدة إلى واقع، فيما بدأت تلك الآلية عملها فعليًّا على الأرض.

---

[٣] مثل وعد بلفور أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على أرض فلسطين، وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهدًا بإقامة دولة لهم هناك. أنظر: وعد بلفور، موجود على الرابط: https://bit.ly/2x17pXb

[٤] محمد أمين، "صفقة القرن.. هكذا يرى ترمب حل القضية الفلسطينية،" الجزيرة نت (٤ شباط/ فبراير، ٢٠١٨)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2xMDbKp

[5] Anders Persson, "What Will Trump's 'Ultimate Deal' Mean for Palestinians," Aljazeera.com (March 28, 2018), Available at: https://bit.ly/2pLf7Ae; MEE Correspondent, "Palestinians Have Seen Trump Deal of the Century and Want Nothing of it," Middle East Eye (May 31, 2018), Available at: https://bit.ly/2wng3hM

وهكذا، فإنّ الصفقة لا تنطوي على جديد إلا من جهة ارتفاع مستوى الرهان على قبول العرب والفلسطينيين لها؟ نظرًا لما يعانيه النظام العربي من ضعف وتفكك.

يمهد استعداد الأنظمة العربية الأكثر تأثيرًا للتعاطي مع خطة صفقة القرن، في الوقت الذي يرفض فيه الفلسطينيون الخطة السبل أمام التوجهات الهادفة لجعل الحل عربيًا إسرائيليًا، كبديل عن الحل الفلسطيني الإسرائيلي المفترض، وهو احتمال يعني في حال تطبيقه أنّ أسباب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لم تنتهِ.

أولًا: إشكالية المصطلح

تفصح المصطلحات الرائجة عن معاني واضحة يصعب إغفالها وتجاوز مراميها، ويساعد الوقوف على دلالاتها في فهم الأفكار والأحداث التي تعبر عنها. فيما يخص مصطلح صفقة القرن "Deal of the Century"، فإنّه يبدو إشكاليا، لأنّ دلالته اللغوية لا تناسب طبيعة القضية مدار الحديث، أو أنّ التعاطي مع القضية يتم بطريقة تخالف أعراف وقواعد حل الصراع المعروفة. من ناحية أخرى، فإنّ المصطلح لا يبدو جديدًا، أو أنّه قد نحت خصيصًا للتعبير عن مسألة تتصل بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو الجهود الهادفة لإيجاد حل له. هناك استخدام سابق للمصطلح، فقد ظهر لأول مرة بنسخته الإنجليزية المُشار إليها في العام ١٩٨٣، كعنوان لفيلم كوميدي يصنع أحداثه مجموعة من تجار السلاح، وفيه سلاحًا مميزًا اسمه صانع السلام[٦].

ثم استخدم للتعبير عن صفقة اقتصادية كبرى بين شركات نفط عملاقة والحكومة الأذرية في العام ١٩٩٤[٧]. وفي سياق متصل قام رجل الأعمال البارز في حينه دونالد ترمب بالمشاركة في تأليف كتاب عنوانه "فن الصفقة" وذلك في العام ١٩٨٧، وقد لاقى رواجًا كبيرًا[٨]. وعند وضع الخطة الأمريكية الهادفة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،

---

[6] Marwan Bishara, "What's the Big Deal... of the Century," Aljazeera.com" (July 2, 2018), Available at: https://bit.ly/2CDPuen

[7] Pavel K. Baev, "Could the 'Deal of the Century' Still Live up to its Name," The Central Asia-Caucasus Analyst (October 6, 2004), Available at: https://bit.ly/2oVh0uo

[8] Trump: *The Art of the Deal*, Available at: https://bit.ly/1TOrh7o

والمسماة بصفقة القرن في السياقات المشار إليها، يتضح أنّ مفهوم الصفقة يمثل قاسمًا مشتركًا لكلّ ما ذكر. وعند هذا المعنى تحديدًا تنتهي دلالات مصطلح صفقة القرن التي يُراد لها أن تضع حدا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر نظام الصفقة، ومن منظور أحد طرفي الصراع فحسب. وهي الشواهد التي حدت بأحد المحلّلين البارزين إلى القول إنّ "صفقة القرن" عبارة عن صفقة عقارية[٩].

قدم ترمب تلميحات متكررة حول عزمه على تقديم خطة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإثر ذلك، كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أول من يستخدم تعبير صفقة القرن للإشارة لتلك الخطة، حدث ذلك في أثناء مؤتمر صحفي عقده برفقة الرئيس الأمريكي في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٧، الذي قال فيه: نحن جاهزون تمامًا لتقديم يد المساعدة للرئيس ترمب لإنجاز صفقة القرن[١٠].

يؤكد تعبير صفقة القرن على توالي الصفقات، وأنّ الفكرة ليست جديدة، أو هكذا يريد طرف الصراع القوي على أقل تقدير. يرى بعض المحللين أنّ اتفاق أوسلو قد مثل صفقة أيضًا، ففي مقابل اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل، وإيقاف المعركة المسلحة ضدها، فإنّهم سيحصلون على دولتهم الخاصة[١١]. غير أنّ ما يميز الصفقة مدار الحديث أنّها الكبرى، أو النهائية وفقا لعرّابيها.

ثانيًا: مضمون الصفقة

تتحدد قيمة أيّ طرح ذي صلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي بمدى سعيه لوضع حلول جادة للصراع، وتأخذ بالحسبان مطالب ورؤية الأطراف المنخرطة فيه، ولهذا فإنّه يتعين أن تعكس صفقة القرن مضمونًا حقيقيًا ينسجم مع قواعد حل الصراع المعروفة، وإلا فإنّ أي جهد يهدف إلى إيجاد حل للصراع، في الوقت الذي يتجاهل فيه تلك الاعتبارات، فإنّه يمثل محاولة لفرض حل زائف يتوسل تحقيق أهداف أخرى.

---

[9] Bill Law, "Trump's Palestine Deal is A Real Estate Transaction," Aljazerra.com (February 9, 2018), Available at: https://bit.ly/2p19xtP

[10] Ali Abo Rezeg, "Arab Consent Biggest Danger of Deal of the Century," Daily Sabah (February 6, 2018), Available at: https://bit.ly/2wXxgPM

[11] Max Boot and Sue Mi Terry, "Trump Can't Make A 'Deal of the Century," The Wshington Post (June 27, 2018), Available at: https://wapo.st/2QimqvB

ليس هناك طرح واضح وموثق حول ما تحمله الصفقة من مضامين، سواء أكان ذلك من حيث الأفكار المطروحة، أم من حيث الجدول الزمني للتنفيذ، بل هناك تسريبات صحفية وأحاديث جانبية. يرى الباحث أنّ التسريبات تعدّ جزءًا من عملية إدارة وتسويق الصفقة، وتسهل على واضعي الخطة تحقيق أهدافهم، وتمنحهم المرونة في حركة التدافع والمساومة، وتوفر لهم الفرصة للاستدراك والتعديل عليها وفقًا لمقتضيات اللحظة. وباستقراء ما رشح عن بنودها يمكن استخلاص ما تنطوي عليه من إشكاليات جسيمة، الأمر الذي يضع علامة سؤال حول جدية إدارة ترمب في العمل على إيجاد حل عادل للصراع. ومن هنا يأتي التساؤل عن مغزى الغموض وقلة التفاصيل اللذين يواكبان الحديث عن الصفقة، وما إذا كان الأمر مقصودًا لإثارة الاهتمام، وجس نبض مواقف الأطراف حولها، أم أنّ الغموض يلعب دورًا في تهيئة الأطراف لتقبلها والتعايش معها[١٢].

تدور أحاديث صفقة القرن حول دولة فلسطينية (غير مكتملة السيادة) بحدود مؤقتة على نصف الضفة الغربية وقطاع غزة ودون القدس، والعمل على إيجاد حل إنساني لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا السياق نشرت وكالة الأناضول للأنباء ما اعتبرته تفاصيل متعلقة بصفقة القرن، وقد جاءت ضمن التقرير السياسي الذي قدمه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات لاجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه الأخير الذي عقده يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، بمقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله، "وقد استعرض عريقات في تقريره ١٣ بندًا حملت الخطوط العامة للخطة الأمريكية، وأولها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، وتشمل الخطة- وفقًا للمصدر ذاته- ضم الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية لإسرائيل، وإعلان قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وإبقاء السيطرة

[١٢] محسن صالح، "صفقة القرن هل ستمر؟" الجزيرة نت (٢٥ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٨)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2oVAGhI

الأمنية لإسرائيل، إلى جانب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، مع انسحابات تدريجية لإسرائيل من مناطق فلسطينية محتلة"[١٣].

يتحدث البند الثاني من التقرير عن عاصمة فلسطينية في ضواحي القدس وخارج حدود عام ١٩٦٧، بستة كيلومترات، فيما ستوافق إدارة ترمب على ضم الكتل الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة والقدس لدولة إسرائيل، يتبعها إعلان عن مفهوم أمني مشترك لكلٍّ من دولة إسرائيل ودولة فلسطين كشركاء للسلام، على أن يشمل هذا المفهوم أربع نقاط جوهرية: "دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع قوة شُرطية قوية، وإيجاد تعاون أمني ثنائي وإقليمي ودولي، وبما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، وسيكون الباب مفتوحًا أمام دول أخرى، ووجود قوات إسرائيلية على طول نهر الأردن والجبال الوسطى لحماية الدولتين، وأخيرًا تُبقي إسرائيل على صلاحيات الأمن القصوى بيدها لحالات الطوارئ"[١٤].

ومن أهمّ التسريبات الأخرى ما ورد في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، عن فحوى ما وصفته الصحيفة "بإجراءات بناء ثقة" ومن بين تلك الإجراءات توقف الإسرائيليين عن مصادرة أراضٍ جديدة للاستيطان، والبناء في الكتل الاستيطانية القائمة، وإعلان الالتزام "الشكلي" بحلّ الدولتين، ونقل صلاحيات من المنطقة (ج) في الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الكاملة إسرائيليًا، إلى السلطة الفلسطينية. على أن يواصل الفلسطينيون التنسيق الأمني الكامل، ويتوقفون عن السعي للحصول على اعترافات دولية جديدة بالدولة الفلسطينية، كما يتوقفون عن دفع رواتب أُسر الشهداء والأسرى. وأن تقوم الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية والإمارات بالسماح بحركة الطيران الإسرائيلي للركاب، ومنح تأشيرات لرجال الأعمال، والقيام بإجراءات مماثلة تتعلق بخطوط الاتصال[١٥].

---

[١٣] "عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأمريكية (عرض وثيقة)"، وكالة الأناضول، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، موجود على الرابط: https://bit.ly/2tUW8q1

يُشار إلى أن نص التقرير غير منشور على المواقع الرسمية الفلسطينية، وما نشرته وكالة الأناضول كان نسخة من التقرير حصل عليها مراسل الوكالة في رام الله ونشر أبرز ما ورد فيها.

[١٤] المرجع نفسه.

[15] Peter Baker, Trump Team Begins Drafting Middle East Peace Plan, *New York*

وحسب مستشار الرئيس ترامب جاريد كوشنير في مقابلة له مع صحيفة القدس الفلسطينية فإنّ مقترح حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية متروك لكلٍّ من الطرفَين الفلسطيني والإسرائيلي ليقرّرا فيه[١٦]. وبناء على ذلك، فإنّ أطروحات صفقة القرن تتجاوز أسس عملية التفاوض، ومرجعيات الحل التي شكلتها قرارات الأمم المتحدة المتوالية، لا بل إنّها تتجاوز ما تم إقراره في اتفاقيات أوسلو وما لحق بها.

من الواضح أنّ صفقة القرن- مثل مفاوضات مدريد عام ١٩٩١ ثمّ اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣- تقوم على فكرتين أساسيتين الأولى هي مبادلة الأراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والثانية هي دمج إسرائيل في المحيط العربي وتطبيع العلاقة معها، وتجسيد ذلك كلّه في اتفاق نهائي يتناول مختلف القضايا، لأنّ تقسيم الاتفاق إلى مراحل قد يعيق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وخصوصًا الخليجية منها[١٧].

ثالثًا: خلفيات الصفقة

عكست صفقة القرن تطورًا للأحداث، وجاءت على نحو يعكس الفرق في قدرة الأطراف على إملاء قواعد الصراع، والتأثير على اتجاهاته، فهي نتاج لمقدمات ومعطيات متعدّدة، ووفقًا لذلك ينبغي قراءتها وتحليل أبعادها.

تمثل الخطة تعبيرًا واضحًا وامتدادًا لأفكار ومبادرات إسرائيلية طُرحت في أوقات سابقة، فقد سعت إسرائيل من خلال طرح خطة ألون في العام ١٩٦٧، للسيطرة على الحدود الخارجية للضفة الغربية باستثناء ممر ضيق، والاحتفاظ بمناطق قيمة لكنها لا تحتوي على كثافة سكانية فلسطينية. من جهة أخرى، فقد قدمت خطة الحكم الذاتي الفلسطيني للسكان دون الأرض التي قدمها حزب الليكود للحل في العام ١٩٧٧، وخطة

Times, 11/11/2017, accessed on: 20/2/2018, at: http://nyti.ms/2ADP5Uo

[١٦] "في حوار شامل مع رئيس تحرير "القدس" وليد أبو الزلف.. كوشنر: مستعدٌّ للعمل مع الرئيس عباس وأؤمن أنّه ملتزم بالسلام" صحيفة القدس (رام الله)، ٢٤/ ٦/ ٢٠١٨، في: https://bit.ly/2P74Nhw

[17] Shimon Arad, Getting to the Table: Key Elements of the US Approach to Restart the Israeli-Palestinian Peace Negotiations, The Institute for National Security Studies, 16/1/2018, accessed on: 16/2/2018, at: http://bit.ly/2ELKOTy

موفاز في العام ٢٠٠٩، التي دعت لتأسيس دولة فلسطينية بحدود مؤقتة على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية أفكارًا مشابهة لما تتضمنه صفقة القرن[١٨]. أما جيورا أيلاند مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، فقد اقترح في العام ٢٠١٠، أفكارًا للحل تدور حول بديلين، يتعلق الأول: "بفدرالية أردنية/ فلسطينية من خلال إعادة تأسيس الدولة الأردنية على شكل ثلاث ولايات: الضفة الشرقية، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والثاني: يتمثل بتبادل المناطق، وهو مبني على أساس أنّ تتنازل مصر عن ٧٢٠ كم٢ من أراضي سيناء لصالح الدولة الفلسطينية المستقبلية"[١٩].

غني عن القول إنّ صفقة القرن تستلهم من تلك المبادرات والمشاريع الأمريكية السابقة وخاصةً خارطة الطريق، وتنطلق مما وضعته من مباديء وتصورات. وبدلًا من اشتمالها على الجديد فيما يتعلق بتصورات حل الصراع، فإنّها تركز على إيجاد توليفة تنبثق من حقائق الواقع القائم كما هو، لا من مقتضيات الحل العادل نسبيا كما ينبغي، وتعمل على ترسيخ ذلك الواقع وتثبيت أركانه، ذلك الذي يقوم على تفوق إسرائيل وسيادة سلطانها، وعدم تجاوز رؤيتها للتسوية. لقد كرست صفقة القرن كل ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار ما تريده إسرائيل دون غيرها من أطراف الصراع[٢٠].

هناك قرائن تشير إلى أنّ صفقة القرن قد بنت على معطيات اتفاق أوسلو وليس تطبيقاته التي تمّت. فقد نصّ الاتفاق الذي تم إبرامه بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٩٣، على تأجيل البحث في قضايا الصراع الجوهرية، كقضية القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه، لمراحل الحل النهائية[٢١]. يؤدي تأجيل البحث في تلك القضايا الجوهرية إلى التقليل من شأنها، وتهيئة

---

18 "What Will," Persson,

19 Gioral Eiland, Regional Alternatives for the Two-State, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 1/1/2010, available at: https://bit.ly/2NDGTO4

20 "Persson, "What Will,

٢١ حاتم عبدالقادر، ٢٤ "عامًا على اتفاق أوسلو.. القدس وخنجر التهويد،" الجزيرة نت (١٣ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٧)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2wTkJNl

الفرصة لتجاوزها مستقبلا، وإخراجها من دائرة التفاوض لأسباب كثيرة، يتعلق أهمها بقبول المفاوض الفلسطيني تأجيل النظر فيها لمراحل التفاوض النهائية.

لذلك، فقد تجاهلت إدارة ترمب أهم بندين من بنود قضايا الحل النهائي، وهما قضيتا القدس واللاجئين أثناء محاولة إنزال خطط صفقة القرن على أرض الواقع، لقد وقع ترمب على قرار يعتبر أنّ القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، وتلا ذلك قيام إدارته بوقف دعمها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)[٢٢]. وقد قام في وقت لاحق بوقف التمويل الأمريكي المخصص للوكالة كليًا[٢٣]. في إشارة إلى السعي الجاد لشطب قضيتي القدس واللاجئين من قاموس التداول بين أطراف الصراع. وفيما يتعلق بالقرار حول القدس، فقد رأت أميرة أبو الفتوح أنّ المسألة لا تقل خطورة وكارثية عن إعلان بلفور، حيث يشكل الإعلانان يومًا أسودًا في تاريخ العرب والمسلمين[٢٤].

لا تذهب صفقة القرن بعيدًا عن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تقوم فكرته الأساسية على إعادة بناء المنطقة على أسس جديدة يتم خلالها تطبيع وجود إسرائيل، والقبول بها مركّبًا طليعيًا في المنطقة[٢٥]. تُعدّ فكرة الشرق الأوسط الجديد من بنات أفكار السياسي الإسرائيلي المخضرم شمعون بيرس الذي عبّر عن رؤية الاحتلال الإسرائيلي لمستقبل المنطقة.

وضع بيريس تصورًا ينطلق من فكرة تجعل إسرائيل تتبوأ مركز القيادة والصدارة في النظام الإقليمي، وكان قد تقدم بالتصور الأول لأفكاره حول الشرق الأوسط الجديد في

---

[٢٢] الجزيرة نت، "صفقة القرن تطبخ بعيدًا عن أصحاب الشأن،" (٣ شباط/ فبراير، ٢٠١٨)، موجود على الرابط:https://bit.ly/2MElRNP

[٢٣] انظر: واشنطن تقرر وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، موجود على الرابط: https://bbc.in/2N1hltX؛ تقارير: الولايات المتحدة جمدت تحويل ١٢٥ مليون دولار للأونروا، موجود على الرابط: https://bit.ly/2CCv6uf

[24] Amira Abo el-Fetouh, "The Deal of the Century: Greater Israel," Middle East Monitor (December 11, 2017), Available at: https://bit.ly/2O2j921

[25] Osservatorio Mashrek, "Trump's Deal Of The Century Could Shape A New Middle East," Available at: https://bit.ly/2wZP4tr

أثناء زيارته للولايات المتحدة في نيسان/ أبريل ١٩٨٦، داعيًا إلى اندماج إسرائيل في المنطقة والهيمنة عليها "وتعتمد رؤية بيرس على توظيف النفط السعودي والأيدي العاملة المصرية والمياه التركية والعقول الإسرائيلية، ضمن معادلة اقتصادية تتحكم بها إسرائيل بما يكفل لها التحول إلى قوة عظمى"[٢٦]. اكتسبت فكرة الشرق الأوسط الجديد زخمًا جديدًا نتيجة لقبول العرب والفلسطينيين بمسار التفاوض كوسيلة لحل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، والذي انطلق من مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١.

رابعًا: مواقف الأطراف

إن ما يهم تحديدًا في هذا المقام هو الموقف العربي والفلسطيني من صفقة القرن.

أ. الموقف العربي

على الرغم مِن أنّ تفاصيل صفقة القرن لم تُكشَف بعد، إلا أنّه يمكن القول إنّها تتضمّن مكونًا إقليميًا، يفترض أنْ تدعم في سياقه دول عربية معتدلة الصفقة. ومع ذلك، فليس هناك موقف عربي رسمي معلن إيجابي أو سلبي إزاء الصفقة، ويعكس هذا الموقف الغموض الذي تنطوي عليه الصفقة ذاتها.

وتذهب إحدى التحليلات، إلى أنّ أيّ خطّة سلام يرى الرأي العام العربي أنّها تشكّل خللًا في التوازن لصالح إسرائيل على حساب الفلسطينيين، أو تمسّ بالحقوق الفلسطينية أو الإسلامية، فإنّها تَحمِل في طيّاتها مخاطر كبيرة تهدّد مصالح الدول العربية التي ستؤيّدها[٢٧]. وفي هذا السياق أشارت تقارير إلى وجود تحفظات أبدتها بعض الدول العربية إزاء صفقة القرن، فقد أوضحت مصر تحفظها على استبدال القدس الشرقية كعاصمة للدولة

---

[٢٦] ناصر دمج، "معضلة الهيمنة الغربية على الوطن العربي ونذر تقسيمه من جديد،" موقع التجديد العربي (٢٤ آذار/ مارس، ٢٠١٣)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2NoNMBZ؛ صلاح عبدالعاطي، "مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي،" الحوار المتمدن (١٦ شباط/ فبراير، ٢٠٠٧)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2wTrTkH

[27] Koby Huberman, "The Pragmatic Arab States Can Persuade Israeli Public Opinion to Accept Trump's Plan", The ARENA Diplomacy for Foreign Relations, https://www.eng.arenajournal.org.il/us-peace-plan-kobi-huberman

الفلسطينية المرتقبة، كما عارض الأردن محاولات الإبقاء على القوات الإسرائيلية في وادي الأردن، فضلًا عن معارضته الوضع المفترض الذي ستؤول إليه مدينة القدس وفقًا للرؤية التي تتبناها الصفقة[٢٨]. وهو ما أكّده أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، بوجود إجماع عربي على رفض "صفقة القرن" التي تحاول الولايات المتحدة تسويقها. إذ قال عريقات إنّ "هناك إجماعًا عربيًا لوجوب رفض صفقة القرن، وأنّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أبلغ مستشار ترامب كوشنير، ومبعوثه جيسون غرينبلات، إنّه لا يمكن القبول إلاّ بدولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس كما يريد الفلسطينيون". وأضاف أنّ "هذا ما قاله تمامًا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، عندما ذهبوا إلى الأردن، بل ورفض نقل السفارة واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وكذلك العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، قال لهم بصريح العبارة إنّ بوصلة السعودية تتلخّص بما جاء بقمّة الظهران"[٢٩].

وذلك على خلاف مصادر إسرائيلية تروّج على الدوام بأنّ معظم الدول العربية قد وافقت على الصفقة، وأنّها طلبت من الإدارة الأمريكية الإبقاء على موقفها هذا طيّ الكتمان وفق هآرتس[٣٠]. بل وإنّ بعض الدول العربية قد مارست ضغوطًا على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كيّ يقبل بالصفقة المذكورة[٣١]. وهي أخبار تندرج في سياق السعي الإسرائيلي لتسويق الصفقة، موحيةً بأنّ الكلّ قد وافق على الصفقة أو بعبارة أخرى بأنّ "كلّ القلاع قد سقطت" ولا يوجد جدوى من معارضة الصفقة على أيّ مستوىً كان رسميًا أو شعبيًا.

---

[٢٨] سبوتنك عربي، "صحيفة: بالتزامن مع انزعاج الملك... مصر ترفض صفقة القرن،" (٢٤ حزيران/ يونيو،٢٠١٨) موجود على الرابط: https://bit.ly/2KgYOUW

[٢٩] "عريقات: الدول العربية رفضت صفقة القرن"، النشرة، ٢٠١٨/٦/٢، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2QlFY1t

[30] Middle East Monitor, " Haaretz: Most Arab Leaders Agree to US 'Deal of Century'," (July 2, 2018). Available at: https://bit.ly/2IkkYFr

[31] Yoni Ben Menachem, "Arab leaders pressure Abbas to accept Trump's 'deal of the century'," Jewish News Syndicate (March 18, 2018). Available at: https://bit.ly/2OQPIAr

وعلاوةً على ذلك، وفي حال رأت الدول العربية في صفقة القرن ضررًا بمصالحها، فبإمكانها الوقوف في وجه إنجاح الصفقة وإعاقتها في الساحة الفلسطينية من خلال طريقتين: أوّلهما أن تتّخذ موقفًا سلبيًا وتتجنّب المشاركة في الخطة بشكل فاعل، ممّا سيسمح للفلسطينيين بالاعتراض على تقدّمها. وكذلك بإمكان تلك الدول، نظريًا، تشجيع الفلسطينيين على تبنّي مواقف أكثر تشدّدًا وغير قابلة للمساومة. وفي السياق ذاته، فإنّ الدول العربية قادرة على زعزعة الدور المركزي والقيادي للولايات المتحدة في صياغة وتعزيز الصفقة مِن خلال طلب إشراك جهات أوروبية وروسية وصينية وغيرها في العملية السلمية. ويمكنها كذلك العمل خلال المفاوضات ضدّ إسرائيل في الهيئات الدولية[٣٢].

ب. الموقف الفلسطيني

١. موقف السلطة الفلسطينية

تبنت رئاسة السلطة الفلسطينية مواقف متباينة إزاء صفقة القرن كان أولها الإشادة بها، فقد التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الرئيس ترمب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، وشكره على دعمه وأشاد بجديته لتنفيذ الرؤية التي تتضمنها صفقة القرن، وأعرب عن أمله في أن تتحقق في الأشهر القريبة القادمة[٣٣]، مشيرًا إلى أنّ "مفاوضي إدارة ترمب خصوصًا جاريد كوشنير وجايسون جرينبلات قد التقوا الفلسطينيين أكثر من عشرين مرة خلال ثمانية أشهر"[٣٤]. يأتي هذا الموقف منسجمًا مع كون السلطة شريكًا سياسيًا في مسيرة البحث عن حل سياسي للصراع من جهة، وفي ضوء وعد ترمب بالقيام بوساطة متوازنة إزاء عملية السلام من جهة أخرى[٣٥]. لكن، وفي مرحلة تالية وبعد قرار ترمب الاعتراف

---

[32] Koby Huberman, "The Pragmatic Arab States Can Persuade Israeli Public Opinion to Accept Trump's Plan", The ARENA Diplomacy for Foreign Relations, https://www.eng.arenajournal.org.il/us-peace-plan-kobi-huberman

[33] Short, "Beyond Trump's,"

[٣٤] صالح، "صفقة القرن،"

[٣٥] ويرلمان، "أكاذيب مرشحي،"

بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعزمه على نقل السفارة الأمريكية إليها رفضت السلطة صفقة القرن والقرار المذكور.

لا شك أنّ موقف السلطة الفلسطينية الرافض للصفقة يعتبر إيجابيًّا، غير أنّ قيمة هذا الرفض ترتبط بمدى فاعليته والآثار المترتبة عليه، خصوصًا أنّ محددات أوسلو التي تقيّد السلطة، وتجعلها رهينة لاشتراطات مالية واقتصادية وسياسية، تضعها في مواجهة الضغط الإسرائيلي الأمريكي المباشر، فضلًا عن ما يمكن أن تواجهه من ضغوط جهات أخرى، في حال إصرارها على رفض صفقة القرن[٣٦].

من جهة أخرى، إذا كان رفض السلطة للصفقة ينبع من شعورها بأنّ ثمة نوايا أو احتمالات لتجاوزها وتخطي أدوارها، في ضوء عدم تحمس الإدارة الأمريكية للمشاركة الفلسطينية في الصفقة، عندها فإنّ دلالة رفضها تـأخذ منحى آخر، ولذلك يصبح من المبكر لأوانه الحديث عن مبدئية السلطة في رفض صفقة القرن.

ويزداد الأمر ضبابية مع إصرار السلطة على الإبقاء على عقوباتها المفروضة على غزة، في خطوة تتناقض مع رفضها النظري لصفقة القرن، لأنّ أولى أولويات مواجهة الصفقة تتمثل بتصليب الجبهة الداخلية، وجمع شتات الفصائل الفلسطينية المنقسمة على نفسها. وبدلًا من ذلك، فإنّ السلطة قد عمدت حسبما يرى مراقبون إلى توظيف صفقة القرن في التجاذبات الداخلية الفلسطينية، لتبرير سياستها القاسية تجاه غزة، فيما دأبت على تصوير أي محاولة لتخفيف الحصار المفروض عليها، وكأنّه يجري ضمن تفاعلات صفقة القرن[٣٧].

٢. موقف حركة حماس

رفضت حركة حماس صفقة القرن بوضوح وبشكل مبكر، جاء ذلك على لسان رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية خلال خطاب ألقاه في غزة في الخامس من تموز/ يوليو ٢٠١٧، الذي أكد فيه على أنّ حركة حماس لن تسمح بتمرير أي مشروع

---

[٣٦] محمود العدم، "صفقة القرن.. ما خيارات السلطة الفلسطينية،" الجزيرة نت (١٨ حزيران/ يونيو، ٢٠١٨)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2oUvlXK

[٣٧] المرجع نفسه.

يمسّ الحقوق الفلسطينية الثابتة، متعهدًا بالتصدي لأي "صفقة زائفة" تتجاوز حقنا التاريخي في فلسطين حتى إفشالها[٣٨].

غني عن القول إنّ حركة حماس تعتبر عائقًا فعليًّا أمام تمرير الصفقة، بحكم معارضتها لمسار أوسلو وما تبعها من اتفاقات غير متوازنة، وتقع صفقة القرن في القلب من ذلك، ولهذا السبب وغيره، فهي تخضع للحصار الدولي والإقليمي والمحلي المشدد منذ اثنى عشر عامًا. إنّ دوافع الحصار المفروض على غزة ذات صلة واضحة بموقف حركة حماس الرافض لمسار أوسلو، وما نتج عنه من اتفاقيات مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي ضوء ذلك يكون رفضها لصفقة القرن أكثر وضوحًا وتأكيدًا.

بدورها تدرك القوى الساعية لفرض الصفقة موقف حماس منها، وقدرتها على تحدي المشروع الذي تحمله، وفي ضوء ذلك تسعى هذه القوى للتعاطي مع غزة لثلاثة أسباب:

١. هناك إدراك بضرورة الحديث مع طرف مؤثر في المعادلة الفلسطينية، وهو الأمر الذي يمهّد السبل لاستكشاف مدى إمكانيات هذا الطرف وحدود قدرته على الثبات على مواقفه، وقد تستخدمه الأطراف كسبًا للوقت، أو في سياق إدارتها للملف الفلسطيني برمته.

٢. هناك حاجة ملحة لدى الأطراف لإغراء حماس وتطويعها عبر "سياسة الجزرة" من حيث لم تفلح سياسة العصا، وذلك عبر إدارة النقاش حول تقديم تسهيلات معيشية، وأخرى تتعلق بتخفيف الحصار المضروب على غزة، لاستمالتها للانخراط في صفقة القرن. وفي حال وجدت الأطراف تجاوبًا لذلك يتم دفعها للتخلي عن سلاحها، الذي يشكل مدخلًا رسميًا لإدماجها في الصفقة[٣٩]. وفي هذا السياق، عبّر أوري سافير المسؤول الإسرائيلي السابق عن رأيه بأنّ التخلّص من سلاح حركة حماس في غزة يمثل أحد أهم بنود صفقة القرن، مضيفًا أنّ

---

[٣٨] سما الإخبارية، "تفاصيل صفقة القرن.. المخطط الجديد لتصفية فلسطين وهل ما يحدث بغزة له علاقة بذلك،" (١٧ تموز/ يوليو، ٢٠١٧)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2APXIhX

[٣٩] منيعم، "موقع "ديبكا"،"

التسوية تنصّ بوضوح على أنّه يحظر شمل قطاع غزة بالصفقة ما لم توافق حماس على نزع سلاحها[٤٠]. وهذا يفيد أنّ تنفيذ الصفقة يتطلّب إمّا موافقة حماس على تمريرها، أو العمل على إقصاء حماس عن المشهد السياسي، بحكم أنّها تسيطر على الجزء الأهم من الجغرافيا التي يُراد شملها بالصفقة.

٣. صلة قطاع غزة بشمال سيناء، حيث تقع كل من غزة ومنطقة شمال سيناء كوحدة واحدة في صلب مشروع صفقة القرن، وهذا يستدعي توطين عشرات وربما مئات الآلاف من الفلسطينيين في شمال سيناء، من الواضح أنّ موضوع توطين الفلسطينيين في سيناء ليس جديدًا بل دارت حوله أحاديث قديمة. فقد عقدت الولايات المتحدة مباحثات مع الحكومة المصرية وممثلي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء في العام ١٩٥٣[٤١]. إلا أنّ الشعب الفلسطيني قد وقف بالمرصاد لتلك المحاولة وقام بإفشالها.

خامسًا: تحليل المعطيات

من الواضح أن صفقة القرن تدفع باتجاه أن يكون الحل عربيًا إسرائيليًا وليس فلسطينيًا إسرائيليًا، ويؤدي ذلك إلى تهميش الفلسطينيين وتقليل حضورهم إلى الحد الأدنى، وهي الفكرة القديمة التي لم تنفك إسرائيل عن الدفع باتجاه تثبيتها ولم تزل. يأتي ذلك في سياق سيادة رؤية إسرائيل للحل، كما يدل على ثباتها على تصوراتها المبكرة بحكم أنّ الزمن هو زمنها، ولذلك، فقد باتت تلك التصورات عنوانًا للحراك القائم تحت لافتة صفقة القرن.

أكّد جايسون جرينبلات في أثناء حديثه لقناصل دول أوروبية في القدس، أنّ صفقة القرن باتت في أطوارها النهائية، وأن الخطة تشمل الإقليم، ويعد الفلسطينيون أحد

---

[٤٠] صالح النعامي، "نزع سلاح "حماس" أساس لصفقة القرن.. وإعلانها بعد مايو،" العربي الجديد (٢٦ آذار/ مارس، ٢٠١٨)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2DXKkoN

[٤١] المعرفة، "مشروع جونسون لتوطين اللاجئين الفلسطينيين،" (د.ت.)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2x0IxxZ

أطرافها لكنهم ليسوا الطرف المقرر فيها، مضيفًا: نحن لدينا خطة للمنطقة ويستطيع الفلسطينيون الانضمام إليها إن أرادوا، وإن لم يريدوا فلهم ذلك[٤٢].

مما لا شك فيه، أنّ مسارًا كهذا يخدم أهداف الاحتلال الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، ويعفيه من الضغوط التي يخلقها تناقضه الصارخ مع الشعب الفلسطيني، ويضفي على وجوده شرعية يوجدها اتفاقه وتصالحه مع الدول العربية. وبذلك يثبت وجوده ويرسخ روايته للصراع بالتزامن مع الالتفاف على الرواية والحق الفلسطيني. ولذلك فقد فضل ترمب في مناسبات عدة المقاربة التي تتبنى فكرة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية أولًا، والسلام الفلسطيني الإسرائيلي تاليًا[٤٣].

إنّ التعاطي العربي مع صفقة القرن يسهل مساعي الإدارة الأمريكية لفرض الصفقة فرضًا. ذكرت المصادر أنّ مبعوث السلطة للرياض ماجد فرج قد قدم مقترحات مضادة لمقترح صفقة القرن الذي تسلمه من القيادة السعودية بعد أن أجرى مشاورات مع رئيس السلطة محمود عباس، وعندما مرر السعوديون المقترحات الفلسطينية للجانب الأمريكي جاء الرد على أنّ الخطة الأمريكية ليست للنقاش بل للتنفيذ[٤٤]. هذا يؤكد على أنّ الموضوع لا يتعلق بتفاهم أو حتى بصفقة بين طرفين، بل بمحاولة للتعبير عن القوة المتغطرسة الإسرائيلية الأمريكية، الساعية لفرض إرادة الاحتلال الإسرائيلي وشروطه ورؤيته لإنهاء القضية الفلسطينية[٤٥]. إنّ سلوكًا كهذا لا يُلبي قواعد وأسس حل الصراع، لن يدفع باتجاه وضع حد نهائي له بطريقة متوازنة، بل لإعادة تموضع أطرافه بما يخدم مخططات وموقع إسرائيل داخل الصراع فحسب. من ناحية أخرى، فإنّ فرض الحل لا يعني انتهاء الصراع، وإنّما تدشين صفحة جديدة فيه[٤٦].

يهدف فرض الصفقة لتمهيد الطريق أمام إعادة تشكيل المنطقة، وقيام اصطفافات

---

[٤٢] الجزيرة نت، "صفقة القرن،"؛ MEE correspondent, "Palestinians have,"

[43] Persson, "What Will,"

[44] MEE Correspondent, "Palestinians Have,"

[٤٥] صالح، "صفقة القرن،"

[٤٦] الجزيرة نت، "صفقة القرن،"

جديدة فيها. أقر جايسون غرينبلات بأنّ الوصول إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية يعتبر وسيلة تحقق من خلالها إدارة ترمب هدفًا جوهريًا لديها يتمثل ببناء تحالف أمريكي- إسرائيلي عربي لمواجهة الخطر الإيراني والإرهاب[٤٧].

من الواضح أنّ الإدارة الأمريكية تلعب على وتر التناقضات في المنطقة، وتسعى لتوظيفها لتمرير صفقة القرن ومن أبرز هذه التناقضات: حالة العداء والتعقيدات التي تصبغ العلاقة العربية الإيرانية، بحكم التباين المذهبي العميق بينهما من جهة، وتناقض الطموحات القومية والتاريخية بينهما من جهة أخرى[٤٨].

إنّ ما يعزز من فرص تمرير الأفكار الإسرائيلية القديمة الجديدة ما بدا عليه العرب من تفكك وضعف، حيث ينقسم الفلسطينيون، ويتشظى العرب وتنشط الصراعات والانقسامات بينهم، الأمر الذي يهيء الفرصة المناسبة لتحويل بوصلة الصراع بعيدًا عن إسرائيل[٤٩].

ينبغي الانتباه إلى أنّه ما كان لمثل هذه التداعيات أن تتم لولا الانخراط الرسمي الفلسطيني اللاواعي في خيار التفاوض في الظرف غير الملائم، وما كان للطرف الإسرائيلي الأمريكي أن يتمادى في تقديم صفقات الحل التي تتجاوز جوهر الحقوق الفلسطينية، لولا استخلاص العبر في ضوء التشبث الفلسطيني الخاطيء بذلك الخيار، وهي نتيجة طبيعية لعملية مختلة الأسس والأركان.

إنّ الترويج للصفقة ببنودها المعروفة والمجحفة تمثل أداة فعّالة لترويض الوعي الجمعي للشعب الفلسطيني والعربي بإمكانية تطبيق الفكرة، ويلعب عامل الوقت دورًا فاعلًا في تسهيل ذلك. قد تتعثر مساعي تنفيذ صفقة القرن لسبب أو لآخر، ومع ذلك، فإنّ تداعيات ما هو مطروح تساعد على تغيير المنظومة المعرفية ورصيد المسلمات لدى

---

[٤٧] المرجع نفسه؛ وتد، "تفاصيل مثيرة،"

[٤٨] حسن نافعة، "صفقة القرن هل الهدف تسوية القضية الفلسطينية،" الوطن (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠١٧)، موجود على الرابط: https://bit.ly/2MhBBC2

[٤٩] صالح، "صفقة القرن،"

العرب والفلسطينيين، وتعمل على تهيئتها للقبول بمثل هذه المقترحات يومًا ما، وهي مسألة لا تقل خطورة عن محاولات التنفيذ الفعلية مع وجود فرق بين الاثنتين من ناحية ردود الفعل.

إن السعي لتنفيذ الصفقة يعني محاولة فعلية لشطب القضية الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد على تعاظم المسؤوليات أمام كافة القوى الفلسطينية والعربية.

الخاتمة

تشجع صفقة القرن على أن يكون خيار الحل عربيًّا إسرائيليًّا عوضًا عن الحل الفلسطيني الإسرائيلي المتوقع، وهو خيار طالما دفعت إسرائيل باتجاه تنفيذه، لتجاوز عقدة تناقض مشروعها الاستعماري مع الحق الفلسطيني الراسخ.

تشير القرائن إلى أنّ السياق الذي تجري فيه الصفقة غير ذي صلة بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنّما بتهيئة الظروف لكسر ما بقي من حواجز بين العرب وإسرائيل، تهيء الأرضية لقيام اصطفاف عربي إسرائيلي في مواجهة إيران. وتتغير تبعًا لذلك طبيعة الصراع مع إسرائيل، وتتبدل مواقع بعض أطرافه المفترضة بطريقة حادة، وكل ذلك يعني انتقال الصراع إلى مرحلة جديدة تكون أكثر راحة للاحتلال، فيما تصبح أكثر تعقيدًا بالنسبة للشعب الفلسطيني. ولذلك تبدو الصفقة استكمالًا لمشروع الصراع أكثر من كونها محاولة لوضع حد نهائي له.

ومع ذلك تستدعي الآفاق السياسية القاتمة، والتحديات الجسيمة التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، من الفلسطينيين القيام بخطوتين. أولًا: توحيد الكلمة ورصّ الصفوف، ووضع استراتيجية عمل موحدة، لأنّ ذلك يشكّل ضمانة أكيدة لامتلاك القوة اللازمة لإسقاط صفقة القرن، وثانيًا: ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بالاستدراك الجذري على خيار التفاوض.

تحليل استراتيجي

أثر الأوضاع الجيوسياسية على دور الأردن في منطقة الشرق الأوسط

كورتني فرير*

وضعت التطورات في الأعوام الأخيرة الأردن بين مناطق تشهد صراعات كبرى في منطقة الشرق الأوسط، ونظرًا لموقعه الجغرافي اضطر لاستيعاب اللاجئين من سوريا والعراق إلى جانب المحافظة على علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى مع الانتقال النوعي للإدارة من باراك أوباما إلى دونالد ترامب. ويرى جون- لوب سامان أنّ الأردن يفتقر إلى عمق استراتيجي يحميه من الصدمات الخارجية، وسكانه عبارة عن بوتقة ينصهر فيها اللاجئون والمهاجرون من الدول المجاورة. ولذلك يتمثل الهم الأكبر للحكومة الأردنية دومًا في حدوث فراغ أمني في الشرق الأوسط، ولا سيما في فلسطين والعراق[1].

وقد اضطر الأردن أيضًا للتورط في الأزمة الحالية لمجلس التعاون الخليجي مع وجود حلفاء له من طرفي النزاع، بالإضافة إلى المشاركة في نزاعات أخرى بين كبار حلفائه، فهو يعتمد اعتمادًا أكبر من السابق على المساعدات الخليجية والأمريكية في موضوع تدفق اللاجئين. وترى الدراسة أنّ الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة أجبرت الأردن على تفضيل مصالحه الحيوية على المصالح الأقل أهمية لضمان الأمان والاستقرار، وذلك بعد النظر في المؤثرات الجيوسياسية الخمسة الكبرى، وهي: الصراع في سوريا، والأزمة الخليجية، والاحتلال في فلسطين، وإعادة ترتيب العلاقة تجاه إيران، وإدارة ترامب. ولا عجب أنّ هذه الصدمات الجيوسياسية كان لها أثرها على الحسابات السياسية الداخلية أيضًا، فهناك تضييق على الحياة السياسية في وجه التهديدات الداخلية والخارجية الخانقة يرافقه تصاعد للسخط الشعبي على الأوضاع السياسية.

---

* مديرة الأبحاث في برنامج الكويت، مركز الشرق الأوسط/ كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

[1] Jean-Loup Samaan, "Jordan's New Geopolitics," Survival, vol. 52, no. 2 (2012): 15.

أولًا: الصراع في سوريا

إنّ التهديدات المتصاعدة لأمن الأردن بفعل الحرب في سوريا منذ آذار/ مارس عام ٢٠١١ لم تؤد إلى زيادة تُذْكر في تدخله العسكري. ووقعت الحالة التي تستحق الذكر في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٤، عندما اعترف الأردن باشتراك قوات سلاحه الجوي المباشر في ضربات عسكرية ضمن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لهزيمة داعش، فقد وقع في الأسر على إثرها الطيار الأردني معاذ الكساسبة في كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام بعد سقوط طائرته في منطقة تابعة لسيطرة التنظيم الذي تم إظهاره لاحقاً في فيديو في شباط/ فبراير عام ٢٠١٥، يُظهر إحراقه. ولكنه اضطر أيضًا قبل ذلك للكشف عن أسماء زملائه الطيارين في سلاح الجو الأردني ومواقعهم، ورصد التنظيم مكافآت للقبض عليهم. وكان رد الحكومة الأردنية البدء بغارات عسكرية في العراق وسوريا وإعدام اثنين من الإرهابيين كان التنظيم قد طالب بالإفراج عنهما مقابل الكساسبة.

إلا أنّ هناك ما هو أهم من المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية، فهي لم ترقَ إلى مستوىً عال، وهو رغبة الأردن في استضافة قوات لدول أخرى تستهدف داعش. فقد ذكر بعض أعضاء المعارضة السورية أنّ الأردن استضاف غرفة عمليات يطلق عليها قيادة العمليات العسكرية تضم مسؤولين عسكريين من ١٤ بلدًا من بينها الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، ومنها الدول الخليجية التي قدمت أيضًا الجزء الأكبر من الدعم العيني والمادي على الأرض إلى الجيش الحر في المناطق الجنوبية من سوريا[1]. ولكن بعد دخول القوات الروسية في الصراع في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٥، بدأ الأردن بالتراجع . وفي عام ٢٠١٦ وقعت سلسلة من الهجمات على الأراضي الأردنية فأغلقت الحدود وعلق الدعم عبر الحدود، ولا يزال محدودًا جدًا حتى هذه اللحظة. وفي الإجمال لا تزال المناطق الجنوبية من سوريا رهن السيطرة أكثر من المناطق الشمالية، ما يعكس تفاوت السياسات تجاه الحدود

[1] Phil Sands and Suha Maayeh, "Syrian Rebels Get Arms and Advice through Secret Command Centre in Amman," The National, 28 December 2013, https://www.thenational.ae/world/syrian-rebels-get-arms-and-advice-through-secret-command-centre-in-amman-1.455590.

بين الأردن وتركيا. ويعتقد كريستوفر فيليبس أنّ الأردن يرى أنّ الأولوية في هذا الصراع تتمثل في السلامة ولا يراه فرصة للتدخل كما يبدو الوضع بالنسبة للحكومة التركية[١].

لقد أصبح الأردن مؤخرًا طرفًا مهمًا في محادثات السلام ويحافظ على علاقات مع جميع الأطراف ذات العلاقة. ففي آذار/ مارس عام ٢٠١٨، استضاف لقاء بين وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين ريكس تيليرسون، وما يطلق عليه المعارضة السورية المعتدلة قبيل اجتماع مع القيادة الروسية. ودعت روسيا الأردن لحضور مباحثات وقف إطلاق النار في أستانا وطلبت جعل المنطقة الحدودية واحدة من المناطق الأربعة التي تقترحها لنزع التصعيد. وحثَّ الملك عبد الله الثاني كلًّا من موسكو وواشنطن على التوصل لاتفاق حول هذا الموضوع بهدف الحفاظ على أمن الأردن واستقراره[٢].

فضلًا عن الفراغ السياسي الكبير الذي أحدثته الأزمة السورية في المنطقة وما ترتب عليه من تبعات جيوسياسية عظيمة، إذ كان هناك أثر إنساني مباشر أعمق على الأردن. فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين يستضيفهم الأردن حتى آذار/ مارس عام ٢٠١٨ أكثر من ٦٥٥ ألفًا، ٨٠٪ منهم يقطنون في المدن والقرى والباقي في مخيمين كبيرين[٣]. ويعيش تحت خط الفقر اثنان إلى ثلاثة من هؤلاء اللاجئين[٤]. وإذ كان الأردن أصلًا يعتمد على المساعدات الأجنبية قبل الأزمة السورية- نظرًا للعدد الكبير للاجئين الفلسطينين- فقد أصبح أكثر اعتمادًا على التمويل الأجنبي بسبب هذه الظروف. فارتفعت المساعدات الأمريكية من ٤٠٠ مليون دولار سنويًا عام ٢٠١١ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٤[٥]. ويمكن أن يكون الوضع الإنساني جاذبًا للمساعدات ولا سيما من الدول الخليجية[٦].

---

[1] Christopher Phillips, "Jordan's Smart Syria Strategy," Middle East Eye, 23 June 2017, https://bit.ly/2smOxNZ.

[2] Ibid.

[3] "Jordan," European Commission: European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, 3 April 2018, https://bit.ly/2b2PMgG.

[4] Ibid.

[5] Kirk H. Sowell, "Jordan is Sliding Toward Insolvency," Carnegie Endowment for International Peace, 17 March 2016, http://carnegieendowment.org/sada/63061.

[6] Christopher Phillips, "Jordan's Smart Syria Strategy," Middle East Eye, 23 June 2017, https://bit.ly/2smOxNZ.

وشكلت المساعدات الأجنبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ حوالي ٢٠٪ من مجموع واردات الميزانية للدولة الأردنية[١]. وفي تفصيل ميزانية ٢٠١٦ بلغت الواردات ٩,٥٥٨ مليار دولار من الموارد الداخلية و ١,١٤٨ مليار دولار من المساعدات الأجنبية[٢]، بينما ذكر مشروع الميزانية لعام ٢٠١٧ مبلغ ١١,٤٣ مليار دولار من الواردات العامة تقسم إلى ١٠,٣٤ مليار دولار للواردات المحلية و ١,٠٩٦مليار دولار للمنح. فانخفض عجز الميزانية بعد المنح إلى ١,١٦٦ مليار دولار أو بنسبة ٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمبلغ ١,٥٤ مليار دولار أو بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦[٣]. ولا تمثل المساعدات الجزء الأكبر من الميزانية بأي حال، لكن العجز المنخفض مؤديًا- كما يبدو- إلى سهولة أكبر في استمرار إصلاحاته في تحرير الاقتصاد دون تحميل السكان أعباء إجراءات مثيرة للجدل مثل مشروع قانون ضريبة الدخل الذي أعلن مؤخرًا.

الأزمة الخليجية

لقد وجد الأردن نفسه في موقف آخر لا يحسد عليه بشأن الأزمة الخليجية التي وضعت كلًّا من البحرين ومصر والسعودية والإمارات مقابل قطر التي اتهمت بتمويل جماعات إرهابية ودعم قناة الجزيرة. وصحيح أنّ الأردن كان دائمًا على علاقة متينة مع طرفي النزاع (فقد فكر مجلس التعاون الخليجي جدّيًا بدعوة الأردن والمغرب إلى الانضمام إليه عام ٢٠١١)، إلا أنه بدا أقرب إلى حد ما إلى جانب السعودية. ففي حزيران/ يونيو عام ٢٠١٧، وبعد يوم من قطع الدول الأربعة علاقاتها مع قطر، خفَّض الأردن من علاقاته الدبلوماسية مع قطر وألغى ترخيص مكتب الجزيرة في البلاد.

لا يرى الأردن الإخوان المسلمين (التي لها تمثيل في مقاعد البرلمان) وحماس خطرتين بنفس الدرجة التي تراها الدول الأربعة التي تقاطع قطر. والسفير القطري هو الشخص

---

[1] Khalid W. Wazani, "The Aid Conundrum," Venture Magazine, 17 October 2017, http://www.venturemagazine.me/2017/10/the-aid-conundrum/.

[2] Kirk H. Sowell, "Jordan is Sliding Toward Insolvency," Carnegie Endowment for International Peace, 17 March 2016, http://carnegieendowment.org/sada/63061.

[3] "2017 State Budget Expected to See Narrower Deficit," The Jordan Times, 27 November 2017, https://bit.ly/2fDnlUd.

القطري الوحيد الذي طلب إليه مغادرة البلاد، بينما لا تزال خطوط الملكية الأردنية تسير رحلات إلى الدوحة[١]. وهناك حوالي ٤٨ ألف أردني يعيشون ويعملون في قطر[٢] تبلغ تحويلاتهم حوالي ٢٠٧ مليون دولار[٣]. ولكن الحدود السعودية القطرية هي المنفذ البري الوحيد للمنتجات الأردنية للوصول إلى قطر، وبالتالي كانت هناك خسارة في هذا القطاع[٤]. ولا يزال الأردنيون قادرين على التواصل مع وسائل الإعلام القطرية وانتقاد سياساتهم الحكومية تجاه قطر– وقد حصل– في حين أصبح التعبير عن التعاطف مع قطر جريمة في كل من البحرين والإمارات.

لذلك يبدو الأردن حريصًا على إقامة صلات طيبة مع كلا الطرفين في وجه التحدي المتزايد من إدارة أمريكية أصبحت أقرب إلى السعودية ولكن غير متسقة في إشاراتها إلى قطر. بل إنّ وزير الإعلام والناطق باسم الحكومة الأردنية محمد المومني عبّر عن هذا الموقف في تصريح في شهر حزيران/ يونيو عام ٢٠١٧، بقوله: "تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، والتقاء الدول العربية على السياسات التي تنهي أزمات منطقتنا العربية، وتجمع مساعيها على حماية الدولة الوطنية وبناء المستقبل الآمن المستنير لشعوبنا أولويات ستبقى المملكة تبذل أقصى جهودها لتحقيقها"[٥].

رغم أنّ محاولات الأردن في مشاركة حلفائه الخليجيين الكبار الكويت والسعودية والإمارات باءت بالفشل في تجديد برنامج الدعم المالي المقرر لخمس سنوات بقيمة 3.6 مليار دولار الذي انتهى عام ٢٠١٧، فهناك أيضًا حزمة مساعدات من مجلس التعاون

---

[1] Sean Yom, "The Art of the Hedge: Jordan between Washington, Riyadh and Doha," Middle East Eye, 8 June 2017, http://www.middleeasteye.net/columns/art-hedging-jordan-between-washington-riyadh-and-doha-1468458832.

[2] Fahed Khitan, "The Implications of the Gulf Crisis on Jordan," Al-Ghad, 12 June 2017, https://bit.ly/2CA7buJ.

[3] "Expat Remittances from Qatar Surged to $10.4bn in 2015," Gulf Times, 24 July 2016, https://bit.ly/2a4GEI6.

[4] Fahed Khitan, "The Implications of the Gulf Crisis on Jordan," Al-Ghad, 12 June 2017, https://bit.ly/2CA7buJ.

[5] "Jordan Reduces Diplomatic Representation with Qatar," The Jordan Times, 7 June 2017, https://bit.ly/2s36m8h.

الخليجي بقيمة ٥ مليار دولار انتهت عام ٢٠١٦، ولم تجدد أيضًا. ففي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ تلقى الأردن مساعدات اقتصادية من مجلس التعاون بقيمة ٥ مليار دولار معظمها من السعودية والكويت والإمارات[١]. ومع توقف هذه المساعدات يصبح التعاون مع إدارة ترامب (المشار إليها أدناه) أشد أهمية لتجديد المساعدات الاقتصادية التي يعدّ الأردن بأمس الحاجة إليها. بل إنّ أكبر شريكين تجاريين للأردن هما العراق وسوريا لا يزالان يعانيان من انتكاس اقتصادي حاد، وقد أثرت الأسعار والضرائب الحكومية على المستهلكين أيّما تأثير[٢].

هناك إشارات التقطت مؤخرًا عام ٢٠١٨، بأن الأردن سيسعى إلى إصلاح علاقاته بالجانب القطري للأسباب المذكورة أعلاه. ففي آذار/ مارس الماضي التقى وفد أردني برئاسة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن مع نظيره القطري الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني في الدوحة لمناقشة آفاق التعاون الاقتصادي[٣]. وقد اتفق الطرفان على عقد مجلس تجاري مشترك في عمان في وقت لاحق من الشهر نفسه. ولم يشارك الأردن في الحصار على قطر، بل لا يزال التبادل التجاري قائمًا بين البلدين على مستوى القطاع الخاص بقيمة تقارب ٤٠٠ مليون دولار، كما تعدّ قطر ثالث أكبر مستثمر في الأردن بقيمة ٢ مليار دولار ولا سيّما في القطاعين المالي والعقاري[٤]. ولعل هذا كان السبب الرئيسي في دعوة لجنة العلاقات الأردنية القطرية في البرلمان الأردني إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[٥]. وكانت العلاقات الأردنية القطرية توترت بفعل إبعاد الأردن لقادة حماس، مما أدى إلى تحفظ قطر على جزء من حزمة المساعدات الخليجية والتهديد بطرد حوالي ٤٠ ألف أردني يعملون في قطر، إلى أن وافق الملك عبد الله الثاني على استقبال رئيس

[1] Sean Yom, "The Art of the Hedge: Jordan between Washington, Riyadh and Doha," Middle East Eye, 8 June 2017, https://bit.ly/2s0ppPU.
[2] Ali Younes, "Jordan's Economic Crisis Threatens Political Stability," Al Jazeera, 14 February 2018, https://bit.ly/2tMdkhp.
[3] "Jordan-Qatar Trade: Economics Trump Politics," Al Jazeera, 14 March 2018, https://bit.ly/2C8NTeK.
[4] Ibid.
[5] "Jordan MPs Call for Restoration of Qatar Ties," Qatar Tribune, 22 May 2018, http://www.qatar-tribune.com/news-details/id/125850.

المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عام ٢٠١٢، في أول زيارة له بعد إبعاده[١].

أدى اعتقال أشهر رجال الأعمال الأردنيين صبيح المصري في السعودية (وهو يحمل الجنسية السعودية) بعد أيام من زيارة الملك عبد الله الثاني للرياض إلى إثارة مخاوف لدى القيادة الأردنية بأن تصبح هي الهدف القادم. وأشيع حينها أن اعتقاله كان إشارة إلى الأردن لقبول التحرك الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس. فقد جاء الاعتقال بعد تصريح الملك عبد الله بأنه لن يحضر قمة لزعماء الدول الإسلامية في اسطنبول التي كانت تهدف إلى تقديم ردة فعل على القرار الأمريكي[٢]. وأُشيع أيضًا بأنّ الملك عبد الله يدعم قرار السلطة الفلسطينية برفض القرار، بخلاف جهود السعودية والإمارات التي تدفع نحو اتفاق سلام من خلال إدارة ترامب.

وفي يونيو حزيران عام ٢٠١٨، تعهدت الكويت والسعودية والإمارات بدفع ٢,٥ مليار دولار للأردن بعد الاحتجاجات على التدابير التقشفية المقترحة مؤخرًا ولا سيّما مشروع قانون ضريبة الدخل المثير للجدل[٣]. واشتمل التعهد على وضع وديعة في البنك المركزي الأردني وتقديم ضمانات للبنك الدولي ودعم سنوي للميزانية لمدة خمسة أعوام وسلسلة من المشاريع التنموية[٤]. وبعد أيام من الإعلان عن الحزمة الجديدة من المساعدات الخليجية، تعهدت قطر بتقديم ٥٠٠ مليون دولار لاستثمارات البنية التحتية والسياحة بالإضافة إلى توفير ١٠ آلاف فرصة عمل في قطر للأردنيين[٥]. ومن المأمول أن تساعد هذه الحزم من المساعدات الأردن الأردن في الوصول إلى خطة تقشفية قابلة للاستمرار لإنهاء الاحتجاجات، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه الحزم ليست بنفس السخاء المعهود في الماضي.

---

[1] Sean Yom, "The Art of the Hedge: Jordan between Washington, Riyadh and Doha," Middle East Eye, 8 June 2017, https://bit.ly/2s0ppPU.

[2] "Jordanian Businessman Sabih al-Masri Released after being Detained in Saudi Arabia," The New Arab, 17 December 2017, https://bit.ly/2Og8JQC.

[3] "Gulf States Pledge $2.5 billion Aid Package to Jordan," Reuters, 11 June 2018, https://reut.rs/2ygedAK.

[4] "Gulf States Pledge $2.5 billion Aid Package to Jordan," Reuters, 11 June 2018, https://reut.rs/2ygedAK.

[5] "Qatar Pledges $500m in Economic Aid to Jordan," Al Jazeera, 13 June 2018, https://bit.ly/2pKUR1Y.

الاحتلال في فلسطين

كما أشرنا سابقًا، لا يدعم الأردن التحرك الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس، فبعد الاحتجاجات المناهضة للقرار أدان الملك عبد الله في أيار/ مايو الماضي العنف والاعتداءات الصارخة التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في غزة وأكد انتقاده لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس أثناء مكالمة هاتفية مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. ولعل ذلك قاد إلى تقارب مع دول أخرى معارضة للقرار وعلى رأسها تركيا ثم قطر وإيران[١].

يحافظ الأردن بالطبع على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل منذ يوليو تموز عام ١٩٩٤، رغم تعرضها للتهديد عدة مرات لعل أشدها في أواسط عام ٢٠١١، عندما بدأ الأردن بالتقارب مع حماس لأول مرة بعد إبعادها عام ١٩٩٩، وإصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل. وكان الوسيط بينهما ولي العهد القطري في ذلك الحين الأمير تميم بن حمد آل ثاني. ويرى البعض أنّ الملك عبد الله الثاني استهل المحادثات مع حماس حقيقة لأسباب تتعلق بالداخل الأردني والسياسة الخارجية. أما على المستوى الداخلي، فكان الهدف وقف الاحتجاجات وقطع الطريق أمام الإخوان المسلمين في مقاطعة الانتخابات، وأما على المستوى الخارجي، فكان الهدف التشويش على العلاقات بين حماس ولاعبين آخرين، مثل: إيران وحزب الله، وهو ما يعكس مدى الترابط بين المستوى الداخلي ومستوى السياسة الخارجية[٢].

وفي نهاية أيار/ مايو عقد اجتماع تشاوري في القاهرة ضم كلًّا من وزيري خارجية مصر والأردن والأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومدراء المخابرات لكل بلد منها، بهدف مناقشة التطورات في فلسطين. وكانت المفاجأة إدانة كل الأطراف المشاركة للأعمال الإسرائيلية والتحذير من خطر استمرار التصعيد والعنف في المنطقة.

---

[1] Maria Dubovlkova and Shehab al-Makahleh, "Jordan's New Regional Role," International Policy Digest, 13 March 2018, https://intpolicydigest.org/2018/03/13/jordan-s-new-regional-role/.

[2] Samaan, 20.

وتباحثوا أيضًا في سبل الحصول على حماية أكبر للفلسطينيين عن طريق الأمم المتحدة[1]. وطلب وزير الخارجية الفلسطيني إلى المحكمة الجنائية الدولية التحقيق بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان. وتشير هذه الخطوة إلى تدهور العلاقات بين السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مما يضع اتفاق السلام الذي يسعى إليه ترامب وحلفاؤه الخليجيون في موقف صعب، وينطبق ذات الأمر على الأردن الذي يقف بين الطرفين.

إدارة ترامب

نظرًا لتزايد الخلاف داخل مجلس التعاون الخليجي وصعوبة المشاركة فيه، احتاج الأردن إلى اللجوء إلى حليفه الأمريكي أكثر من السابق لتأمين الدعم المالي، فقد زار الملك عبد الله واشنطن مرتين في الأيام المئة الأولى من إدارة ترامب، كان الهدف منهما ربما التأكيد على متانة العلاقة رغم ازدياد تقارب ترامب مع كل من محمد بن سلمان ومحمد بن زايد والسيسي.

قد تصبح القيادة الأردنية أشد أهمية حيال الإصرار الفلسطيني في وجه نقل السفارة الأمريكية، حيث رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس لقاء مسؤولين في الإدارة الأمريكية وألغى اجتماعًا مع نائب الرئيس مايك بنس كان مقررًا قبل إعلان نقل السفارة، وصرح أحد مستشاري عباس أنّ السلطة الفلسطينية غير راغبة بالمشاركة في أي عملية سلام تقودها الولايات المتحدة بعد الخطوة الأخيرة.

وعارض الملك عبد الله قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٧. وزار نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس الأردن في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٨، بعد زيارة السيسي في مصر بهدف الحصول على الحد الأدنى من الدعم الإقليمي لهذه الخطوة.

---

[1] "Jordan Participates in Consultative Meeting in Cairo to Discuss Developments on the Palestinian Issue," Petra News Agency, 1 June 2018, https://bit.ly/2CCTT0a.

بعد هذه الزيارة بشهر واحد وقّع وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين ريكس تيليرسون مذكرة تفاهم لمدة خمس سنوات مع الحكومة الأردنية تُلزم الولايات المتحدة بدفع مساعدات لاتقل عن ١.٢٧٥ مليار دولار سنويًا من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢. وتزيد هذه الاتفاقية الجديدة بقيمة ٢٧٥ مليون دولار سنويًا عن الدعم في مذكرة التفاهم السابقة عن الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وتشتمل حزمة المساعدات هذه على تمويلات اقتصادية ودعم للجيش بخلاف الدعم الإنساني للأردن الخاص بمساعدة اللاجئين السوريين[١]. أما الملك، فأكد في مايو أيار بعد نقل السفارة على رفض الأردن لهذه الخطوة وإدانته لأعمال العنف الإسرائيلية التي تلتها[٢]. إلا أنه لا يزال واضحًا مدى رغبة القيادة الأردنية بطرح هواجسها بشأن بعض سلوكيات الإدارة الأمريكية جانبًا- ولا سيّما حيال قضية فلسطين- لأجل المحافظة على الدعم المالي.

إعادة ترتيب العلاقة تجاه إيران (عزل إيران و"الهلال الشيعي")

كان الملك عبد الله الثاني ابتكر مصطلح الهلال الشيعي عام ٢٠٠٤، ولكن الأردن لم يكن في طليعة الجهود الأخيرة لتصعيد العزل تجاه إيران. بل كانت هذه الجهود من طرف إدارة ترامب ومعها السعودية بهدف إبعادها، ولكن الأردن لم يتردد في اتباع نفس السياسة. وفي نيسان/ أبريل عام ٢٠١٦، عقد لقاء سعودي أردني بين ولي العهد محمد بن سلمان والملك عبد الله الثاني صدر عنه بيان مشترك يُدين التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[٣]. واتفقا أيضًا على تعزيز الروابط الاقتصادية والتنسيق في شؤون تتراوح ما بين الطاقة والدفاع ومكافحة الإرهاب[٤]. وبعد اللقاء بفترة قصيرة سحبت السعودية وجاراتها الخليجية سفراءها من طهران تبعتها الأردن بنفس الخطوة.

---

[1] "New U.S.-Jordan Memorandum of Understanding on Bilateral Foreign Assistance to Jordan," U.S. Department of State, 14 February 2018, https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/02/278318.htm.

[2] JT, "Relocation of US Embassy to Jerusalem Jeopardises Peace – King," The Jordan Times, 15 May 2018, https://bit.ly/2NzquoT.

[3] "Saudi Arabia, Jordan Slam Iran's Interference," Arab News, 12 April 2016, http://www.arabnews.com/featured/news/909141.

[4] "Saudi Arabia, Jordan Slam Iran's Interference," Arab News, 12 April 2016, http://www.arabnews.com/featured/news/909141.

لا يزال الملك عبد الله– مثل حلفائه الخليجيين– يربط إيران بالجماعات المتطرفة، ففي نيسان/ أبريل عام ٢٠١٧، كان يتحدث بالتفصيل في إحدى المقابلات حول إشعال الاستيطان الإسرائيلي للتطرف، حيث قال بأن أمورًا كهذه تقدم الفرصة للإيرانيين وأبي بكر البغدادي وتنظيم داعش. فالسياسات الإيرانية– ولا سيّما في لبنان وسوريا– يُنظر إليها على أنها مثيرة للمشاكل وليست الدولة الإيرانية بذاتها.

في ظل إشاعات بتقارب اقتصادي بين البلدين في شباط/ فبراير عام ٢٠١٨، صرح مسؤول أردني رفيع بأنه لا يلوح أي تقارب اقتصادي وتجاري مع إيران في الأفق نظرًا لاختلاف الأولويات السياسية. وقال بأنه ليس هناك اتفاقيات تجارية ثنائية بين البلدين وأن إيران ليست عضوًا في منظمة التجارة العالمية وأن هناك ضرائب جمركية مفروضة على بضائعها[1]. وجاء هذا التصريح بعد زيارة لوفد صناعي أردني إلى طهران في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٧، أُشيع بأنّه يهدف إلى مناقشة زيادة التبادل التجاري وإزالة العوائق أمام التجارة[2]. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأردن قد تكون العلاقات مع إيران أكثر إغراء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إيران لن تكون حليفًا رئيسيًا بديلًا للأردن عن الدول الخليجية.

الآثار على السياسة الداخلية

صحيح أنّ الحكومة الأردنية لا تزال متأخرة في إجراء الإصلاحات السياسية الموعودة، ولا سيّما في الوقت الحاضر بعد تسبب الربيع العربي بازدياد الهواجس الأمنية، إلا أنّ هناك تضييقًا عامًا على المشهد السياسي الداخلي، في ضوء محدودية صلاحيات البرلمان.

ولعل الحدث الأكثر إثارة هو إعدام ١٥ شخصًا في آذار/ مارس عام ٢٠١٧، وهو

[1] "Jordan Rules out Economic Ties with Iran," Middle East Monitor, 19 February 2018, https://www.middleeastmonitor.com/20180219-jordan-rules-out-economic-ties-with-iran/.

[2] "Jordanian Industrial Delegation Visits Iran," Jordan Times, 23 December 2017, http://www.jordantimes.com/news/local/jordanian-industrial-delegation-visits-iran.

أكبر عدد تشهده البلاد في يوم واحد في تاريخها الحديث. وأعلنت منظمة العفو الدولية أن هذه الإعدامات نفذت في جو من السرية ودون شفافية، وبالتالي تعدّ خطوة إلى الوراء في مجال حماية حقوق الإنسان في الأردن[١]. وكان ١٠ من بين هؤلاء مدانين بقضايا تتعلق بالإرهاب، وأما الخمسة الباقون، فكانوا متورطين في الهجوم على قوات الأمن في مدينة إربد. وكان حكم الإعدام قد أعيد العمل به عام ٢٠١٤ بوصفه تدبيرًا يحمي الأردن من الهجمات الإرهابية (فقد حُكم على أكثر من مئة شخص بالإعدام منذ إعادة العمل بالحكم)، وليس من الواضح مدى نجاح هذه الخطوة في ردع الإرهابيين[٢].

مع بداية شهر حزيران/ يونيو عام ٢٠١٨، اندلعت احتجاجات هي الأكبر من نوعها منذ سنوات في الأردن في وجه زيادة الأسعار استجابة لطلب من صندوق النقد الدولي. وطالب آلاف المتظاهرين باستقالة رئيس الوزراء هاني الملقي لوقف مشروع قانون ضريبة الدخل الذي أحالته الحكومة إلى البرلمان في أيار/ مايو الذي وصفه الكثيرون بأنه سيعمق تدهور المستويات المعيشية في البلاد[٣]. وارتفعت أسعار المحروقات خمس مرات منذ بداية عام ٢٠١٨، وارتفعت فواتير الكهرباء بنسبة ٥٥٪ منذ فبراير شباط من نفس العام. وهذه التطورات صعبة على السكان ولا سيّما مع نسب البطالة التي تتراوح حول ١٨.٥٪ ونسب قريبة من الفقر تتراوح حول ٢٠٪[٤].

يبدو أن هناك إصلاحًا قادمًا متعدد الأيديولوجيات يلعب فيه حزب جبهة العمل الإسلامي دورًا مهمًا، حيث تتمثل معظم المعارضة في أعضاء هذا الحزب الذي يعمل بحريّة ويقود الحملات الانتخابية. ورغم أن الإسلاميين قد تراجعوا في انتخابات الجامعة الأردنية وخسروا في انتخابات نقابة المهندسين[٥]، إلا أنّهم قد حققوا بعض التقدم في

[1] "Jordan: 15 Executions 'Shocking' Says Human Rights Group," The Guardian, 5 March 2017, https://bit.ly/2CaoIs3.
[2] Ibid.
[3] "Jordan Sees Largest Anti-Government Protests in Years," Al Jazeera, 4 June 2018, https://www.aljazeera.com/news/2018/06/jordan-sees-largest-anti-government-protests-years-180603123052453.html.
[4] "Jordan Sees Largest Anti-Government Protests in Years," Al Jazeera, 4 June 2018, https://bit.ly/2ssaSM3.
[5] Sean Yom and Wael al-Khatib, "Islamists are Losing Support in Jordan," The

الانتخابات البرلمانية والبلدية عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧[١]. وتشير الاحتجاجات الأخيرة بأن المعارضة الأردنية سوف تولي الإصلاح والحركات الشبابية اهتمامًا أكبر على حساب التقسيمات الأيديولوجية والعشائرية التقليدية، مع بقاء المجموعات التي تمثلها مهمة للتحشيد[٢].

الخاتمة

رغم التأثير الكبير للعنف والفوضى على جميع دول الشرق الأوسط، فإنّ الأردن الذي يتميز بموقعه الجغرافي وتحالفاته ظل لاعبًا رئيسيًا في هذه الصراعات. وليس غريبًا إذن أن يسعى إلى تخفيف الضغوط من الخارج بالمشاركة في أنشطة حلفائه وتخفيف الضغوط من الداخل بالتحكم بوتيرة الحياة السياسية. وأصاب كيرتس ريان بتلخيصه للأوضاع في الأردن بقوله: "كان تخفيف الضغوط ذات الحس الثوري من داخلها جزءًا من استراتيجية النظام. وعلى ذات الدرجة من الأهمية تأتي السياسة الخارجية لضمان وجود داعمين أقوياء للأردن لتأمين صموده. وهاتان الاستراتيجيتان مترابطتان، فالحلفاء الغربيون لم يمارسوا إلا القليل من الضغط على الأردن بشأن إجراء إصلاحات سياسية داخلية"[٣]. وبالطبع قد تتغير هذه المعطيات مع الجهود الأمريكية والخليجية تجاه تسريع عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. فإذا ازداد التركيز على موضوع هذه السياسة، فربما يضطر الأردن إلى طرح مخاوفه بشأن هذه السياسات وبشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

Washington Post, 17 May 2018, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/05/17/islamists-are-losing-support-in-jordan/?utm_term=.967b20de7678.

[1] "Jordan's Muslim Brotherhood Claims Victory in Local Elections," Middle East Eye, 16 August 2017, http://www.middleeasteye.net/news/jordans-muslim-brotherhood-claims-victory-local-elections-1126581311.

[2] Sean Yom and Wael al-Khatib, "Islamists are Losing Support in Jordan," The Washington Post, 17 May 2018, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/05/17/islamists-are-losing-support-in-jordan/?utm_term=.967b20de7678.

[3] Curtis R. Ryan, "Jordanian Foreign Policy and the Arab Spring," Middle East Policy, vol. 21, no. 1 (Spring 2014): 145.

قطاع غزة بين المصالحة الوطنية والتهدئة مع إسرائيل

رائد نعيرات*

مرة أخرى تعود المصالحة الفلسطينية للواجهه، وتتصدر الحياة السياسية الفلسطينية، ولكن هذه المرة تبدو المصالحة مغايرة لما سبقها من جولات واتفاقات مصالحة، فهي من ناحية ترتبط بالتهدئة مع الاحتلال بغضّ النظر من يسبق الآخر؛ التهدئة أم المصالحة- على الرغم من أهمية أن تسبق المصالحة التهدئة- والأمر الآخر وهو أنّ موضوع المصالحة والتهدئة تتعدّى حركتي حماس وفتح؛ إذ إنّ الجولات والحوارات تتم بين أغلب الفصائل الفلسطينية العاملة على الساحة الفلسطينية سواءً ما هو موجود في قطاع غزة، أو ما هو موجود في الضفة الغربية.

ككل الجولات السابقة اعترى المصالحة الفلسطينية جدليات بين القوتين الرئيسيتن فتح وحماس، وتتالت الاتهامات بينهما، إلا أننا اليوم أمام تعقيد من نوع آخر يتمثل في مسار المصالحة وإلى أيّ مدى ستقود إلى دمج القطاع بالكلّ الوطني الفلسطيني أم أنّها ستقود إلى انفصال القطاع عن الكلّ الوطني، حيث إنّه لا يمكن تجاهل ما يسمى بـ"صفقة القرن" عن الموضوع الكلي للمصالحة والتهدئة.

الحقيقة الثانية هي أننا لغاية الآن لا يوجد بين يدينا نصًا للمصالحة أو للتهدئة ليتم تحليله وقياسه ومعرفة آثاره، وما يدور لا يتعدّى قضيتين: الأولى، هي التسريبات التي تناقلتها وسائل الإعلام المختلفه، والثانية، هي الاتهامات ونقيضها من طرفي الانقسام. كذلك لا يمكن تجاهل تعقيدات الحالة الفلسطينية الداخلية والخارجية، فهي الأخرى تلقي بتشويش كبير على مواقف الأطراف من ناحية، وعلى الفهم العام لأيّ حراك سياسي بغض النظر عن طبيعته ومسار اتجاهه.

---

* **إعداد د. رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح الوطنية، ورئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات- فلسطين.**

هنا نحن أمام مجموعة من المفاهيم التي تحدّد مسار التحليل، فهل نحن بصدد توقيع اتفاق تهدئة؟ أم أنّنا أمام اتفاق تهدئة كحالة استمرارية لاتفاق التهدئة لعام ٢٠١٤؟ وهل نحن أمام اتفاق مكتوب أم أنّنا بصدد تفاهمات شفوية؟ وهل نحن بصدد تهدئة أم هدنة؟ وهل ستسبق المصالحة التهدئة، أم أنّ هذين مسارين مختلفان؟ أي من هذه المفاهيم تقود إلى تحول في مسار التحليل، وفهم حيثياته ومواقف أطرافه؟.

أولًا - المصالحة الفلسطينية: موازين جديدة ومتغيرات

شهدت الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٧- ٢٠١٨ تغيرات جوهرية في الحياة السياسية الفلسطينية طالت موازين القوى وإحداثيات الفعل السياسي الفلسطيني، مما قاد إلى تأثير في مواقف القوى الإقليمية والدولية، سواء تجاه الصراع برمته، أو نحو العلاقة مع أطرافه، وهذا بدوره أثّر بشكل جوهري على المصالحة الفلسطينية- الفلسطينية، وكذلك على العلاقة مع الاحتلال، من الصعب الفصل بين كلا المكونين كون كل منهما يؤثر بالآخر هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإنّ التسارع في حجم التغيرات الإقليمية والدولية خلال هذه الفترة كان له تأثير مباشر في إطالة عمر الانقسام وأحيانًا في التوصل إلى اتفاق مصالحة، وأحيانًا أخرى التعقد في تثبيت المصالحة.

على الرغم من أنّ تحقيق المصالحة الفلسطينية– الفلسطينية بقيت هدفًا مصريًا منذ عام ٢٠٠٧، وتحولها إلى حالة وجودية في الحياة السياسية الفلسطينية، إلا أنّه ورغم كل الجهود التي بُذلت نجد أنّ مشهد تحقيق المصالحة يزداد تعقيدًا مع الوقت، سواء في منهجية المصالحة، أو في مكوناتها فنجد أنّ المصالحة الفلسطينية إذا عالجت التفاصيل يصبح من الصعب موافقة الأطراف عليها (كما حدث في اتفاق القاهرة ٢٠١١)، وإذا تجاوزت التفاصيل إلى الكليات يتم التوقيع، ولكن لا يمكن تطبيقها نتيجة الخلاف على التفاصيل (كما حدث في اتفاق الشاطئ ٢٠١٧)، أما على صعيد مكونات المصالحة نجد أنّ كل جولة حوارات من المصالحة تدخل إلى قاموس الانقسام مصطلحًا لم يكن في السابق، كما أنّه ومع كل اتفاق يتم توقيعه تتعقد الأمور أكثر.

صحيح، أنّ مكونات المصالحة الفلسطينية المتفق عليها من الكل الوطني هي أربع مكونات رئيسية، وهي: الشراكة السياسية في المنظمة والسلطة، والبرنامج السياسي الوطني الموحد، ودمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، وتمثيل المؤسسات للكل الوطني، قوى وأفراد وأحزاب. إلا أننا نجد أنّ هناك فهمًا مغايرًا لدى طرفي الانقسام في النظر إلى هذه المكونات، فعلى الرغم من إقرار حركتي فتح وحماس بأهمية وضرورة تحقيق كل ركيزة من الركائز الأربع السابقة، إلا أنّ أكبر هذه الإشكاليات يكمن في نظرة كل منهما للهدف والغاية من تحقيق هذه الركائز الأربعه، فهل الهدف منها هو قيادة مشروع المفاوضات؟ أم الهدف منها قيادة مشروع تحرري نضالي فلسطيني؟ واضح أنّ تجربة المصالحة الفلسطينية تقود أيَّ محلل إلى نتيجة واحدة، وهي أنّ كلا الطرفين لم يقتربا إلى الحد الذي يسمح بتحقيق المصالحة، فلا فتح وقيادة السلطة لديها قناعة بتغيير برنامجها المستند إلى المفاوضات، ولا حماس لديها القناعة بتغيير برنامجها المستند إلى المقاومة[١].

هذه الحقيقة تبقي إشكالية المصالحة تراوح مكانها وتتعقد أكثر فأكثر مع توقيع اتفاقيات المصالحة، إذ إنّه مع كل اتفاق تصبح الصورة أكثر وضوحًا وتشير بشكل مباشر إلى هذا التعقيد، ولقد تجلت هذه الإشكالية بشكل واضح في اتفاق الشاطئ وما تلاه من معضلات، حيث إنّه جاء في ظل القناعات المطلقة التي ترسخت ما بين عام ٢٠١٢-٢٠١٤، حول فشل مشروع التسوية السياسية، سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي لدى أغلب قطاعات العمل الوطني الفلسطيني الذي أصبح يضغط بقوة باتجاه ضرورة إنقاذ الوضع الوطني مبتدئًا بالمصالحة الوطنية والاتفاق على برنامج سياسي موحد، لقيادة مشروع وطني تحرري.

وعلى الرغم من أنّ الاتفاق استطاع أن يتجاوز الكثير من العقبات التي كان من أبرزها تشكيل حكومة توافق وطني، وتفعيل المجلس التشريعي، وإصلاح منظمة التحرير

[١] أحمد حسين علي. جذور الانقسام الفلسطيني: مقاومة حماس ومفاوضات فتح. الخليج أون لاين. ١٣/١٠/٢٠١٧.

الفلسطينية وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني خلال ستة أشهر[١]، إلا أننا نجد أنّ اليوم التالي للاتفاق أعاد المصالحة إلى المربع الأول، وظهر مصطلح تمكين حكومة الوفاق الوطني، وقضية الموظفين هذا عدا عن باقي القضايا التي لم يتم ذكرها بشكل علني، وتعتبر قنابل قابله لتفجير أي اتفاق[٢].

استطاعت الوساطة المصرية من التوصل إلى تفاهمات جديدة واتفاق مصالحة جديد عام ٢٠١٧ ، لتثبيت أركان اتفاق الشاطئ وتم الاتفاق على: حل اللجنة الإدارية، وسرعة إنجاز اللجنة الإدارية المكلفة بحل موضوع الموظفين في قطاع غزة، وتوجه قيادات الأجهزة الأمنية الرسمية العاملة في دولة فلسطيني إلى قطاع غزة لبحث سبل إعادة وبناء الأجهزة الأمنية من ذوي الاختصاص[٣]. إلا أنّ اتفاق ٢٠١٧، لم يحل المشكلة بل تفاقمت بعد محاولة التفجير الذي تعرض له موكب الحكومة أثناء زيارته لقطاع غزة والتي اتهمت السلطة فيها حماس، بينما قالت حماس إنها مدبرة من أجهزة السلطة الأمنية، إذ بدأت معضلة جديدة، وهي معضلة التمكين الأمني للحكومة[٤]، أو ما تقول حماس أنّه سلاح المقاومة، أما السلطة حسب رئيسها فتنطلق من قاعدة سلاح واحد وقرار واحد وسلطة واحدة.

إنّ القراءة المتفحصة لمسيرة المصالحة الفلسطينية، سواء التفاهمات أو المواقف أو الاتفاقيات تقود إلى أنّ هناك مجموعة من المرتكزات لكل طرف من الأطراف التي لا يمكن التنازل عنها، فحماس تعتبر أنّ الشراكة السياسية الوطنية مرتكز أساسي، فهي إن تنازلت عنه في السلطة، فلن تتنازل عنه في منظمة التحرير الفلسطينية، في الوقت نفسه تعتبر حركة فتح أنّ الشراكة الوطنية تعني الشراكة الممكنه على ما هو قائم سواء في

---

[١] العربي الجديد. اتفاق المصالحة الفلسطينية الشاطئ ٢٠١٤. https://bit.ly/2yvc3fT

[٢] فلسطين اليوم. قضايا مفصلية قد تؤدي إلى نجاح أو فشل المصالحة بين فتح وحماس. ٢/ ١٠ /٢٠١٧.

[٣] المركز الفلسطيني للإعلام. وثيقة النص الكامل لاتفاق فتح وحماس لإنهاء الانقسام ٢٠١٧ https://www.palinfo.com/news/2017/10/13

[٤] المركز الفلسطيني للإعلام. تمكين الحكومة بغزة شيفرة الخداع يكشفها الواقع. ٧/ ١١/ ٢٠١٧.

المنظمة أو السلطة، وليست شراكة كامله ومبنية على أسس جديدة. لذا نجد أنّ حماس تطرح فكرة الانتخابات في السلطة والمنظمة، أما حركة فتح فترى أن تدخل حماس إلى المنظمة ضمن كوتتها في التشريعي، وهكذا تصبح ممثله.

كذلك، تركز حماس على حكومة وحدة وطنية، أما فتح فتنحو دائمًا إلى حكومة تكنوقراط أو حكومة توافق وطني، حتى يتم استبعاد الفعل التمثيلي السياسي عن الحكومة، وهذا كذلك يندرج بالحديث عن الموظفين، فحماس تعتبر أنّ موظفيها هم أصحاب الاستحقاق في الوظيفة العمومية، عكس حركة فتح التي تعتبر أنّ موظفي السلطة هم من تم تعينهم قبل عام ٢٠٠٧، والباقي ينظر بهم.

تعتبر حماس أنّ الشراكة يجب أن تقود إلى التوصل إلى برنامج سياسي موحد تجمع عليه القوى الفلسطينية، ينطلق من مجموعة من المسلمات، والاستناد إلى قاعدة مقاومة الاحتلال وليس إقامة علاقات معه على أساس التفاوض، أما حركة فتح، فتريد برنامجًا قائمًا على الوحدة الوطنية تدعم برنامج السلطة القائم على المفاوضات، ومناكفة الاحتلال دبلوماسيًا وسياسيًا، وهنا نجد أنّ هناك تناقضًا واضحًا في فهم كل من حماس وفتح لمفهوم المصالحة من ناحية، وكذلك للشكل الذي سيكون عليه النظام الفلسطيني وآليات إدارته من ناحية ثانية[١].

موازين جديدة وانعكاسات

منذ سيطرت حماس العسكرية على قطاع غزة ولغاية عام ٢٠١٧، عاشت حماس حالة سياسية جديدة بخصوص المصالحة وتمحورت في أربع أركان رئيسية:

الركن الأول: الاعتراف الذي حظيت به السلطة الفلسطينية من أغلب دول العالم العربي وبالذات المقررة في الشأن الفلسطيني، ورفضها التعامل مع حركة حماس في قطاع غزة كسلطة.

[١] عماد عنان. السير على الأشواك: كيف تنظر فتح وحماس إلى عملية المصالحة؟ ٣/ ١٠/ ٢٠١٧. نون بوست. https://www.noonpost.org/content/20126

الركن الثاني: استمرار الرفض الغربي لحركة حماس والمسنود بقوة الاحتلال الإسرائيلي، المحاصر لقطاع غزة.

الركن الثالث: أغلب فصائل العمل الوطني الفلسطيني كانت داعمه للسلطة الفلسطينية، وممثله في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية.

الركن الرابع: الترويج للعملية السلمية، حيث إنّه تم عقد مؤتمر أنابولوس مباشره بعد الانقسام عام ٢٠٠٧ ، وتلا ذلك الترويج لخطة السلام الاقتصادي.. إلخ.

جميع هذه الأركان، حدث عليها متغيرات مركزية منذ عام ٢٠١٧، فعلى صعيد علاقة السلطة بالدول المركزية في العالم العربي حدث عليها تغيير جوهري سواء مع مصر أو مع الإمارات، وتطورت علاقات حماس في الوقت نفسه مع قطر و مصر، كما أنّ انشغال المملكة العربية السعودية بالحرب في اليمن أضعف من موقف السلطة الفلسطينية.

أما على صعيد استمرار الرفض الدولي لحركة حماس، فكذلك حدث تغيير بعد الحروب الثلاث التي قادتها إسرائيل على قطاع غزة، حيث حدث تآكل في نظرية اجتثاث حكم حماس في القطاع، فلم يعد بالإمكان الحديث بهذا المنطق حتى قادة الجيش الإسرائيلي لم يعودوا يتكلمون بهذا المصطلح، كذلك سقطت نظرية أن يثور الشعب الفلسطيني ضد حماس، وبدل ذلك ثار الشعب الفلسطيني ضد إسرائيل من خلال مسيرات العودة[١].

كذلك بالنسبة لفصائل العمل الوطني نجد أنّ هناك تغييرًا جوهريًا حدث منذ عام ٢٠١٧، حيث نجد أنّ هذه الفصائل أصبحت خلافاتها مع السلطة أكثر بكثير من خلافاتها مع حركة حماس، وتوجت هذه الخلافات بمقاطعة الفصائل اجتماعات المجلس المركزي الأخير عام ٢٠١٨[٢].

[١] عربي ٢١. موقع إسرائيلي يحدد إنجازات حماس من مسيرات العودة.٩/ ٤/ ٢٠١٨.

[٢] الجزيرة نت. اجتماع المركزي الفلسطيني عزلة عباس تحت المجهر. ١٥/ ٨/ ٢٠١٨

أما المتغير المهم والمركزي، فيتمثل في تهاوي العملية السلمية وبالذات منذ نهايات عام ٢٠١٧، صحيح أنّ عملية السلام توقفت نهائيًا منذ عام ٢٠١٢، وأصبحث السلطة تسير في مسار التوجه الدولي بدل المفاوضات، إلا أنّ مجيء إدارة دونالد ترامب للحكم أنهت عملية السلام، حيث إنّ إدارة ترامب تجاوزت المواقف الإسرائيلية في التشدد تجاه القضية الفلسطينية وتجاه السلطة الفلسطينية، فاتخذت ثماني خطوات أي واحدة منها كفيله بأن تقضي على حلم قيام دولة فلسطينية وعلى رأسها، نقل السفارة الأمريكية للقدس، وعدم اعتبار المستوطنات عقبه في طريق السلام، وقطع المساعدت عن الاونروا UNRWA، وقطع المساعدات عن مستشفيات القدس، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، وموافقتها على كنفدرالية مع الأردن دون قيام دولة فلسطينية مستقله، ودون موافقة السلطة الفلسطينية.

جميع هذه الخطوات السياسية، أنهت فعليًا عملية السلام وقضت على حل الدولتين[١]، وكذلك تشي بنهاية مشروع السلطة الفلسطينية، فالسلطة الفلسطينية من ناحية فقدت مشروعها السياسي القائم على قيام دولة فلسطينية في أراضي عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمتها، وهي من ناحية ثانية بدأت تفقد دورها في قدرتها على القيام بالوظائف المدنية والخدمية الموكله إليها.

جميع هذه المتغيرات سواء حالة القوة أو الضعف لطرفي الانقسام، أثّرت سلبًا على المصالحة الفلسطينية، فهي وإن قوّت طرفًا أو أضعفت طرفًا آخر، فهي لم تمنح أي طرف مصادر القوة الكافية لجعله يفرض برنامجه وأجندته، صحيح أنّه لا أحد يدعي أنّه يريد أن يفرض برنامجه، إلا أنّ طبيعة الحياة السياسية الفلسطينية ومصالح القوى الداخلية والخارجية تفرض وجود برنامجين أحدهما يجب أن يسود، أو على أقل تقدير أن تكون المصالحة مستنده إلى أحد البرنامجين.

فحماس التي كسبت الكثير خلال السنوات الممتده ما بين عامي ٢٠١٧-٢٠١٨ ومستنده إلى إنجازاتها في الحروب الثلاث، تعاني من أزمة حققيه تتمثل في عدم قدرتها

[١] محمد المدهون. صفقة ترامب.هل ستنجح في تصفية القضية الفلسطينية؟. الجزيرة نت. ٢٠١٨/٦/٢٧ .

على القيام بأعباء الحكم في قطاع غزة في ظل الحصار الخانق على القطاع، وحماس تأثرت سلبًا بالموقف الأمريكي والترهل العربي تجاه القضية الفلسطينية.

كما أنّ ضعف السلطة يشكل عائقًا أمام حماس، فكلما ضعفت السلطة زادت مستويات الشخصنة في صنع القرار السياسي في السلطة الفلسطينية، وكذلك، فإنّ السلطة في ظل الضغوط الدولية عليها أصبحت أكثر تشددًا في المصالحة حتى لا تزيد من الهجوم الأمريكي والإسرائيلي عليها، وكذلك ازداد مستوى القبضة الأمنية للسلطة، علاوة على تمسك قيادة السلطة بشرعية تمثيل منظمة التحرير كآخر معقل لا يجب التفريط فيه.

ثانيًا - التهدئة والأسس والسياقات السياسية

تدور التهدئة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية حول ستة بنود أساسية يتم تنفيذها بشكل تدريجي شريطة الحفاظ على تهدئة كاملة وهي: وقف إطلاق نار شامل، وفتح المعابر وتوسيع مساحة الصيد، والمساعدات الطبية والإنسانية، وتبادل أسرى ومفقودين، وترميم بنية تحتية واسعة النطاق في القطاع بتمويل أجنبي، ومحادثات حول الميناء والمطار[١].

أما بعض المصادر الإعلامية، فقد أتت على ذكر التهدئة ضمن فترة زمنية ،وهي خمس سنوات، ويطبق على مراحل، بحيث يتم في المرحلة الأولى وقف إطلاق نار شامل، وتتمثل في "إنهاء ظاهرة الطائرات الورقية والبالونات الحارقة وعمليات اختراق الحدود وحرق المواقع الإسرائيلية من قبل الشبان الفلسطينيين، مقابل إعادة فتح معبر كرم أبو سالم، وفتح معبر رفح البري بصورة دائمة. فيما المرحلة الثانية تتضمن "تحسين الظروف المعيشية وفك الحصار كليًا عن سكان القطاع، والسماح بدخول البضائع كافة وزيادة التيار الكهربائي عبر الخطوط الإسرائيلية". أما المرحلة الثالثة، فتتمثل في تطبيق الأمم المتحدة تعهداتها بتنفيذ مشاريع إنسانية كانت قد طرحتها، مثل إنشاء ميناء وتشغيل المطار، إضافة إلى بناء محطة كهرباء في سيناء، ثم إعادة إعمار القطاع"[٢].

---

[١] عرب ٤٨. تسوية غزة: تهدئة من ٦ بنود. ٢٠١٨/٨/١٦.

[٢] فلسطين اليوم: صحيفة تكشف بنود الاتفاق بين حماس وإسرائيل. ٢٠١٨/٨/٣ .

مما هو واضح من مختلف التسريبات الإعلامية، فإنّ الحديث يدور عن تهدئة وليس هدنة، تارة يتم تناولها بفترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات، وتارة يتم الحديث عنها كحالة استمرارية لتفاهمات عام غير محددة الزمن ٢٠١٤، وجل التهدئة ينطلق من منطلقين أساسيين، الأول ما له علاقة بقطاع غزة القائم على فك الحصار وتحسين الحياة المعيشية للمواطنين في القطاع، والثاني وهو وقف إطلاق النار المتبادل ووقف البالونات الحارقة، وربما يلي ذلك تبادل الأسرى.

على الرغم من أنّ اتفاق التهدئة ليس ذا نمط سياسي إلا أنّه لا يمكن تجاهل أنّه احتوى على بعدين مهمين، الأول وهو الرعاية الدولية والعربية، والثاني: أنّه يمثل إجماع لفصائل المقاومة في قطاع غزة، فعلى الصعيد الأول نجد أنّ نيكولاي مولادينوف منسق الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط يعتبر من أكثر المتحمسين لاتفاق التهدئة، حيث أكد أكثر من مرة أنّه يريد الاتفاق لمنع مواجه محتومة بين حماس وإسرائيل لا يرغب أحد بحدوثها[١].

كما تناقلت العديد من التقارير أنّ مولادينوف قام بالحصول على تعهدات بقيمة مليار دولار لتحسين البنية التحية في قطاع غزة، ستصرف على عدة مشاريع تضمن عملية تشغيل لحوالي ٦٠ ألف مواطن في قطاع غزة عن طريق البلديات كمُقترح. وتتضمن مساعي ميلادينوف مشاريع في عدة مجالات كالصحة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والتشغيل المؤقت[٢].

أما المحدِّد الثاني والمهم، فهو إجماع الفصائل الفلسطينية على التهدئة، صحيح أنّ اتفاقيات التهدئة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل ليست بالحالة الجديدة، إذ إنّها حدثت أكثر من مرة، إلا أنّ الطريقة والمنهجية التي أديرت بها هذه المرة تنم عن نوع جديد في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية، وبالذات فيما يخص الشراكة السياسية في رسم الموقف

[١] وكالة سوا. ملادينونوف علينا العمل ليل نهار لضمان الاستقرار في غزة. ٤/ ٩/ ٢٠١٨

[٢] عرب ٤٨: تهدئة غزة: تسوية من ٦ بنود. مرجع سابق

الفلسطيني من قبل الفصائل، فكان واضحًا من كل الحوارات أنّ الهدف هو الوصول إلى موقف جمعي فلسطيني[١].

على الرغم من كل ذلك، نجد أنّ هناك عدة إشكاليات ومحاذير تواجه التهدئة الحالية بين فصائل المقاومة وإسرائيل، ويمكن تقسيمها إلى نوعين: الأول، ما له علاقة بالداخل الفلسطيني، والثاني، ما له علاقة بالقضية والاحتلال، فالمراقب لمسيرة التهدئة يجد أنّ العلاقات الداخلية الفلسطينية وإشكالياتها أثرت سلبًا على موضوع التهدئة مع الاحتلال، فحركة فتح اشترطت أن تقود وفد الفصائل للتهدئة، وأن يتم التوقيع على التهدئة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وليس من قبل حماس أو الفصائل الفلسطينية، في الوقت الذي رفضت به الفصائل هذا الموقف، وهنا عدنا إلى موضوع التمثيل من جديد[٢]. بل إنّ الموضوع ازداد تأزما، حيث إنّ السلطة الفلسطينية أعلنت أنّها في حال توقيع التهدئة، فإنّها ستزيد من شدة عقوباتها على قطاع غزة واعتبرت حركة فتح اتفاق التهدئة أحدث" انقلابًا ثانيًا على الشعب الفلسطيني"[٣].

ثالثًا - المصالحة والتهدئة

ذهب الأغلب إلى أنّ المصالحة الفلسطينية يجب أن تسبق التهدئة[٤]، وأنّ نجاح التهدئة يعتمد على نجاح المصالحة الفلسطينية، ولكن بقي السؤال ماذا لو بقيت إشكاليات المصالحة كما هي، هل يمكن أن يبقى القطاع تحت الحصار؟، فحالة القطاع أصبحت بين فكي كماشة، وهي تشدد السلطة في موضوع المصالحة، والتهدئة دون السلطة مع الاحتلال، لذا طالبت العديد من المؤسسات السلطة الفلسطينية رفع العقوبات عن القطاع لإيجاد الأجواء المناسبة لتحقيق المصالحة والذهاب إلى التهدئة مع الاحتلال[٥].

---

[١] وكالة سوا للأنباء. الكشف عن شرط الفصائل الفلسطينية بالقاهرة للتهدئة بغزة مع إسرائيل.١٧/٨/٢٠١٨

[٢] قناة العالم. لماذا ترفض حركة فتح الهدنة بين حماس والاحتلال؟ ١٥/٩/٢٠١٨.

[٣] موقع فتح الإخباري. فتح توجه رسالة تحذيرية إلى حماس والأخيرة ترد. ٤/ ٨/ ٢٠١٨

[٤] المصري هاني. التهدئة المنفردة فخ وعقاب غزة جريمة. مركز مسارات. ٣١/٨/٢٠١٨ .

[٥] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تقدير استراتيجي رقم (١٠٧)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ .

في الوقت نفسه هناك محاذير عدة لتقدم مسيرة التهدئة على المصالحة ومن أبرزها:

١- أنّ حماس ومعها الفصائل الفلسطينية ستتحول إلى قوة سياسية محاورة للاحتلال، وهنا ستصبح حماس والفصائل الفلسطينية مطلوب منها أن تدفع أثمانًا غير التي دفعتها منظمة التحرير الفلسطينية، صحيح أنّ الحديث يدور عن تهدئة ولكن لا يمكن لعاقل أن يتخيل أنّ إسرائيل ستمنح قطاع غزة حلولًا دون أثمان سياسية، وبالتالي ستجد فصائل المقاومة نفسها أمام مأزق الأثمان السياسية.

٢- إنّ خطوة كهذه ستؤثر سلبًا على مشكلة الانقسام الفلسطيني، بل إنّها قد تقود الساحة الفلسطينية إلى سؤال كبير وهو حقيقة دور منظمة التحرير الفلسطينية وأهميتها، وهنا سيصبح مطلوب من حماس وفتح أن تجيب عن هذا السؤال الخطير الآن.

النتائج والتوصيات:

١- إنّ ما يعاني منه قطاع غزة من أزمات لا يقل عما تعاني منه السلطة الفلسطينية من فشل في مشروعها السياسي وما سيواجهها من أزمات في المرحلة القادمة، ترقى إلى أن تكون أزمات وجودية، وبالتالي، فإنّه مطلوب الإسراع في تحقيق المصالحة الفلسطينية الشاملة القائمة على إعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني، والبرنامج التحرري الفلسطيني الموحد.

٢- إنّ الواقع في قطاع غزة يقود دون أدنى شك إلى أنّ التهدئة تحصيل حاصل، فهي إن تعثرت الآن فلا يعني أنّها انتهت، مع العلم أنها لا تشكل طموح أي طرف، إلا أنّ البديل هو الحرب وهي مرفوضة من كل الأطراف.

٣- تجاوز محاذير التهدئة الحالية يتطلب حالة من الإجماع الوطني على الأقل في غزة، وبأن لا تكون ذات بعد سياسي.

٤- مهم أن تقوم التهدئة الحالية على التزامن وليس على التراتبية، حيث إنّ منهجية المراحل في العلاقة مع الاحتلال، أثبتت فشلها منذ أوسلو وما تبعه من اتفاقيات لاحقة.

المقالات والتقارير

أزمة "الأونروا": الخلفيات والمستقبل*

تدخل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأونروا في هذه المرحلة من عمرها الزمني الممتد منذ العام ١٩٤٩، سنة تأسيسها، منعطفًا مفصليًا حاسمًا يتجاوز تبعات أزمتها المالية الخانقة وغير المسبوقة، حدّ محاذير تقويض نطاقها الخدمي، وتهديد مصير وجودها الحيوي، وصولًا إلى طمس رمزية تمثيلها لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وفي الظاهر قد لا يبدو مأزق "الأونروا" المالي حدثًا غريبًا على مسيرتها الحافلة بمشاهد مماثلة، ولكنه يتسم هذه المرة بمشارب قاتمة أمام العجز المالي الضخم الذي يبلغ ٢١٧ مليون دولار، عقب قرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تعدّ أكبر مانح منفرد للأونروا، بإيقاف ٣٠٠ مليون دولار من تمويلها هذا العام، وتثاقل الدول المانحة عن الدعم، وضعف الاستجابة لتمويل مناشدات طوارئ أطلقتها الوكالة لمعالجة تبعات الأزمة السورية والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلًا عن إجراءات إدارة الوكالة، مؤخرًا، بتقليص الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، وفي مقدمتها التعليمية منها.

وتستل الأزمة أبعادها الثقيلة من مسوغ إيراد الموقف الأمريكي الأخير من "الأونروا" ضمن سياق المساعي الأمريكية- الإسرائيلية الحثيثة لتجفيف موارد الوكالة، سبيلًا متواترًا لإلغاء عملها تدريجيًا، والمساس بتفويضها الأممي، عبر دمجه في نطاق صلاحيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، لإنهاء الملف، وإسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم التي هُجروا منها بفعل العدوان الصهيوني عام ١٩٤٨، تماهيًا مع صياغة ترتيبات إقليمية ودولية مرتبطة باشتراطات "عملية التسوية السلمية"، في نسختها المستحدثة باسم "صفقة القرن"، لتصفية القضية الفلسطينية، وذلك عند ربطها بقرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، نهاية العام ٢٠١٧، "الاعتراف بالقدس

---

* **إعداد د. نادية سعد الدين، كاتبة وباحثة في العلوم السياسية.**

عاصمة لإسرائيل"، ونقل سفارة بلاده إليها عشية ذكرى "النكبة" في ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وسط المشهد الإقليمي العربي المضطرب، وضعف الدعم العربي- الإسلامي للقضية الفلسطينية.

ويؤشر هذا المأزق غير المحمود إلى ثلاثة مسارات محتملة لأزمة "الأونروا"؛ وتتمثل في: تجاوز الأزمة المالية للوكالة، أو استمرار الأزمة المالية مع محاولة تحميل الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين جزءًا من الأعباء والمهام، أو تواصل الضغوط الأمريكية- الإسرائيلية تجاه إنهاء "الأونروا" وتحويل صلاحياتها إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

أولًا: خلفية أزمة "الأونروا"

تفاعلت الجوانب المرتبطة بالأزمة المالية "للأونروا" منذ إعلان السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هالي، في ٢/ ١/ ٢٠١٨، أنّ إدارة الرئيس ترامب "لا تنوي الاستمرار في دعم الأونروا حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات". وفي اليوم التالي، ٣/ ١/ ٢٠١٨، غرّد ترامب على تويتر قائلًا: "سنويًا ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات، ولا نحصل منهم في المقابل على أيّ تقدير أو احترام. إنّهم لا يريدون مباحثات السلام، فلماذا ينبغي علينا أن ندفع لهم كل هذه المبالغ الطائلة في المستقبل؟" حسب قوله.

وقد أعقب هذه التصريحات قيام الولايات المتحدة بتقديم ٦٠ مليون دولار فقط لتمويل ميزانية "الأونروا" العادية، من إجمالي حوالي ٣٦٠ مليون دولار قيمة تبرعاتها السنوية، ولكنها ما لبثت أن قرّرت إيقاف ٣٠٠ مليون دولار من التمويل "للأونروا" لهذا العام، إزاء الموقف الفلسطيني الرافض لاستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي بدون توفّر مرجعية دولية واضحة وسقف زمني محدّد لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق حدود العام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس المحتلة، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار الدولي ١٩٤، فضلًا عن مناهضة التفرد الأمريكي بملف عملية السلام.

واستكملت الإدارة الأمريكية مسار "المقايضة"، إنْ جاز التعبير، عبر اشتراط قيام الأونروا "بإصلاحات"، لضمان استمرار تلقي الدعم، الذي سيتم حصره في إقليمي الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، بدون سوريا ولبنان، من مناطق عملياتها الخمس"[١]، بحسب المتحدث الرسمي باسم "الأونروا"، سامي مشعشع، وهي تعني "بالإصلاح" إحداث تغيير في المناهج الدراسية، ضمن مدارس الوكالة، لجهة شطب مفردات حقّ العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإسقاط هوية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، وإلغاء ما يخص النضال أو المقاومة ضد الاحتلال، أو تعبير الانتفاضة الفلسطينية، فضلًا عن التزام الحيادية، عبر إلغاء الأنشطة والفعاليات المتعلقة بمناسبات خاصة بالقضية الفلسطينية، مثل وعد بلفور و"النكبة" والعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وغيرها، وعدم التعاطي مع أي نشاط سياسي.

ولم يكتفِ الحراك الأمريكي المضادّ للأونروا عند ذاك الحد؛ حيث تقدّم العضو في مجلس النواب الأمريكي، "داغ لمبورن"، عن الحزب الجمهوري، مع أقران له في "الكونجرس"، بمبادرة لسن قانون جديد يحصر عدد اللاجئين الفلسطينيين بنحو ٤٠ ألفًا فقط، سبيلًا لتخفيض دعم الولايات المتحدة للأونروا، وتقليص "عدد اللاجئين الفلسطينيين بشكل كبير، خلافًا للتعريف الأممي الذي أسهم في تضخم ميزانية الوكالة وأبقى قضيتهم حيّة للأبد"[٢]، حسب قوله.

وهذه "الشرعَنَة" الأمريكية المغايرة لتعريف اللاجئين الفلسطينيين، لا تختزل فقط، عددهم بمن تشرّدوا خلال النكبة، بل تستثني نسلهم من الأجيال اللاحقة، عند الوقوع بمغالطات تاريخية ورقمية أممية مؤطرة في تعريف "الأونروا"، التي أنشئت بقرار ٣٠٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨/ ١٢/ ١٩٤٩، للاجيء الفلسطيني بأنّه "الشخص

[١] تقرير عن "واشنطن تشترط لدعم "الأونروا" تغيير المناهج بمدارسها، جريدة الغد، ٣٠/ ١/ ٢٠١٨. على الرابط التالي: https://bit.ly/2Emj19x

[٢] تقرير عن "مشروع قانون أمريكي يحصر عدد اللاجئين الفلسطينيين بـ٤٠ ألفًا فقط"، جريدة القدس العربي اللندنية، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٨. على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=984163

الذي كانت إقامته الطبيعية في فلسطين لمدّة لا تقلّ عن سنتين قبل الحرب الإسرائيلية– العربية عام ١٩٤٨، الذي فقد بيته وسبل معيشته نتيجة الصراع، وبحث عن ملجأ في المناطق التي تضم اليوم الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى المتحدّرين المباشرين من اللاجئين المسجلين، باعتبارهم جميعًا مستحقين لمساعدات الوكالة"[١].

وطبقًا لهذا التعريف الأممي، فإنّ عدد الفلسطينيين الذين هُجّروا بفعل العدوان الصهيوني يتراوح ما بين ٨٠٠- ٩٠٠ ألف لاجيء، بينما يُقدّر عديدهم اليوم بنحو ٥.٢٦٦ مليون لاجيء فلسطيني مسجلين لدى "الأونروا"، ضمن مناطق عملياتها الخمس (الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة)، منهم زهاء مليوني لاجيء فلسطيني، بنسبة ٤٢٪، في الأردن الذي يعدّ أكبر دولة مضيفة للاجئين الفلسطينيين.

إن قرار الرئيس ترامب بوقف التمويل للأونروا، لا يغاير فقط، موقف الإدارات الأمريكية السابقة، حيث كانت الولايات المتحدة، طيلة أكثر من خمس وستين سنة، المانح الفردي الأكبر للوكالة، وإنّما يهدد الدور الأساسي للأونروا في منطقة الشرق الأوسط، بوصف الوكالة عامل أمن واستقرار إقليمي، وليس عبئًا على القضية الفلسطينية أو المنطقة، فضلًا عن التحديات الحادّة الناجمة عن هذا القرار، والتي تنعكس مباشرة على اللاجئين الفلسطينيين.

ثانيًا: تبعات أزمة "الأونروا"

أحدث القرار الأمريكي، بإيقاف ٣٠٠ مليون دولار من التمويل "للأونروا" هذا العام، ربكة معتبرة في المشهد الخدمي للوكالة، التي تعاني من مأزق مالي متكرر نتيجة تراجع مسار الدعم الدولي لميزانيتها العادية والطارئة، ممّا قادها لاتخاذ إجراءات إضافية لتخفيض منسوب الخدمات، التعليمية والصحية والإغاثة الاجتماعية، الأساسية المقدمة للاجئين الفلسطينيين، مما أثار حفيظتهم، في ظلّ صعوبة الظروف المعيشية التي يعيشون تحت وطأتها، لاسيما في قطاع غزة، المحاصر إسرائيليًا، الذي شهد تظاهرات شعبية

(١) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، انظر:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=55

حاشدة، مؤخرًا، إثر قيام "الأونروا" بفصل ما يقارب ألف موظف من برامج الطوارئ لديها، معلّلة الأمر بالنقص الحاد في تمويله بالأراضي الفلسطينية المحتلة، غداة وقف التبرعات الأمريكية المخصصة له، بقيمة ١٠٠ مليون دولار في العام، مما فتح الباب أمام موظفي الوكالة في القطاع على كافة الاحتمالات، ومنها الإضراب المفتوح عن العمل.

ومضت الأونروا بمسار "التخفيض" عبر وقف أنشطة المال مقابل العمل في الضفة الغربية اعتبارًا من ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٨، ومواصلة أنشطة "الكوبونات الغذائية" حتى نهاية العام ٢٠١٨، ليتم بعدها نقل الأسر الأشدّ فقرًا إلى برنامج الأونروا لشبكة الأمان الاجتماعي، وإيقاف العيادات الصحية المتنقلة اعتبارًا من ٣١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٨، وعدم تجديد عقود حوالي ١٥٤ موظفًا في الضفة الغربية ممن تم توظيفهم على حساب أموال الطوارئ المستنزفة حال انتهائها، فضلًا عن إدماج أنشطة الصحة النفسية ضمن دائرتي الصحة والتعليم في قطاع غزة، اعتبارًا من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، مقابل إعطاء الأولوية لدعم الأمن الغذائي للاجئين الأشدّ عرضة للمخاطر عن طريق مواصلة البرنامج الغذائي الطارئ لحوالي مليون لاجئ في القطاع[١].

وتأتي تلك القرارات "الطارئة" عقب إجراءات تقشفية صارمة أعلنت "الأونروا" عن اعتمادها، قبل صدور القرار الأمريكي بحجب التمويل، مثل تجميد التعيينات، وإلغاء وظائف ٨٥٪ من العاملين الأجانب لديها بعقود، وإغلاق بعض المدارس تحت ذرائع ظروف البيئة المدرسية غير الصحية، وتقليص عدد الغرف الصفية في بعضها، وتعديل قانون الإجازة بدون راتب لجهة منح المفوض العام لنفسه صلاحية منح إجازة لمدة عام دون راتب للموظفين، مع منعهم من مقاضاة الوكالة عبر حقهم بالتظلم، فضلًا عن التلويح بتأجيل العام الدراسي لنصف مليون طالب وطالبة، ضمن ٧٠٠ مدرسة، وثمانية مراكز للتدريب المهني تضمّ سبعة آلاف لاجئ ولاجئة في مناطق عملياتها الخمس، بسبب

[١] "تصريح منسوب للناطق الرسمي للأونروا سامي مشعشع حول تداعيات العجز المالي على خدمات الطوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، ٢٦/ ٧/ ٢٠١٨. https://bit.ly/2PJOjMl

عدم قدرتها على دفع رواتب المعلمين، ولا تغطية النفقات المرتبطة بتشغيل مدارسها، والمقدّرة بنحو ٢٥ مليون دولار شهريًا حتى انتهاء العام الحالي، وذلك في لغة مخففة وبديلة عن تخفيض الخدمات التعليمية، مؤقتًا أو كليًا، تبعًا لمعطيات المرحلة.

ثالثًا: ردود الفعل العربية والدولية

أعقب القرار الأمريكي بحجب التمويل عن "الأونروا" حراكًا حثيثًا من جانب الأخيرة لتلقي دعم إضافي من الدول المانحة، في محاولة منها لتعويض نقص التمويل، حيث استطاعت، في الفترة ما بين آذار/ مارس حتى حزيران/ يونيو من العام الحالي، جمع مبلغ ٢٣٨ مليون دولار كتمويل جديد من أجل اللاجئين الفلسطينيين، ومع انتهاء مؤتمر التعهدات الذي عقد في نيويورك في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٨، تم تقليل العجز البالغ ٤٤٦ مليون دولار ليصبح ٢١٧ مليون دولار، وهو الأمر الذي وصفته الأونروا "بالإنجاز الكبير".

ومع ذلك؛ وبالرغم من معارضة العديد من الدول لموقف إدارة الرئيس ترامب من "الأونروا"؛ إلا أنّه لا يمكن، فعليًا، عزل النتائج المتواضعة التي أسفر عنها الدعم الدولي "للأونروا" عن تأثيرات الموقف الأمريكي، حيث تمخّض مؤتمر روما لدعم الأونروا الذي عُقد في ٢٠١٨/٣/١٥، بحضور أكثر من ٩٠ دولة، عن تعهدات بـ ١٠٠ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب، والمقدر بنحو ٤٤٦ مليون دولار.

بينما أقرّ "مؤتمر التعهدات" الدولي "للأونروا"، بمشاركة زهاء سبعين من الدول الأعضاء في المنظمة الأممية ومؤسسات دولية شريكة، "اتخاذ الأونروا تدابير استثنائية، لخفض نفقاتها بمبلغ ٩٢ مليون دولار إضافية، للتغلب على العجز المالي الذي تواجهه حاليًا"[١]، وفق ما أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش.

أما الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، فلم تخفِ مخاوفها من حيثيات وتبعات

(٢)[١] "غوتيريس: تدابير استثنائية لخفض نفقات "الأونروا" ٩٢ مليون دولار"، جريدة الغد، ٢٠١٨/٦/٢٢. على الرابط التالي: https://bit.ly/2PgZNXe

القرار الأمريكي الأخير، لاسيّما الأردن الذي يدرك جيدًا فداحة تبعات إضافة أعباء أخرى على كاهله الرازح تحت وطأة ضغوط ثقيلة، عند تراجع تمويل المانحين للوكالة، في ظلّ تأكيد رفضه لأي إجراءات تمس الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، وضرورة استمرار عمل الوكالة وتقديم الدعم الدولي المطلوب، مصحوبًا بجهد حثيث، مع إدارة الوكالة، لضمان استمرار دعم المانحين لميزانيتها.

رابعًا: المسارات المحتملة لأزمة "الأونروا"

في ضوء ما سبق تؤشر الأزمة المالية الخانقة "للأونروا"، والمصحوبة بمساعٍ أمريكية– إسرائيلية لزعزعة دعائم عملها، إلى المسارات المحتملة التالية:

١. **تجاوز "الأزمة":** يقضي هذا السيناريو "الإيجابي" بتمكن "الأونروا" من تجاوز أزمتها المالية الحالية، قياسًا بمشاهد مماثلة؛ إذ بالعودة إلى تصريحات المفوضين العامين المتعاقبين على الوكالة، وخطبهم وتقاريرهم الخاصة، سواءً تلك المقدّمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أو المطروحة أمام الجمعية العامة في دوراتها السنوية العادية المتوالية، ومنها يعود إلى سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، لما وجدنا عظيم فرق عن الوضع القائم حاليًا، باستثناء تنامي عدد اللاجئين الفلسطينيين وزيادة منسوب معاناتهم إزاء عدم التوصل إلى حل عادل وشامل لقضيتهم، وفق القرار الدولي ١٩٤.

ومن ذلك؛ نجد أنّ الأونروا معتادة على مواجهة أزمات التمويل، أسوة بأزمة سنة ٢٠١٥، التي كادت أن تدفع بالأونروا إلى تأجيل العام الدراسي حينها، وإن كانت الأزمة الحالية غير مسبوقة.

ويستقيم هذا الأمر مع جهود "الأونروا" الحثيثة لحشد الدعم السياسي والمالي من أجل المحافظة على عملياتها وتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين؛ حيث أطلقت الحملة العالمية لجمع التبرعات وحملة "الكرامة لا تقدر بثمن"، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، التي أدت إلى تحقيق دعم إضافي كبير للأونروا، من المانحين التقليديين ومن شركاء جدد على حد سواء، بما في ذلك المؤسسات المعنية بجمع أموال الزكاة، بالإضافة

إلى توجيه نداء طارئ لجمع مبلغ ٨٠٠ مليون أخرى لتمويل برامجها الطارئة في سوريا والأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وللفلسطينيين من سوريا المقيمين في لبنان.

فيما حصلت "الأونروا"، من خلال مؤتمري نيويورك وروما، على دعم سياسي ومعنوي، رغم مردودهما الضعيف والضغوط الأمريكية الإسرائيلية المضادة، بما يؤكد حرص المجتمع الدولي على ضرورة استمرار عمل الوكالة، بوصفها عامل استقرار حيوي للمنطقة، في ظل غياب أفق سياسي قريب، على الأقل، لعملية التسوية السلمية.

ويزيد من ذلك قيام "الأونروا" بتوسيع نطاق الدعم الدولي لجسر الفجوة المالية وضمان التمويل المطلوب لعملياتها في العام ٢٠١٩، عبر استقطاب المانحين وزيادة منافذ الدعم والتبرعات، حيث تسعى لأن تزيد الدول العربية نسب دعمها (٧.٨٪) من إجمالي موازنة الأونروا التي تعهّد بها مجلس الجامعة العربية منذ العام ١٩٨٧. كما تتجه صوب الصناديق التنموية التمويلية الإسلامية بمطلب تقديم الدعم لميزانيتها العادية، مثلما تسعى مع دول البريكس- BRICS الخمس (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا)، الصاعدة اقتصاديًا، لزيادة إسهاماتها المالية.

٢. استمرار الأزمة مع تحميل الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين الجزء الأكبر من المهام والخدمات: يفترض هذا السيناريو فشل "الأونروا" في تعويض التمويل الأمريكي للوكالة، وضعف استجابة الدول المانحة لنداءاتها المتكررة بتقديم الدعم المالي المطلوب لميزانيتها، واستمرار المحاولات الأمريكية– الإسرائيلية المضادّة لوجودها، في إطار منظورهما لنفاذ ما يسمى "صفقة القرن"، مقابل التمسك الفلسطيني بموقف رفض العودة إلى المفاوضات وفق الشروط الأمريكية– الإسرائيلية التي لا تلبي الحدّ الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وينطوي هذا السيناريو "القاتم" على احتمال ضعف قدرة "الأونروا"، حدّ التهالك، عن تقديم الخدمات الأساسية المطلوبة للاجئين الفلسطينيين، في ظل السياسة الأمريكية الرامية لتجفيف مواردها، بما يضطرها إلى اتخاذ المزيد من إجراءات تخفيض الخدمات، بما يمس مستقبل ٥٢٥ ألف طالب في ٧٠٠ مدرسة، و١٤٠ عيادة تستقبل ٣.٥

مليون مراجعة طبية سنويًا. وقد تستهدف تلك الإجراءات، في حال استمرار الوضع المالي المتدهور، الإبقاء على الشقّ الخدمي الإنساني فقط لعمل الوكالة، دون الخدمات الأخرى، بمعنى مواصلة المساعدات التي تقدم للعائلات الأشد فقرًا من خلال برنامج الإغاثة الاجتماعية، والخدمات الأساسية لبرنامج الصحة، وخدمات الطوارئ، بينما يستثنى منها الخدمات التعليمية والتشغيلية الأساسية، وذلك من خلال الشروع، ابتداءً، في ضرب القطاع التعليمي، الذي يعدّ الأضخم حجمًا وعددًا، من حيث عدد موظفيه وهيكلة رواتبه، حيث إنّ ٦٠٪ من أصل ٨٠٪ من ميزانية الوكالة، التي تذهب كرواتب للموظفين، تخصص للكادر التعليمي، ممّا يعني، عند حدوثه، إنهاء ٧٥٪ من عمل الوكالة، مع الإبقاء على ٢٥٪ فقط من هيكلتها الخدمية، سهلة الإلغاء.

ومن اليسير، أمام حراجة المأزق، تحميل الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، سواءً بشكل غير مباشر أم متعمد، جزءًا وازنًا من مهام "الأونروا" الخدمية.

وبالنظر إلى المشهد الداخلي الراهن للدول المضيفة يبرز ساحات طاردة لأية أعباء إضافية، مثلما تلوح إرهاصات ما قد تؤول إليه وضعية اللاجئين الفلسطينيين داخل مواطنها التي تكتسب في فلسطين المحتلة، ممن يشكلون الغالبية العظمى من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصية مغايرة بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، بينما توصف أوضاع نظرائهم في لبنان، المقدرين بنحو ٤٥٠ ألف لاجئ ضمن ١٢ مخيمًا، بالأكثر سوءًا، نظير افتقارهم للحقوق السياسية والقانونية وعدم تمتعهم بالحقوق المدنية أو الاجتماعية، وحظر عملهم في ٢٠ وظيفة، ومعاناة المخيمات من تدني الخدمات الاجتماعية والتعليمية وسوء حال البنية التحتية، والاكتظاظ السكاني، والظروف البيئية السيئة.

أما حال أقرانهم في سوريا، المقدرين بنحو ٥٢٧ ألف لاجئ فلسطيني، فبات الأكثر قسوة نتيجة الأزمة السورية، المستمرة منذ العام ٢٠١١، وقد أدت، وفق "الأونروا"[١]، إلى نزوح ٢٨٠ ألفًا منهم داخليًا، مهددين بالتهجير إزاء تضرر مخيماتهم، مقابل لجوء ٨٠

[١] تقرير عن: "الصراع الدائر في سوريا واللاجئين الفلسطينيين"، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، ٣/ ١١/ ٢٠١٦. على الرابط: http://www.unrwa.org/ar/syria-crisis

ألفًا للبلدان المجاورة، منهم ٤٢,٥٠٠ لاجيء إلى لبنان، أضيفوا إلى تركة صعوبة معيشة نظرائهم هناك، و حوالي ١٧ ألف لاجيء إلى الأردن، منهم ٨٠٪ يعانون من الفقر الشديد، إزاء محدودية الدخل وضآلة فرص العمل، قبيل إغلاق كلّ من الأردن ولبنان حدودهما المشتركة مع سوريا في وجه اللاجئين الفلسطينيين القادمين من ساحتها المنكوبة، وذلك مقارنة بالوضع السابق؛ حيث كانوا، قبل اندلاع الأزمة، يحظون بقسط وافر من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ويتمتّعون بخدمات متعادلة مع المواطنين السوريين تقريبًا ممّا توفره الدولة في حقول الإغاثة الاجتماعية والتعليم وفرص التوظيف، باستثناء التمتع بالحقوق السياسية.

في المقابل؛ وإذا كان القسم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، والمسجلين لدى الأونروا، يتمتعون بالمواطنة الأردنية، إلا أنّ التراجع في حجم تبرعات الدول المانحة للوكالة، واضطرار الأخيرة لتقليص منسوب خدماتها أو وقف بعضها، سيكّبد الأردن مسؤولية سدّ النقص القائم بالإنفاق والخدمات، مما يضيف أعباءً وضغوطًا مرهقة عليه، إزاء تحمّله الكلف الاقتصادية والاجتماعية الأثقل حجمًا، التي تتجاوز ميزانية "الأونروا" ضمن ساحته "بأضعاف"، والمقدرة بنحو ١٤٥ مليون دولار للميزانية العامة، بينما تقدّر قيمة ما يتم إنفاقه سنويًا، وفق دائرة الشؤون الفلسطينية، "بمليار و٢٠٠ مليون دينار، في مختلف القطاعات الحياتية، على اللاجئين الفلسطينيين، سواء المقيمين منهم داخل المخيمات، أم خارجها"، حيث يقيم زهاء ٣٥٠ -٤٠٠ ألف لاجيء فلسطيني ضمن ١٣ مخيمًا متوزعًا في أنحاء متفرقة في المملكة.

ويهدد استمرار الأزمة المالية "للأونروا" مصير ١٢١ ألف طالب وطالبة، من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في المملكة، ضمن ١٧١ مدرسة تابعة للوكالة، عند إغلاق بعضها، إذ قد يضاف غالبيتهم إلى نحو ٦٠٠ ألف من أقرانهم الذين يتلقون تحصيلهم الدراسي في المدارس الحكومية، مما يشكل عبئًا ثقيلًا على الأردن، مرشحًا للتفاقم، عند المساس بالمنشآت التعليمية التابعة للوكالة، من الجامعة وكليتي المجتمع ومركز التدريب المهني، أو المس بـ ٢٥ مركزًا صحيًا، يستقبل ١.٥ مليون زيارة مرضية سنويًا، وحرمان ٥٩ ألف لاجيء مستفيد من

برنامج الأمان الاجتماعي، أو إغلاق ١٤ مركزًا نسويًا، يقدم الرعاية والدعم للاجئات اللواتي يعلن قرابة ١٤٪ من إجمالي الأسر المعيشية للاجئين الفلسطينيين، بينما تصل النسبة إلى ٤٦٪ ضمن حالات العسر الشديد، وذلك في ظل ارتفاع معدل البطالة بين صفوف اللاجئين بنحو ١٣٪ وبين اللاجئات ١٠٪، فيما تبلغ نسبتها لدى الشباب، الذين تتراوح أعمارهم من ١٢-٢٩ سنة، حوالي ٣٣٪ تقريبًا، وفق دراسة المسح الشامل المشتركة التي أعدتها، مؤخرًا، دائرة الشؤون الفلسطينية والمؤسسة النرويجية للأبحاث "الفافو".

٣. تعطيل دور "الأونروا" والمساس بتفويضها الأممي: يفترض هذا السيناريو "الأكثر قتامة" نجاح المساعي الأمريكية– الإسرائيلية في تجفيف موارد "الأونروا"، وتقويض نطاقها الخدمي، وصولًا إلى تعطيل دورها الأممي ومهام ولايتها، التي مددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، بتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين، تمهيدًا لتغيير "تفويضها" المحدد بالقرار ٣٠٢ لعام ١٩٤٩، عبر نيل موافقة الجمعية العامة على دمج هذا التفويض ضمن صلاحيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مما يعني عمليًا إلغاء القرار ٣٠٢، وذلك في ظل المشهد الإقليمي العربي المضطرب، وتنامي أزمات المنطقة، وانشغال دولها بقضاياها الداخلية على حساب تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية. ويعني هذا الاحتمال انتقال العديد من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة تحت مظلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي تعتمد تعريفًا مغايرًا "للأونروا" يستهدف، فعليًا، توطينهم حيثما يتواجدون، سبيلًا متواترًا لإغلاق هذا الملف، وتنحية قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طاولة المفاوضات، أسوة بالمرامي الأمريكية– الإسرائيلية تجاه قضية القدس، من أجل نفاذ "صفقة القرن"، التي تتضمن إقامة كيان فلسطيني ذاتي محدود ومعنيٌ بالقضايا الحياتية السكانية، خلا الأمن والسيادة الموكولتان إلى الاحتلال، بعد قضم المساحة الجغرافية الأكبر من الوطن المحتل للكيان الإسرائيلي.

بيد أنّ ثمة محددات مضادة لهذا السيناريو؛ تتمثل في الآتي:

أ- إن محاولات تسليم مهام "الأونروا" إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعد غير قانونية، إزاء اختلاف تعريف اللاجئ عند كليهما. إذ يورد

التعريف في القانون الدولي، وفق اتفاقية ٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، عدم استطاعتهم العودة خشية عليهم من الاضطهاد في دولتهم التي غادروها، خلافًا للاجئين الفلسطينيين، وفق تعريف "الأونروا" وبموجب القرار ١٩٤، الذين لهم حق العودة والتعويض، والذين ينشدون عودتهم إلى ديارهم وأراضيهم حتى لو تم اضطهادهم، لولا التعنت والمنع الإسرائيلي. بينما يحدث الخلط، عند استلال البعد السياسي، لأجل المساس بتعريف اللاجئ الفلسطيني، وإسقاط حق العودة، وتدعيم وضع الفصل العنصري للكيان الإسرائيلي.

ب- وقوف الشعب الفلسطيني، بما يضم في جوانبه من القوى والفصائل والهيئات المختلفة، ضد محاولات تصفية القضية الفلسطينية ومساعي النيل من حقوقه الوطنية المشروعة، فضلًا عن وعي اللاجئين أنفسهم بمخاطر مخططات تصفية قضيتهم وإصرارهم على مقاومتها، بناء على تجربتهم التاريخية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي التي تمكنوا خلالها من إسقاط خطط التوطين.

ج- لم تستكن المحاولات الإسرائيلية المضادة لوجود "الأونروا"، عبر حشد حراك دبلوماسي وسياسي وازن لثني الدول المانحة عن دعم الوكالة، أسوة بنشاط اللوبي الصهيوني في الدول الغربية الذي أسهم في إيقاف الحكومة الكندية، التي تعد من كبار الدول المانحة للأونروا، مساعداتها المالية للوكالة عام ٢٠١٠، بزعم حصول حركات المقاومة الفلسطينية عليها، واستخدامها ضد الاحتلال الإسرائيلي، فضلًا عن مساعيها المستمرة في الأمم المتحدة، منذ عام ٢٠١٣، لتغيير الصيغة القانونية الخاصة بتعريف اللاجئين الفلسطينيين، صوب نفيها عن الذين أجبروا على مغادرة فلسطين عام ١٩٤٨، تحت مزاعم أنّ "حق العودة، وليس المستوطنات، يشكل العقبة الرئيسية في وجه عملية السلام، ويقود إلى تدمير إسرائيل". إلا أنّ وكالة الأونروا تؤكد دومًا أن "صفة اللاجئ الفلسطيني تنقل إلى الأبناء والأحفاد أيضًا، ولا تغيير على ذلك مطلقًا"، وفق التعريف الذي يعدّ جزءًا من منظومة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما منحت تفويضها للوكالة عند تأسيسها.

د- ومع ذلك تدرك الولايات المتحدة وسلطات الاحتلال الإسرائيلي أنّه ليس سهلًا إلغاء القرار الأممي الذي أُنشئت "الأونروا" بموجبه، فالجمعية العامة للأمم المتحدة هي وحدها المخولة بإلغائه، فضلًا عن أنّ هذه الخطوة لا تحظى برغبة غالبية الدول في الجمعية العامة، باعتبار أن وجود "الأونروا" يعد عامل أمن واستقرار في المنطقة.

ه- تحظى "الأونروا" بتوافق من المجتمع الدولي على ضرورة وجودها واستمرار عملها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، مما اتضح جليًا في مؤتمري نيويورك وروما، بما تلقته الوكالة من دعم سياسي ومعنوي، خلافًا للدعم المالي الضعيف، بما يجسد مسؤولية الأمم المتحدة عن رعاية اللاجئين التي ما تزال قائمة ولها جذورها في القانون الدولي العرفي.

وفي المحصلة، فإذا كان السيناريو الأول محتمل التحقق، ولكنه لن ينهي الأزمة، فإنّ إحباط المحاولات الأمريكية الإسرائيلية المضادة لوجود "الأونروا" يعتمد على القيادة الفلسطينية والإسناد العربي الإسلامي في التمسك باستمرار عمل الوكالة إلى حين عودة اللاجئين الفلسطينيين، وفق القرار الدولي ١٩٤.

رابعًا: تداعيات السياسة الأمريكية المضادة "للأونروا"

يحمل القرار الأمريكي الأخير بوقف تمويل "الأونروا" بالكامل، في طياته، أبعادًا خطيرة على الوكالة، وعلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، ضمن سياق التحديات المُحيقة بالقضية الفلسطينية، ولكنه لن يلغي حق العودة، كما لن يقود إلى تصفية القضية الفلسطينية، بالرغم من المساعي الأمريكية– الإسرائيلية المتواترة لبلوغهما، وذلك بالاستناد إلى المسائل التالية:

١. لا شك أنّ القرار الأمريكي بوقف تمويل ميزانية "الأونروا" سيلقي بثقله السلبي على حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس، علمًا بأنّ غالبية المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة

هم من اللاجئين الفلسطينيين، لما تشكله التبرعات الأمريكية من ثلثي حجم الدعم المالي الذي تقدمه الدول المانحة لميزانية الوكالة العادية، باعتبار الولايات المتحدة أكبر دولة مانحة منفردة "للأونروا"، في ظل الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها الأخيرة، ما لم يتم تعويضه من خلال زيادة الدول المانحة لحجم تبرعاتها المالية للوكالة، وإيجاد منافذ جديدة للتمويل.

٢. تستقيم السياسة الأمريكية المضادة "للأونروا" مع مواقف إدارة الرئيس ترامب المعادية للحقوق الوطنية الفلسطينية، بدءًا من قرار "الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة الكيان الإسرائيلي"، ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها عشية ذكرى "النكبة" الفلسطينية، في ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وتقليص حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية، في ظل المشهد الإقليمي العربي المضطرب، منذ العام ٢٠١١، وانشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية على حساب تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، خلا مواقف التضامن والنصرة البعيدة عن التأثير في مجرى المواجهة المقابلة للخطوات الأمريكية المتتابعة.

ووسط تلك الأجواء القاتمة تتواتر المحاولات الأمريكية- الإسرائيلية لفرض "صفقة القرن"، التي تستهدف إيجاد ترتيبات معينة في المنطقة، وصولًا إلى تصفية القضية الفلسطينية، عبر إقامة حكم فلسطيني ذاتي محدود في أقل من ٢٠٪ من حجم المساحة الإجمالية المتبقية في الضفة الغربية بالإضافة إلى قطاع غزة، معني بالشؤون الحياتية للسكان باستثناء الأمن والسيادة الموكلتين للاحتلال، وضمّ المستوطنات للكيان الإسرائيلي، والإبقاء على منطقة الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية، واستبعاد قضيتي القدس واللاجئين عن طاولة مفاوضات المرحلة النهائية.

ومن شأن تلك المساعي الأمريكية- الإسرائيلية المضادة أن تنعكس سلبًا على القضية الفلسطينية، ولكن لن تقود إلى تصفيتها، فالقضية الفلسطينية، الممتدة منذ ما قبل العام ١٩٤٨، أكبر وأعمق من أن تُجر بقرارات أمريكية، فضلًا عن أنّ

الإشكالية تأخذ مداها هنا من طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي نفسه، بجذوره وأبعاده وأطرافه، التي أنتجت صراعًا معقدًا وممتدًا، ومأزقًا متأصلًا وعميقًا، بسبب طبيعة الاحتلال الصهيوني الاستيطاني الإحلالي، الذي اقتلع شعبًا من جذوره وطرد معظمه في فضاءات دول الشتات، ليحل مكانه يهودًا مهاجرين من أصقاع البلاد المختلفة، منكرًا الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني والعربي، وبخاصة العودة وتقرير المصير، فكانت تلك الحقوق المستلبة الوجه الآخر للصراع، مثلما شكلت المقاومة والنضال لاسترداد ما أستلب والحيلولة دون اغتصاب ما تبقى، عاملًا رئيسيًا من عوامل استمراره وتأجيجه، إضافة إلى الأبعاد السياسية والقانونية والدينية والحضارية والاقتصادية للصراع، إلى جانب العوامل والأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة والحاضرة فيه بجلاء، فإذا كان للحركة الصهيونية عمقها الغربي الاستعماري، فإنّ للقضية الفلسطينية، وما يزال، عمقها العربي الإسلامي، حتى وإن لم يصل إلى درجة التلاحم بين مكوناته وبلغ أحيانًا حد الوهن والضعف، كما هو عليه الحال اليوم.

٣. إنّ افتراض الأخذ بناصية سيناريو نجاح المساعي الأمريكية– الإسرائيلية في تعطيل دور "الأونروا" ونقل مهامها إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يعني بالضرورة تحقيقه فعليًا، مثلما لن يقود، عند افتراض تنفيذه، إلى إلغاء حق العودة.**إذ** يرتبط تحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين بنفاذ القرار الدولي ١٩٤، السابق في صدوره قرار تأسيس "الأونروا" في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، وبتنفيذ القرارات الأممية الأخرى التي تشكل المظلة القانونية الدولية والإنسانية لاستحقاقه، بينما تنتهي مهام الوكالة عند تطبيق حق العودة، طبقًا لقرار ولايتها، مما يعني أنّ افتراض نجاح المساعي الأمريكية الإسرائيلية في إلغاء الأونروا لن يقود، قانونيًا ودوليًا وإنسانيًا، إلى إسقاط حق العودة، دون تغييب حيوية وجود "الأونروا" كشاهد حي على "النكبة" وجرائم الاحتلال الممتدة منذ عام ١٩٤٨، حتى اليوم، وكممثل رمزي لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

يشكّل القرار ١٩٤، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١١، الإطار القانوني الأبرز لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، من دون التجاوز عن قرارات أممية أخرى تندرج كمصادر مهمة لحق العودة في القانون الدولي والإنساني.

وتنص الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ على "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن فقدان الممتلكات أو الضرر اللاحق بها، وفقًا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، وذلك من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة[١]. وقد جرى التأكيد على القرار من المجتمع الدولي طيلة العقود الست الماضية دون توقف ولأكثر من ١٣٥ مرة، حتى من بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣[٢].

وينبع قرار حق العودة من صلب القانون الدولي ويعد تطبيقًا له، وهو مكفول بميثاق حقوق الإنسان الذي تمت المصادقة عليه من غالبية الأعضاء. ولا يسقط القرار بالتقادم كما لا يلغيه أي اتفاق أو معاهدة جديدة، ولا تجوز فيه النيابة أو التمثيل، لأنّه في الأصل حق فردي، ينبع من حرمة الملكية الفردية التي لا تسقط بالتقادم أو إعلان السيادة أو فرض الاحتلال، إضافة إلى أنّه حق جماعي نابع من حق تقرير المصير. وقد جاء مضمون القرار مستوحى من تقرير المندوب الخاص السابق للأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت (Folke Bernadotte) الذي أكد على أحقية الشعب الفلسطيني "المضطهد" في العودة إلى بلاده والتعويض عن الأضرار التي لحقت به مع تسهيل عودة اللاجئين في أقرب وقت ممكن، فكان مصيره الاغتيال على يد جماعة "شتيرن" (Stern Gang) الصهيونية بزعامة

[١] ورد في: **معاهدة السلام بين الأردن ودولة إسرائيل ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤** (عمان: اللجنة الإعلامية الأردنية، ١٩٩٤).

[٢] سلمان أبو ستة، "حق الشعب الفلسطيني في العودة"، في حسن نافعة (محرر)، **انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص١٠١.

رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إسحق شامير (Yitzhak Shamir)[١].

وقد تبنت الجمعية العامة نحو ٤٩ قرارًا بصيغ مشابهة للقرار ١٩٤ تؤكد على حق العودة، وتجعل منه شرطًا إلزاميًا لتطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني. وكان منها على سبيل المثال القرار الصادر في ١٥/ ١٢/ ١٩٩٥، الذي أكد على ما جاء في نص القرار ١٩٤. فيما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧، الذي ينص على "تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". فضلًا عن أنّ القانون الدولي الذي أستقر التعامل معه منذ خمسين عامًا، يشكل مصدرًا لحق العودة، حيث ورد في أغلبية الوثائق الدولية والإقليمية التي تندرج في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان: ومن أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦، والمعاهدة الدولية لاستئصال كافة أشكال التمييز العنصري سنة ١٩٦٥، والبروتوكول الرابع في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان، إضافة إلى العديد من المواد الواردة في اتفاقية جنيف الأولى لسنة ١٩٤٩، التي التزمت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ووقعتها، وهي خاصة بحماية الأشخاص المدنيين زمن الحرب[٢].

الخاتمة

قد يتم تجاوز المحنة الحالية "للأونروا" بقيام الدول المانحة بتغطية جزء أو معظم عجزها المالي، وقد تستمر الجهات المانحة، ضمن مسار متثاقل، في دفع التزاماتها تجاه ميزانية الوكالة التي لا تتناسب مطلقًا مع الزيادة الطبيعية للاجئين الفلسطينيين، ولا مع

---

[١] انظر في ذلك: Don Peretz, Palestinians Refugees and the Middle East Peace Process (Washington: United States Institute of Peace Press, 1993), p. 70.

[٢] لمزيد من التفاصيل انظر: الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (نيويورك: إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، ١٩٩٨)؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٩٩٤).

التنامي المطرد لاحتياجاتهم، وقد تقف الدول المضيفة للاجئين، والدول العربية عمومًا، إلى جانب الدول الصديقة والداعمة لعدالة قضية الشعب الفلسطيني، في وجه مساعي تصفية الوكالة، لمصلحة استمرار وجودها، وصد محاولات إلغاء المخيمات شيئًا فشيئًا، كما حدث في وقت قريب مع مخيم نهر البارد، في لبنان، وكما يتم الآن مع مخيم اليرموك، في سوريا.

غير أنّ ذلك لا يخفي حقيقة أن "الأونروا" التي نتحدث عنها اليوم مختلفة تمامًا عن تلك الكائنة سابقًا، أو تلك التي ستكون عليه لاحقًا، بعدما نخرت أزماتها المالية، نتيجة ضعف دعم الدول المانحة، في أسسها الهيكلية، وأصابت التصدعات برامجها الخدمية الأساسية حد الكفاف، وطرأت تقليصات على خدماتها، التعليمية والصحية تحديدًا، في نهج غير مرئي لضرب ركائزها، وطمس هويتها، وتغييب قضية اللاجئين الفلسطينيين معها.

بيد أن مواجهة المحاولات الأمريكية- الإسرائيلية المضادة "للأونروا"، والرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، تتطلب تفعيل أطر التنسيق والتعاون الأردني والفلسطيني مع الأطراف العربية والدولية، بالتنسيق مع إدارة الوكالة، لجهة الضغط على الهيئات الدولية لزيادة دعمها المالي "للأونروا"، وصد محاولات إنهاء عملها أو تقليص خدماتها، وفتح منافذ إضافية للتمويل، فضلًا عن الدفع تجاه تخصيص ميزانية دائمة وثابتة "للأونروا"، ضمن موازنة الأمم المتحدة، لا تعتمد على التبرعات والهبات.

وبصرف النظر عن السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الأونروا، فإن تحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين يرتبط بنفاذ القرار الدولي ١٩٤، السابق في صدوره قرار تأسيس "الأونروا" في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، وبتنفيذ القرارات الأممية الأخرى التي تشكل المظلة القانونية الدولية والإنسانية لاستحقاقه، بينما تنتهي مهام الوكالة عند تطبيق حق العودة، طبقًا لقرار ولايتها، مما يعني أنّ افتراض نجاح المساعي الأمريكية الإسرائيلية في إلغاء الأونروا لن يقود، قانونيًا ودوليًا وإنسانيًا، إلى إسقاط حق العودة، دون تغييب حيوية وجود "الأونروا" كشاهد حي على "النكبة" وجرائم الاحتلال الممتدة منذ عام ١٩٤٨، حتى اليوم، وكممثل رمزي لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

روسيا بوتين

استراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية*

أعاد فوز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بولاية جديدة في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٨، الأسئلة والمواضيع المهتمة بصعود روسيا الاتحادية واسترجاع مكانتها وأدوارها المؤثرة على الساحة الدولية. جاء الاهتمام المتزايد بالدور الروسي في رسم وتقرير السياسة الدولية ومحاولة إعادة بناء النظام الدولي، بعد مرور أكثر من عقدين على هيمنة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة عالم أحادي القطب، منذ تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي كقطب موازٍ (١٩٤٥-١٩٩٠)، وانتهاء حقبة الصراع الأيديولوجي والجيوسياسي بين القطبين، الذي صبغ عقودًا عديدة من تاريخ العلاقات الدولية.

إنّ أهمية موضوع صعود القوة الروسية وقوى أخرى أبرزها الصين، والهند في حقل العلاقات الدولية، تنبع من التطورات والمتغيرات المتعدده، منها:

١. الحالة اللاقطبية التي يمر منها العالم في الوقت الراهن، إذ نشهد تقلص وتراجع نفوذ بعض الدول وبروز دول وقوى أخرى تلعب أدوارًا على الساحة الدولية، وهي الوضعية التي سبق لتاريخ العلاقات الدولية أن شهدها قبل الحرب العالمية الثانية وما تلاها من زمن القطبية الثنائية[١].

٢. تزايد شعور قوى كبرى كانت تنتمي للمعسكر الشرقي سابقًا بعدم الرضا عن مكانتها الدولية، حيث تسعى جاهدة لإعادة إنتاج حالة الاستقطاب العالمي، بالتوازي مع حماية عمقها الاستراتيجي ضد محاولات الاختراق الغربي لها[٢]. وقد عملت هذه القوى الدولية المتجددة والصاعدة لحقبة ما بعد الصراع الأيديولوجي أثناء زمن الحرب الباردة وأبرزها؛ الصين وروسيا كقوى كبرى، والاهتمام بشكل أكبر بالعناصر

---

* **إعداد د. توفيق عبد الصادق، باحث في العلاقات الدولية- المغرب.**

[١] ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورأسيوي من الإقليمية إلى الدولية... العالم بين حالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، إصدارات "إي كتاب- E-Kutub"، لندن، ٢٠١٧، ص. ١٥.

[2] Bobo Lo, Russie-Chine-Inde: un vieux triangle dans un nouvel ordre mondial?, Notes de IFRI, Avril 2017, in: https://bit.ly/2prEnMc

الاقتصادية والسوسيوثقافية والدبلوماسية، كركائز للقوة الناعمة، كمفهوم جاء به عالم السياسة الأمريكي جوسيف ناي Joseph Nye[١]، ويشير المفهوم إلى استخدام الأدوات غير العسكرية للترويج لسياسات وأفكار الدول في محيطها الدولي، إذ إنّها تمثل أحد جوانب الدبلوماسية التي تنطوي على جهود الحكومة لتقديم ثقافتها الوطنية إلى الرأي العام الأجنبي بهدف تحقيق فهم أفضل لمُثلها العليا ومؤسساتها الوطنية.

٣. كما أنّ الأهمية تعكسها الحاجة في إعادة التعاطي بجدية وحذر مع طروحات ومقاربات نظريات العلاقات الدولية المفسرة لكيفية استيعاب وفهم المتغيرات والتطورات المتسارعة والمتشابكة، بالنسبة لعملية صنع القرار الدولي وصنع السياسة الخارجية للدول والأمم، خاصة أمام ما تطرحه وتوفره النماذج (paradigms) الجديدة للعلوم الاجتماعية، كالجغرافية الاقتصادية والجغرافية السياسية وتحديد المواقع الاستراتيجية والقوة الصلبة من أدوات ومعادلات للفهم. في هذا السياق يجب النظر إلى دور ومكانة روسيا في الاقتصاد والدبلوماسية والردع العسكري إلى جانب الجيوسياسة في العالم.

أولًا: منطلقات روسيا بوتين: تعزيز النهج البراغماتي والانتصار للمصلحة القومية

بنى بوتين وإدارته استراتيجية استعادة قوة ومكانة روسيا الدولية وفق تصورين: أولهما النظرة البراغماتية في تحديد التصورات الداخلية وفي عملية رسم السياسة الخارجية للبلاد، حيث تم الربط بين البنية الداخلية للنظام السياسي المستند في التاريخ السياسي الروسي بالدرجة الأولى على قبضة شخص القيصر أو الرئيس الزعيم، بما تشمله من بنى سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية، حكومية وغير حكومية، والبنيات الخارجية المنفتحة على البيئة المحاذية والإقليمية والدولية ذات المتغيرات المتحركة والسريعة. ثانيهما التأكيد على الحق التاريخي لروسيا في المناطق التي كانت واقعة داخل حدود الاتحاد السوفياتي[٢]، حيث لم تتوانَ بالرد على الاختراقات الغربية عسكريًا (جورجيا ٢٠٠٨،

---

[١] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص. ٢٥-٢٧.

[2] Thomas Gomart, Le sens de l'Histoire, selon Poutine, ifri, 18/3/2018, in: https://bit.ly/2xFJ5JX

أوكرانيا ٢٠١٤). وفي مناطق أخرى اعتمادًا على الأدوات غير التقليدية والمسماة بطرق الحروب الهجينة (حرب المعلومات والحروب السيبيرانية)[١].

ويمكن القول إنّ إرهاصات تبلور فكر جديد في روسيا الأم، وبداية الظهور الأولي لتصورات السياسة الخارجية المبنية على أولوية المصلحة الوطنية، والبعيدة عن الطروحات ذات المرتكز الأيديولوجي، قد انطلقت منذ لحظة تولي ميخائيل غورباتشوف للسلطة عام ١٩٨٥، رغم ما خلفته سياسة هذا الأخير من تصدعات واضطرابات، انتهت بتفكك الدولة وانهيار الاقتصاد وقطاعات الجيش، نتيجة انعطافاته الحادة في السياسة الداخلية وقراءة المتغيرات الجيوسياسية الدولية. ونتيجة الآثار الذي خلفته سنوات من الصراعات الخارجية ودعم الحلفاء، من عبء على اقتصاد البلاد، كان آخرها التكلفة الباهظة لسباق التسلح مع أمريكا، الذي أطلقه رونالد ريغان بعد وصوله للقيادة في البيت الأبيض سنة ١٩٨١[٢].

ومع وصول بوتين رجل المخابرات السابق إلى السلطة مطلع سنة ٢٠٠٠، خلفًا للرئيس بوريس يلتسين (١٩٩١- ١٩٩٩)، الذي عرفت روسيا أثناء فترة حكمه أحلك أوقاتها سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي[٣]، حاول أن يقدّم نفسه كمنقد وزعيم وطني للشعب والأمة الروسية المتعددة القوميات، والمعتزّة بتاريخها وحضارتها، سالكًا نهجًا يقوم على المستوى الداخلي على سياسة جذرية لمحاربة الفساد الذي نخر هياكل وقطاعات الدولة، عبر إعادة كل مؤسسات القطاع العام الاستراتيجية كالطاقة والنقل لحكم الدولة، بتخليصها من أيدي أصحاب المليارات والنافذين، أو ما اصطلح على تسميتهم "بالطغمة الأوليغارشية" في روسيا[٤]. وعلى المستوى الخارجي بنى بوتين

---

[1] Strategic Survey 2017: The Annual Assessment of Geopolitics, publications IISS, 6/9/2017, in: https://bit.ly/2znHhaz

[٢] روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة...مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للثقافة والتعليم، القاهرة، طبعة أولى ٢٠١٤، ص. ١٥٣.

[٣] الأبعاد الاستراتيجية لصعود الدب الروسي، منشورات مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، في: http://fikercenter.com//assets/uploads/al-dub-al-russy.pdf

[٤] فايز رشيد، بوتين فوبيا... وسياسة روسيا الصاعدة، جريدة القدس العربي، ٢٠١٧/١/٥، في: http://www.alquds.co.uk/?p=654897

سياسته على الحق التاريخي والارتباط الحضاري لموسكو مع مناطق الجوار (بلدان آسيا الوسطى وبحر قزوين ودول البلطيق)، التي كانت أغلب بلدانها جزء من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وهذا ما يفسّر أحاديث بوتين الكثيرة عن الحقبة السوفيتية، ففي خطابه الشهير أمام مؤتمر الأمن بميونيخ الألمانية سنة ٢٠٠٥، قال "إنّ انهيار الاتحاد والدولة السوفيتية كان أكبر كارثة جيوسياسية خلال القرن ٢٠". مجددًا في عدّة مقابلات تلفزيونية وخطابات جماهيرية، كان آخرها أثناء حملته الانتخابية يوم ٣ آذار/ مارس ٢٠١٨، أنّه "لو قُدِّر له أنْ يعيد التاريخ لمنع انهيار الدولة السوفيتية"[١].

ثانيًا: أسس القوة الروسية: بروز عنصر القوة العسكرية

يُعدّ التدخل العسكري الروسي الحاسم في جورجيا في العام ٢٠٠٨، الذي أفضى إلى إعلان انفصال إقليم أوسيتيا الجنوبية، ووضعه تحت الحماية الروسية، بالنسبة للكثيرين التاريخ الرسمي لعودة القوة الصلبة الروسية، وتقديم نفسها للعالم في نسختها الجديدة تحت قيادة بوتين، روسيا الناهضة من ركودها وضعفها وهامشيتها أو من تشردها الاستراتيجي في التسعينات بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، كما سمّاه Olivier Zaec أستاذ العلوم السياسية في جامعة ليون الفرنسية[٢].

فقد استفادت من العائدات الضخمة لقطاع الطاقة في الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٣، في لملمة اقتصادها المنهار (حقق حجم الناتج الوطني مداخيل قياسية حسب إحصائيات البنك الدولي سنة ٢٠١٣ بلغت ٢,٣٠ تريليون دولار، ما يمثل أكثر من عشرة أضعاف حجم الناتج لسنة ٢٠٠٠، التي كانت لا تتجاوز ٢٠٠ مليار دولار)[٣]، وتحديث قوتها العسكرية الضخمة والاستراتيجية (ثاني قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة

---

[١] بوتين يقول قبل الانتخابات إنه لو تسنى له لكان منع انهيار الاتحاد السوفيتي، رويترز، ٣/ ٣/ ٢٠١٨، في: https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN1GF043

[٢] أوليفر زايك، الهجوم التجاري: روسيا، من الكلاشنكوف إلى مدمري الأقمار الصناعية، صحيفة لوموند ديبلوماتيك بالعربية، عدد ٢ نيسان ٢٠١٦، ص. ١٢-١٣.

[٣] البنك الدولي، بيانات البنك الدولي حول روسيا، في: https://bit.ly/2DjyFpv

الأمريكية وقبل الجيش الصيني الثالث) حسب تصنيف موقع globalfirepower المختص بالشأن العسكري لسنة ٢٠١٧[١]. كما تعتبر ثاني دولة مصدرة للسلاح في العالم (حسب إحصائيات معهد ستوكهولم العالمي للسلام لسنوات ٢٠١٣-٢٠١٧ واستحوذت موسكو على نسبة ٢٥٪ من تجارة السلاح في العالم خلف الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٣٤٪ فيما احتلت الصين الرتبة الثالثة بنسبة بعيدة بلغت ٦٪)[٢].

وتواصل الرد القوي للقيادة الجديدة في الكرملين على جورجيا، بشكل أكثر قوة ودلالة مع الأزمة الأوكرانية بداية سنة ٢٠١٤، بعد ضمها لجزيرة القرم ذات أغلبية السكان الناطقين بالروسية، أكدت من خلاله موسكو للقوة الأمريكية وحلفائها الغربيين، على سياستها الجديدة ضد تحرّش الناتو بمجالها الحيوي[٣]، وبأنّها مستعدة للضرب بقوة عندما يتعلق الأمر بتهديد مصالحها القومية والاستراتيجية[٤].

ثالثًا: روسيا والشرق الأوسط: النموذج السوري

إذا كانت الأزمة الجورجية نقطة البداية لبروز دور القوة والنفوذ الروسي الذي تواصل مع الأزمة الأوكرانية، فإنّ تدخلها العسكري في سوريا بتاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، ولأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وخارج حدوده، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، يمثل المرحلة والطور الثاني لانتقال الدبّ الروسي إلى سياسة استعادة النفوذ ولو بمشاركة في عمليات عسكرية مباشرة في الشرق الأوسط للحفاظ على حلفائه، في إطار إعادة رسم التوازنات الجديدة إقليميًا ودوليًا، في ظل ما تشهده بنية النظام الدولي من بداية تحولات في اتجاه نظام متعدد الأقطاب بعد أنْ تفرّدت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم منذ مرحلة انتهاء الحرب الباردة.

---

[1] Russia Military Strength, globalfirepower, in: https://bit.ly/2KJkRqP

[2] Asia and the Middle East lead rising trend in arms imports, US exports grow significantly, SIPRI,12/3/2018, in: https://bit.ly/2tDyRec

[٣] كريستوف س تشيفيس Christopher S. Chivvis وآخرون، الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا، منشورة مؤسسة راند في الشرق الأوسط بالعربية، Rand Corporation، ٢٠١٧.

[٤] ضم بوتين للقرم نقطة تحول في علاقة الغرب وروسيا، الجزيرة، ٢٠١٤/٣/١٩، في: http://www.aljazeera.net/news/presst

وقد كان لافتًا وفق هذا الصدد حديث فلاديمير إرماكوف رئيس إدارة وزارة الخارجية الروسية لحظر الانتشار النووي والرقابة العسكرية منتصف شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٨، عندما قال "إنّ أسطورة عصر هيمنة الولايات المتحدة على نطاق واسع بدون منازع لم تدم أكثر من عشر سنوات، وروسيا عادت إلى موقعها الذي تقتضيه الضرورة التاريخية، كإحدى الدول المهمة للتوازن في العلاقات الدولية"[١].

ويأتي تحرك روسيا الصاعد على مستوى إقليم الشرق الأوسط، من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها البوابة البحرية لأمنها الإقليمي في آسيا الوسطى وبحر قزوين[٢]، فما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال القوة العظمى الأولى، إلى التحكم في صعود روسيا إلى جانب المنافس القوي الآخر والأقوى على المستوى الاقتصادي والمتمثل في الصين، من خلال السيطرة بشكل أو آخر على مصادر الطاقة وإمداداتها وأسعارها واستثماراتها، بغية محاصرة التمدّد الصيني وحصر موطن النفوذ الروسي، وبما يخدم المصلحة الأمريكية في الشرق الأوسط[٣].

إنّ رهانات روسيا من تدخلها في سوريا ومن خلالها منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر أقل أهمية من ناحية استراتيجية للأمن القومي للكرملين من مناطق نفوذ سابقة في آسيا وأوروبا[٤]، يمكن حصرها في ثلاثة رهانات:

- تجسيد صورة الحليف الموثوق به الذي يحترم شركاءه والتزاماته الدولية، عبر دعم حلفائه ، وهو ما تعكسه العلاقات التاريخية بين روسيا وسوريا ونظامها.

---

[١] موسكو: نحن قادرون على صد أي تهديد عسكري أمريكي، RTarabic، ٢٠١٨/٤/١٥، في: https://bit.ly/2PWBdv1

[٢] أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط، الدوافع- الآثار- الآمال، ترجمة مركز إدارك للدراسات والاستشارات، دراسة صادرة عن معهد واشنطن، فبراير ٢٠١٦، ص. ٧.

[٣] من يحكم العالم أوضاع العالم ٢٠١٧، مجموعة مؤلفين، أشراف برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص. ٢٧٩-٢٨١.

[٤] جيمس سلادن James Sladden وآخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، منشورات مؤسسة راند في الشرق الأوسط بالعربية، Rand Corporation، ٢٠١٧، ص. ٣.

- اعتبار المنطقة نقطة انطلاق لمواجهة الجماعات المسلحة المتطرفة، ذلك أنّ هذه الأخيرة استطاعت استقطاب حوالي ٢٥٠٠ مواطن روسي ليحاربوا في سوريا والعراق، إلى جانب انضمام عدد آخر ليس بالقليل من مواطني الجمهوريات السوفياتية السابقة إلى كلّ من داعش والنصرة، وما قد يشكله عودتهم من تهديد للداخل الروسي.
- استغلال الحاجة الأمريكية للتفاهم مع روسيا، الذي بدأ مع نهاية فترة حكم الرئيس السابق باراك أوباما، الذي اتبع استراتيجية تقوم على "القيادة من خلف" والتشارك في التكلفة مع الاحتواء التدريجي للتهديدات من خلال الترتيبات الدولية متعددة الأطراف[١]، في محاولة منها لبسط نفوذها على عاصمة بلاد الشام، التي تعتبر قلب الشرق الأوسط من الناحية الجيوسياسية للصراع الإقليمي بين قوى ثلاث تركيا وإيران وإسرائيل[٢]، إلى جانب استرجاع مكانتها التاريخية في بلدان أخرى بالمنطقة كانت حليفة للاتحاد السوفيتي السابق (العراق، مصر)، وأخذ حصتها التجارية في منطقة يشكل فيها سوق السلاح النصيب الأكبر من ميزانية دول المنطقة[٣] (حجم واردات المنطقة من السلاح حسب معهد أبحاث ستوكهولم العالمي للسلام"SIPRI" ، بلغ ٣٤٪ من إجمالي مبيعات السلاح على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٧)[٤].

إنّ التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية الذي تجاوز السنتين والنصف، كان من أبرز مفاعله لحدّ الآن استرجاع سلطة نظام بشار الأسد لأغلبية الجغرافيا السورية في صراعه ضد معارضيه من جماعات المعارضة المسلحة المدعومة من عدة دول خليجية وغربية، وهو الصراع الذي أدخل البلاد في حرب أهلية، بعد أنْ كانت بدايته مرتبطة

---

[١] رضوى عمار، توازن التهديد: تنامي التحالفات الأمنية في الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الأحداث عدد ٢٤، نوفمبر– ديسمبر ٢٠١٧، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص. ٩٤.

[٢] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا. الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة ثانية، بيروت، ٢٠١٢، ص. ٢١٥.

[٣] محمد صالح الفتيح، صفقات منظومات الدفاع الجوي الروسي: سياسة أم دفاع؟، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٣، يناير ٢٠١٨، مجلة فصلية فكرية تصدر عن معهد الدراسات المستقبلية، بيروت، ص. ٢٤-٣٢.

[4] Asia and the Middle East lead rising trend in arms imports, US exports grow significantly, SIPRI, 12/3/2018, in: https://bit.ly/2tDyRec

بمطالب الديمقراطية والحرية، غير أنّ النتيجة أسفرت عن ضحايا بمئات الآلاف من السوريين بين قتيل وجريح، وملايين من اللاجئين، إضافة لحالة الدمار والخراب الذي تعرضت له البنية التحتية لأغلب المدن والبلدات.

وإذا كانت موسكو قد حققت نجاحًا عسكريًا في سوريا، شكك كثيرون في نجاحه، غير أنّ هذا لا يعفيها من جزء من المسؤولية إلى جانب الأطراف الأخرى المتصارعة، في جعل الأزمة السورية أكثر تعقيدًا وتشابكًا، خاصة أمام التحديات التي تواجه موسكو وحلفائها في ترجمة مكاسبهم الميدانية على المستوى السياسي، عبر إنجاح المفاوضات الكفيلة بإنهاء الصراع والتوافق على حل سياسي ينهي الأزمة الدامية ويعيد إعمار البلاد[١].

رابعًا: روسيا وتصاعد التهديدات: معضلة الاقتصاد والعقوبات الغربية

تواجه خطط الكرملين لاستعادة مكانة روسيا الدولية جملة من التهديدات، قد تحول دون أن يتم ترجمة هذه الخطط على أرض الواقع، أو أنْ تكون لها القدرة الفعلية على كسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وكسب النفوذ الاقتصادي والسياسي مع باقي اللاعبين الدوليين الآخرين كالصين والاتحاد الأوروبي، أبرزها:

١. ضغط حجم الانفاق العسكري على الميزانية العامة (يبلغ حوالي ٦٠ مليار دولار بنسبة ٥% من حجم الدخل الوطني خلال الفترة الممتدة من (٢٠١٢-٢٠١٦)، الشيء الذي قد يتحول في الأفق المنظور إلى عبء اقتصادي ومالي يكون على حساب السياسة الداخلية المستهدفة للرفع من مستوى عيش فئات وقطاعات واسعة من الشعب الروسي، الطامح في تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بعيدًا عن أية مبررات أو استراتيجيات خارجية.

٢. ذلك التهديد المرتبط بالتساؤلات الكبرى المطروحة على الاقتصاد الروسي، المتوفر على الموارد الطبيعية الضخمة والكوادر البشرية المؤهلة الذي لا زال لهذه اللحظة رغم الإصلاحات العديدة التي طرأت على بنيته وتوجهاته منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي، مرتبط بشكل كبير بمداخيل الطاقة وعلى رأسها النفط والغاز، كما أنّ نسبة كبيرة من الصناعات الروسية تميل نحو الصناعة العسكرية (فحسب إحصائيات ٢٠١٦،

[١] رقعة الشطرنج المشرقية، مايكل يونغ في حوار مع المحلل الروسي ديمتري فرولوفسكي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤/ ١/ ٢٠١٨، في: https://carnegie-mec.org/diwan/75341

بلغت صادرات الطاقة ٦٢% من حجم الصادرات التي بلغت ما يقرب من ٢٨٦ مليار دولار، ونسبة الصادرات العسكرية ٥.٢ % بواقع ١٥ مليار دولار ، وهو ما يشكل حوالي٦٠% من حجم صادرات المواد الصناعية)[١].

٣. تزايد حدة العقوبات الغربية الموجهة نحو روسيا من قبل دول وقوى كبرى كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٤، كان آخرها فرض واشنطن عقوبات على الشخصيات والمؤسسات الأكثر نفوذًا في روسيا وقُربًا من الرئيس فلاديمير بوتين يوم ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٨، على خلفية ما يعرف بقضية تسميم العميل المزدوج الروسي سيرجي سكريبال وابنته في بريطانيا، واتهام لندن للأجهزة الاستخبارية الروسية بالعملية، وهي الاتهامات التي تنفيها موسكو، مما دفع بلندن وواشنطن وباقي حلفائهم بطرد أكثر من ١٥٠ دبلوماسي روسي يومي ١٤ و ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٨، استدعى ذلك ردًا مماثلًا من الكرملين بطرد الدبلوماسيين الغربيين، في موجة ذكرت العالم بمناخ وصراعات الحرب الباردة[٢].

إلى جانب الآثار والنتائج التي تخلقها العقوبات الغربية أو من المفروض أن تتركها على الاقتصاد، لناحية بعض القطاعات الصناعية المدنية والخدماتية التي هي في أمس الحاجة للتكنولوجيا الغربية، تأتي تكلفة العمل العسكري بسوريا على ميزانية الدولة لتزيد من عمق المتاعب المالية بالنسبة للاقتصاد الروسي، خاصة بعد التراجع الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية منذ سنة ٢٠١٥. فإذا رجعنا إلى مؤشرات السنوات الأربع الأخيرة ٢٠١٤- ٢٠١٨ نجد أنّ نسبة النمو الاقتصادي لم تتجاوز ٢%، لتتراجع مثلًا عائدات الناتج الوطني إلى النصف تقريبًا من ٢,٣ تريليون دولار سنة ٢٠١٣، إلى نحو ١,٢٨ تريليون دولار سنة ٢٠١٦، كل هذا بالرغم من حديث البنك الدولي والمسؤولون الروس عن بدأ استعادة الاقتصاد لعافيته مع الصعود التدريجي لأسعار النفط سنة ٢٠١٧ وخلال السنة الجارية[٣].

---

[١] وسام متى، صادرات السلاح الروسية: مفترق طرق بين الركود والانتعاش، جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٦/ ٨/ ٢٠١٧، في: https://al-akhbar.com/International/236880

[٢] موسكو تتوعد بـ "رد قاس" بعد عقوبات أمريكية على مقربين من بوتين وشركات روسية، موني كارلو الدولية، ٧/ ٤/ ٢٠١٨، في: https://bit.ly/2zns9dt

[٣] البنك الدولي، بيانات البنك الدولي حول روسيا، في:https://bit.ly/2DjyFpv

الخاتمة

إنّ الحكم على استراتيجية روسيا الصاعدة تحت حكم فلاديمير بوتين في استعادة المكانة الدولية، التي تعرضنا لجزء منها وبشكل مختصر، على الأقل في الأفق القريب والمتوسط، يبقى رهينًا بقدرة قادة الكرملين والسياسة الخارجية الروسية في تدبير مخاطر المرحلة الدولية، المتسمة بتصاعد حدّة الخلافات ومواقع الصراعات مع الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة، لا سيما في العلاقة مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين سواء تجلى ذلك في البعد الدبلوماسي والاقتصادي أو العسكري المرتبط بنشاطات حلف الناتو على حدودها[١].

وقد كانت خطورة هذا المسار الإشكالي للعلاقة بين موسكو والقوى الدولية الأخرى أكثر حضورًا في الآونة الأخيرة مع الأزمة السورية، نتيجة قيام الولايات المتحدة الأمريكية مع فرنسا وبريطانيا بتوجيه ضربات عسكرية جوية لمواقع حكومية سورية يوم ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٨، وتهديد موسكو قبلها بأنّ أي تعرض لقواتها الموجودة بسوريا سيدفعها للرد على مصدر الهجوم، الأمر الذي جعل أغلب المتتبعين والباحثين في العلاقات الدولية ينذرون باحتمالية وقوع تصادم عسكري دولي، حتى أنّ الأمين العام للأمم المتحدة قال في جلسة لمجلس الأمن لمناقشة التطورات الخطيرة للأزمة السورية على السلم والأمن الدوليين بأنّ ما نشهده اليوم من صراع بين روسيا وشركائها من جهة وواشنطن وحلفائها من جهة أخرى أكثر من حرب باردة، مشيرًا إلى أنه خلال الحرب الباردة كانت هناك آليات للتواصل والمراقبة لتجنب تصعيد الأحداث لضمان عدم خروج الأمور عن السيطرة عندما تتصاعد حدة التوتر. أمّا الآن فتلك الآليات قد تفكّكت[٢]. لكن ذلك لم يحصل، إذ سيطرت تفاهمات الطرفين المعلنة وغيرها على المشهد ونتائجه مع خلافات في عدد من المقاربات بينهما.

---

[١] نص كلمة الرئيس بوتين، أسلحة روسية خطيرة يتم الإعلان عنها لأول مرة، في:
https://www.youtube.com/watch?v=8y9ciMG0FO8

[٢] جوتيريش يحذر من حرب باردة جديدة بين روسيا والولايات المتحدة، رويترز، ٢٠١٨/٣/٢٩، في:
https://bit.ly/2rCkhk2

قانون القومية الإسرائيلي: القانون والتداعيات*

أقر الكنيست الإسرائيلي في القراءة الثالثة "قانون القومية" في ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٨[١]، وكانت عدة مقترحات لصيغ القانون قُدمت ابتداء من عام ٢٠١١. وشهدت السنوات السبع الماضية قبل إقراره سلسلة من التعديلات والإضافات الغير جوهرية، إذ إنّ روح القانون ومضمونه لم يتغيرا كثيرًا. وكان عضو الكنيست آفي ديختير عن حزب كديما، وهو رئيس الشاباك سابقًا، قد قدّم مقترح القانون باسم الائتلاف الحكومي. ونال القانون قبل وصوله إلى البرلمان الإسرائيلي موافقة كل من نتنياهو نفسه ونقتالي بينيت رئيس حزب البيت اليهودي الذي يضم في صفوفه إيليت شاكيد وزير القضاء في إسرائيل والمعروفة بميولها اليمينية المتطرفة وسعيها إلى بسط قبضتها على الجهاز القضائي. والتزمت كل الكتل البرلمانية المنضوية تحت مظلة الائتلاف الحكومي بالتصويت إلى جانب القانون، وعارضته المعارضة في الكنيست وفي مقدمتها القائمة المشتركة التي تمثّل العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وكذلك ميرتس والمعسكر الصهيوني، وامتنع عضوان عن التصويت.

وأثار إقرار القانون ردود فعل مختلفة من أوساط يهودية إسرائيلية معارضة له، وكذلك من معظم مركبات العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ومن بينهم الدروز الذين اعتبروه طعنة في "تحالف الدم" (تسمية متعارف عليها بين اليهود والدروز بما يتعلّق بالخدمة العسكرية التي تضمن مصير المجموعتين السكانيتين في إسرائيل). وكذلك عبّرت مؤسسات حقوقية في إسرائيل والخارج عن موقفها المعارض والرافض لمثل هذا قانون بكونه يخالف الشرعية الدولية المتعلقة بدساتير الدول ومركباتها[٢]. بالإضافة إلى أنّ هذا

---

* **إعداد الدكتور جوني منصور، مؤرخ وباحث في الشأن الإسرائيلي.**

[١] حول الطريق التي تطور فيها القانون منذ طرحه على طاولة نقاش الكنيست يمكن مراجعة موقع الكنيست الإسرائيلي، كالتالي: https://bit.ly/2MejbSO

[٢] إحدى أهم المؤسسات البحثية التي قدمت انتقادًا شديدًا إلى هذا القانون كان "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، حيث جاء في مقالة لمديره البروفيسور مردخاي كرمنيتسر أنّ أمرًا رئيسيًا سيكون واضحًا حال إقرار هذا القانون وهو أنّ التمييز العنصري واللامساواة والإقصاء مشرعنة قانونيًا. https://www.idi.org.il/articles/4604 من تاريخ ١١ أيار ٢٠١٤.

القانون يصنف مركبات المجتمع في إسرائيل كمواطنين ذوي أفضلية متميزة، ومواطنين ليسوا من اليهود في درجة أدنى.

ستعالج مقالتنا هذه نص القانون[١] وتداعياته في ميادين مختلفة، علمًا أنّ تحليلات موسّعة بشأنه لم تصدر بعد.

أولًا: قانون القومية الإسرائيلي

السؤال الأول الذي يتبادر إلى ذهننا هنا: ما القديم وما الجديد الذي يحتويه نص القانون أعلاه؟. يتألف القانون من ١١ بندًا، بعض بنوده فيها فروع عدّة، كالتالي:

البند الأول: المبادئ الأساسية وفيه ثلاثة فروع، وهي:

(أ) **أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي التي أقيمت فيها دولة إسرائيل:** بمراجعة نص وثيقة الاستقلال[٢] التي وضعتها حكومة إسرائيل المؤقتة فور الإعلان عن قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، نقرأ أنّ الدولة تقام داخل أرض إسرائيل. وهذا يعني أن لا جديد في هذا البند. لكن المدقق فيه يلحظ مصطلح "أرض إسرائيل" ولا تعريف لحدود أرض إسرائيل. وبهذا إشارة غير معلنة عن الضفة الغربية كجزء من هذه الأرض. ويعني ذلك توسيع استعمال المصطلح مستقبلًا لأغراض سياسية[٣].

(ب) **دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي التي يمارس فيها حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي في تقرير المصير:** هنا يوجد تطوير لفكرة تقرير المصير بحصرها باليهود فقط، وبربطها بالديني أيضًا، وهذا لم يكن في قوانين سابقة[٤]، أي لا ذكر لحق تقرير المصير لغير اليهود، وفي هذه الحالة العرب الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين.

---

[١] ترجمة الصيغة النهائية للقانون على الرابط التالي: https://bit.ly/2KNK1AB، بتاريخ ١٨ تموز ٢٠١٨.

[٢] نص وثيقة استقلال إسرائيل على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية كالتالي: https://bit.ly/2Q3AA3P

[٣] حسن جبارين. "أبعاد قانون القومية على مستقبل الدولتين، وإمكانيات مواجهته وتغيير الخطاب"، موقع عرب ٤٨، ٢١/ ٧/ ٢٠١٨.

[٤] عزمي بشارة. "قانون القومية: كم مرّة سوف يعلنون قيام إسرائيل؟" موقع عرب ٤٨، ٢٤/ ٧/ ٢٠١٨.

(ت) **ممارسة الحق في تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاصة للشعب اليهودي**: إعطاء حق قانوني للشعب اليهودي بتقرير مصيره بينما لا يتوفر هذا الحق لغير اليهود من العرب سواء المسلمين أوالمسيحيين وغيرهم.. ومن جملة ذلك الحق في اللغة والثقافة. وهذا يعني أنّ دولة إسرائيل قد خُصصت للشعب اليهودي ولا يمكن لأي مجموعة إثنية أو دينية أخرى أن تمارس هذا الحق. فهذا الحق وفقًا للقانون محصور باليهود[١].

البند الثاني: شعارات الدولة، وتتألف من خمسة فروع وهي: اسم الدولة وعلم الدولة وشعار الدولة والنشيد الوطني لا جديد فيها، إذ تمّ تشريع قوانين بشأنها في السابق. أما الفرع الخامس من هذا البند فيتطرّق إلى أنّ القانون سيُحدد تفاصيل خاصّة بشأن شعارات الدولة... وهذا فرع يتيح مساحة غير محدودة في كيفية صياغة قوانين تطبيقية لتحقيق هذا الغرض.

البند الثالث: عاصمة الدولة وهي القدس. والحديث هنا عن العاصمة الكاملة والموحدة لكل مناطق القدس. بمعنى أنّها تشمل القدس العربية أو الشرقية التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧، ولم تعترف بها الأمم المتحدة، كما أنّ كل دول العالم لم تعترف بها إلا الولايات المتحدة في فترة ترامب الذي أقرّ نقل سفارة بلاده إليها، ودول قليلة جدًّا في العالم. بمعنى آخر، فإنّ القانون الدولي لا يعترف بأنّ القدس عاصمة كاملة وموحدة لإسرائيل، لكن إسرائيل تطبّق قوانينها على القدس.

البند الرابع: لغة الدولة هي كلٌّ من اللغة العبرية، واللغة العربية التي كانت اللغة الثانية وفقًا لاعتراف إسرائيل بمكانتها بعد العام ١٩٤٨[٢]، وباعتبار القانون فاللغة العربية مساوية للعبرية، ولكنها على أرض الواقع أُقصيت من الحيّزات الرسمية بمعظمها والعامة. مع أنّ القانون يعدّها ذات مكانة خاصة. وهذا الاعتبار فضفاض بالكامل وغير واضح المعالم. ما يُفسح المجال لسيادة اللغة العبرية واعتبار العربية دونية عنها. وأنّ العبرية هي اللغة الرسمية

---

[١] نمر سلطاني. "قراءة مغايرة لقانون القومية"، موقع عرب ٤٨، ٢٨/٧/٢٠١٨.

[٢] حسب بند رقم ٨٢ من قوانين الانتداب البريطاني اعترف باللغات الثلاث. وإسرائيل تعتبر نفسها وريثة القوانين الانتدابية. لكن قانون القومية يعترف بلغة واحدة رسمية وهي العربية. انظر: https://bit.ly/1quClIT

الوحيدة في الدولة. وبالخلاصة لم تعد العربية لغة رسمية، وبالتالي هذه إساءة لمكانتها ورمزيتها بالنسبة لشريحة كبيرة من المواطنين، وهم من سكان فلسطين الأصليين.

البند الخامس: جمع الشتات. فلا جديد في هذا الفرع من القانون. والإشارة هنا إلى السعي المستمر للحكومة الإسرائيلية على حث اليهود أينما تواجدوا في العالم بالهجرة إلى "أرض إسرائيل" والسكن والعيش فيها بكونها دولة اليهود.

البند السادس: العلاقة مع الشعب اليهودي، وفيه ثلاثة فروع: تركز الدولة اهتمامها بحماية وصيانة اليهودي ومكانته أينما كان سواء في إسرائيل أو خارجها. بمعنى أنّ الدولة تتحمّل مسؤولية مواطنيها اليهود دون غيرهم من المواطنين. أمّا الموارد اللازمة لتحقيق ذلك، فستأتي من الدولة. والعرب يدفعون الضرائب وفقًا للقانون لكنّهم لن يكونوا في حسابات الحماية والاهتمام. وتعمل الدولة على توثيق العلاقة بين اليهود في العالم وبين الدولة من خلال صيانة التراث والثقافة اليهودية. وهذا يعني أنّ غير اليهود لا مكانة لهم بهذه الحسابات[١].

البند السابع: التجمعات اليهودية: قد يبدو أن لا جديد فيه بكونه يكرّس الاستيطان لليهود فقط، وهذا معمول به قبل القانون. لكن، البند يقر إقامة تجمعات يهودية صرفة وتسهيل كل ما يمكن لتحقيق هذه الغاية، ولا مكان لغير اليهود في مشاريع الإسكان. وهذا يتطلب تذليل كل الصعاب وتخصيص الميزانيات والأراضي والبنى التحتية لهذه الغاية... وعلى حساب خزينة الدولة التي يدفع العرب الفلسطينيون ضرائب لها.

البند الثامن: التقويم الرسمي. لا جديد في هذا البند سوى أنّه يُرسّخ عنصرًا مركبًا دينيًا يهوديًا يُعزّز صورة إسرائيل بكونها تعتمد على أسسها الدينية الخاصّة بها دون سواها.

البند التاسع: عيد الاستقلال وأيام الذكرى[٢]. لا جديد فيه فهو قائم سابقًا في قوانين خاصّة به.

---

[١] عزمي بشارة، مرجع سابق، موقع عرب ٤٨.

[٢] تُحيي إسرائيل عدة مناسبات ذكرى تم شرعنتها قانونيًا وبروتوكوليًا، أي كيفية إحيائها رسميًا من قبل الدولة ومؤسساتها الرسمية. وهي ذكرى سقوط جنود إسرائيل، وذكرى اليهود الذين قضوا على يد النازية، ذكرى خراب الهيكل وغيرها.

البند العاشر: أيام الاستراحة والعطل: اعتبار يوم السبت هو يوم العطلة الرسمية، والأعياد اليهودية أيام استراحة رسمية للدولة وفي مقدمتها المؤسّسات على مختلف أنواعها سواء كانت الرسمية أو الخاصة. ولكنها نالت حسب هذا القانون صفة دستورية. وأُتيح المجال لغير اليهود بالاحتفال بأعيادهم وعطلهم الدينية وفقًا لما هو وارد حسب كل ديانة.

البند الحادي عشر: صلابة القانون: أي لا يمكن تعديله إلا من خلال تشريع قانون أساس آخر، وبموافقة أغلبية أعضاء الكنيست.

ثانيًا: تداعيات القانون

في هذا الجزء من المقال سنتطرّق إلى مجموعة من التداعيات التي يفرضها قانون القومية، مع استشراف مستقبلي لاحتمالات ممكنة من النتائج والتطورات.

١. يهودية الدولة وتغافل القانون عن ديمقراطيتها

أشارت قوانين الأساس السابقة لهذا القانون، إلى أنّ إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية[١]، في حين أنّ هذا القانون أشار فقط إلى يهودية الدولة، وهذا بحدّ ذاته تراجع أو تنازل عن إرفاق "كلمة ديمقراطية" مع "يهودية"، كما جرت في الماضي. وبمعنى آخر تفضيل اليهودية على أي عنصر آخر، وفي مقدمته "الديمقراطية". فالجوهر يهودي والظاهر ديمقراطي قابل للتغيير والتبديل، في حين أنّ "اليهودية" أمر ثابت. وهذا الأمر هو انتصار لليمين المتطرف الديني والعلماني في إسرائيل. واستفادت حكومة نتنياهو من الجو العام السائد في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمته ضعف أنظمة عربية فيه، وهيمنة أمريكية قوية على بعض منها، وخطاب وفعل شعبوي فوقي وابتزازي من قبل إدارة ترامب في الأساس. كل هذه مجتمعة شجّعت حكومة نتنياهو على الإسراع في تشريع هذا القانون.

والسؤال هنا: هل يُعزّز القانون تراجع في الديمقراطية التي تتبجح بها إسرائيل بكونها

---

[١] يلخص رئيس المحكمة العليا السابق في إسرائيل أهارون باراك مفهوم دولة "يهودية وديمقراطية" في مقالة له في جريدة هآرتس تحت عنوان: "حرية الإنسان في دولة يهودية وديمقراطية"، بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥. https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.5823730. وانظر كتاب عزمي بشارة. من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية. دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥.

الوحيدة في المنطقة[١]؟ أم أنّ الديمقراطية ستبقى إرثًا محصورًا على شرائح المجتمع اليهودي في إسرائيل؟ أم أنّ تغليب المُكون "اليهودي" على الدولة هو الذي سيكون تمهيدًا لمزيد من تهويد الحيّزات العامة والتضييق على الحيّزات الخاصة غير اليهودية باعتبارها (أي غير اليهودية) تشكل حجر عثرة أمام نمو وتطور يهودية الدولة. أسئلة كثيرة متداعية يفرضها هذا القانون، قد تكون إجاباتها مزروعة فيها[٢].

٢. تعزيز هوية الدولة اليهودية

وظيفة هذه البنود: اعتبار أرض إسرائيل أرضًا للشعب اليهودي فقط، ورموز وشعارات الدولة والتقويم ويوم السبت والعطل... وإن كانت موجودة (بعضها) في قوالب قانونية أخرى، إلا أنّها أوردت مجتمعة في قانون واحد لتعزز هوية اليهودي كفرد وجماعة ولتعلن أنّ أرض إسرائيل هي ليست فلسطين، وأنّها لليهود فقط. وهذه البنود تُحدّد أنماطًا سلوكية تفرضها الدولة على مواطنيها سواء اليهود أو غير اليهود، وعليهم التقيّد بها، دون أن تمنع غير اليهود من إحياء احتفالاتهم الدينية كما كان حتى اليوم.

فما القصد بـ "أرض إسرائيل"؟[٣]

من يتعمق في التسمية سيُدرك أنّ الحديث ليس عن دولة إسرائيل التي نشأت في العام ١٩٤٨، إنّما عن مفهوم أكثر اتّساعًا ليشمل فلسطين التاريخية، أو أكثر من ذلك. فإسرائيل لم تُحدّد إلى يومنا هذا حدودها. بل بالأحرى ترفض أن تقوم بذلك حاليًا إلى أن تُنجز وتحقق المزيد من السيطرة على مساحات من الأراضي، وتُحقّق أيضًا مزيدًا من ترحيل أو نقل

---

[١] نقاش حاد يجري منذ سنوات حول المشهد الديمقراطي في إسرائيل وما يتعرض له من تراجع وتآكل، وجاء قانون القومية ليكرس مخاوف بعض المؤسسات البحثية ومنها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. وبرز مقال لباحثة المعهد بنينا شربيط باروخ تحت عنوان: "قانون القومية وتداعياته– هل الديمقراطية الإسرائيلية في خطر؟"، في سلسلة مباط عال، عدد ١٠٨٠، ٣١ تموز ٢٠١٨، على الرابط التالي: https://bit.ly/2MQlhNR. وراجع أيضًا مقالة جبارين السابقة.

[٢] حول الحيزات وكيفية تهويدها وتقليص المدى العربي فيها نحيل القارئ الى كتاب: Yiftachel, Oren (2001). Jo Little; David Hedgcock, eds. The power of planning: spaces of control and transformation

[٣] عزمي بشارة. مرجع سابق.

مجموعات من الفلسطينيين من مناطق معينة تعتبرها مهمة استراتيجيًا لوجودها واستمراريته. فالمصطلح (التسمية) غير محدود بحدود جيوبوليتيكية، وبناء عليه، فإنّ الضفة الغربية والجولان المحتلتين هما في سياق هذه التسمية. ووفقًا لبند حق تقرير المصير يمكن لِمُطَبّق القانون– أي حكومة إسرائيل– أن تمنح حقوقًا مُحدّدة للسكان هناك، ضمن سياق ما يشبه حكم ذاتي وليس حق تقرير المصير.

أضف إلى ذلك، فإنّ حق تقرير المصير في أرض إسرائيل جاء ليُجهض أي إمكانية لحل الدولتين، أو لحل يوفر مساحة لدولة ثنائية القومية. فقانون الأساس هذا يُحدّد حق تقرير المصير للشعب اليهودي وحده. وهو بحد ذاته إنكار صريح لوجود شعب آخر، أصليّ في أرضه، ومن الطبيعي والمنطقي أن يتمتع بكامل الحقوق، وفي مقدمتها حق تقرير المصير. وهذا يعني أنّ اليهودي ينال كامل الحقوق بل يُعتبر مميّزًا في التعامل معه من قبل الدولة، في حين أنّ غير اليهود يُمنحون حقوقًا مدنية متساوية وليس حقوقًا قومية جماعية[١].

إذن، يُكرّس هذا البند فكرة أنّ إسرائيل (بالأحرى أرض إسرائيل) هي لليهود وليست لغيرهم. وأنّ غير اليهود هم مواطنون من الدرجة الثانية (لم يصرح القانون بذلك)، لكن هذا ما هو واضح من كلمات نصه[٢].

لقد ناضل الفلسطينيون في إسرائيل للوصول إلى حقوقهم الجماعية، لكن إسرائيل طيلة العقود السبعة منذ تأسيسها سعت إلى وأدها وعدم الاعتراف بهم إلا على قاعدة طوائف. وهذا ينسجم مع طبيعة الفكر الصهيوني المتمثل بجملته في نص تصريح بلفور وما تبعه من نصوص (مثال "صك الانتداب على فلسطين الذي أقرته عصبة الأمم) تؤكد كون اليهود "شعب"، وغيرهم طوائف فاقدي الحقوق القومية الجماعية، إنّما حقوقًا مدنية ودينية.

---

[١] يشير أحد كبار الباحثين في القوانين مردخاي كرمنيتسر إلى أنّ هذا القانون وغيره تعمل على قضم الأراضي وتشويش حدود الخط الأخضر (١٩٦٧)، وبالتالي إلى عدم جدوى أي تسوية بعد تحقيق الهيمنة الكاملة على الأراضي الفلسطينية في ٦٧. مقالته في جريدة هآرتس بعنوان "حكومة إسرائيل ضد الدولة اليهودية"، بتاريخ ١٥/ ٤/ ٢٠١٨، كالتالي: https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6000354

[٢] نمر سلطاني، مرجع سابق.

هذا المفهوم في تحول إسرائيل من دولة ديمقراطية إلى دولة يهودية هو بعينه نظام فصل عنصري (أبارتهايد) مماثل بشكل أو بآخر إلى نظام الأبارتهايد الأبيض في جنوب أفريقيا قبل سقوطه[١].

ومن تداعيات هذا البند، فإنّ مكانة السلطة الفلسطينية قد أصابها التدني والتراجع، وبالتالي ستدير بلديات وليست مؤسسات دولة. بمعنى آخر، فإنّ قانون الأساس سيسري على مزيد من الأرض الفلسطينية، وخصوصًا تلك التي صُنّفت (ج) وفقًا لاتفاقيات أوسلو التي قضم الاحتلال منها المزيد والمزيد بما يصل إلى أكثر من ٦٠٪. بمعنى أنّ فلسطينيي الضفة الغربية هم مواطنو السلطة الفلسطينية ذات الحكم الذاتي وليست الدولة. وهذا يوضح لنا رفض إسرائيل قبول حل الدولتين، وعدم تبنيها حل الدولة الواحدة المؤسسة على المواطنة الكاملة، الشراكة والمساواة. بمعنى آخر، دولة واحدة للشعب اليهودي مع كامل الحقوق الفردية والجماعية وحق تقرير المصير وتطوير حاله ومستقبله، واعتراف منقوص لغير اليهود بكونهم مواطنين غير متساوي الحقوق، وأنّهم لا يتمتعون بحق تقرير المصير. فحق تقرير المصير لليهود وحدهم فقط.

إذن، وسط هذا البناء للدولة اليهودية في أرض إسرائيل يمكن للشعب اليهودي أن يمارس حقوقه، وأن يمارس عاداته وتقاليده ويحافظ عليها... بما يبني هويته اليهودية والسياسية.. في حين أن هذا غير متوفر لغير اليهودي.

٣. لا مساواة في القانون

لا تشير القوانين في إسرائيل بشكل حصري الى مسألة المساواة. أي أنّها لا تُحدّد هذا الأمر فيها[٢]. في حين أنّ وثيقة استقلال إسرائيل أشارت إلى ذلك صراحة. لكن الوثيقة ليست

---

[١] الأدبيات حول موضوع الأبارتهايد كثيرة جدًا، وفيما يتعلق بإسرائيل نحيل القارئ والمهتم الى موقع خاص بمواجهة الأبارتهايد وتعريته في إسرائيل: http://www.caiaweb.org/

[٢] إسحق زمير وموشيه سوبول. "المساواة أمام القانون". في مجلة مشباط وممشال (قضاء وحكم)، السنة الخامسة، العدد ١ لسنة ٢٠٠٠، ص ص ١٦٥-٢٣٤.

قانونًا وفقًا للمعايير سواء الإسرائيلية أو الدولية، بالرغم من محاولات كثيرين الإشادة بها بكونها رافعة قانونية. ولكننا لن نتطرق إلى هذا الموضوع، فالسياق في قانون القومية ينسف بكل وضوح مبدأ المساواة بين مواطني دولة واحدة. فالأفضلية لليهود، وما تبقى من مواطنين هم في مكانة/ درجة أدنى. ونلاحظ أنّ قانون القومية لم يتطرق إلى "المساواة"، وذلك احتياطًا مسبقًا من إمكانية الوقوع في حرج قانوني محلي ودولي. فالإشارة إلى مواطنين غير يهود هي بذاتها تحمل دلالة "اللامساواة". ولنلاحظ أيضًا أنّ مُجرّد تعريف القانون أنّ أرض إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، كاف لإدراك مسألة تغييب مبدأي "المواطنة" و "المساواة" في الدولة.

٤. تراجع مكانة اللغة العربية

شهدت اللغة العربية تراجعًا في حضورها في الحيّز العام، إذ تخلو مناطق واسعة من هذا الحضور، بفعل سياسات وممارسات السلطات والمؤسسات الإسرائيلية، وإنكارها للتعامل مع اللغة إلا في حالات تُضطر فيها بسبب تعاملها المباشر مع مواطنين عرب، أو جرّاء توجهات ذات صبغة قانونية ملزمة[١]. هذه الممارسات المؤدلجة على تفوق اللغة العبرية وإلزام المواطنين العرب بالتعامل معها، كجزء من عملية تغييب التأثير العربي في الحيّز العام.

وقد جرى في قانون القومية إنقاص مكانة اللغة العربية من رسمية الى "مكانة خاصة"[٢]. وعبارة "مكانة خاصة" عائمة ومطاطية وقابلة لتفسيرات وتأويلات مختلفة، مما سيدفع إلى مزيد من إقصائها وتغييبها ورفض التعامل معها، حتى من بين ناطقيها. وبالتالي، فإنّ تقلّص مساحة حضور وانتشار العربية سيكون قويًا، وحضورها قد يكون مقتصرًا على حيّزات عربية لا تأتي بتماس مع حيّزات يهودية. وهذا يؤكد ثانية أنّ اللغة تدخل في نطاق الصراع السياسي، وأنّها– أي اللغة– ذات تأثير كبير في تحديد مصير هذا الصراع، بكونها أداة توجيه وتسيير وهيمنة وقدرة على فرض مفاهيم سياسية[٣].

---

[١] محمد أمارة. اللغة العربية في إسرائيل؛ سياقات وتحديات. دار الفكر، الأردن، ٢٠١٠. الباب الثاني، الفصل الرابع ص ص ٧١-٨٠.

[2] Oliver Holmes. "One more racist law: reactions as Israel axes Arabic as official Language", in The Guardian, 19 Jul. 2018, in: https://bit.ly/2zTH555

[٣] أمارة، مرجع سابق، الفصل السادس من الباب الثالث، ص ص ٨٧-٩٤.

٥. شرعنة الاستيطان

أمّا البند السابع من القانون، فهو المرتبط بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وينص البند على دعم كامل وغير مشروط من قبل الدولة لهذا المشروع. وأيضًا تطويره بكل الطرق والوسائل المتاحة. وهذا يعني أنّ المشروع يُنفّذ على كل أجزاء "أرض إسرائيل". وبالتالي يقام المشروع الاستيطاني على الأراضي المحتلة وفقًا للأعراف الدولية، ولكن وفقًا لإسرائيل، فإنّه شرعي بالكامل ولا علاقة لأي طرف خارجي به. أضف إلى ذلك، أنّ هذا البند في القانون الأساس الذي نحن بصدده، يعني "شرعنة"[١] كل البؤر الاستيطانية، إضافة إلى ما هو قائم وتعتبره إسرائيل ومحاكمها إلى الآن شرعي.

ومن أبرز تداعيات البند، استمرار المشروع الاستيطاني. وبالتالي تضرب الحكومة الإسرائيلية بعرض الحائط كل الوعود والمواقف بالحد من الاستيطان، أو توقيفه وتجميده. بمعنى آخر، فإنّ عبارات تجميد، توقيف أو تقليص الاستيطان غير واردة بالمرّة حسب هذا القانون، وهذا أمر سيُشكل عقبة كبيرة أمام أي حلّ مستقبلي أو تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبمنظور مواز، فإنّ شرعنة الاستيطان بهذا الشكل يعني ميدانيًا المزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية، وقضم مساحات من الأراضي الخاصّة بدواعي أنّها- أي الأراضي- تُعزّز الاستيطان، والحكومة بموجب القانون ملزمة بتطويره وتقويته.

ووفقًا لهذا القانون، فإنّ الأراضي المزمع مصادرتها، أو متوقع مصادرتها، تهدف إلى تعزيز المشروع الاستيطاني بكامله، ونعني به ليس فقط في الضفة الغربية، إنّما في الجليل والنقب على وجه الخصوص، إذ ترى حكومات إسرائيل أنّ هاتين المنطقتين تشكلان شوكة في حلوق الإسرائيليين، وخصوصًا أنّ نسبة العرب الفلسطينيين في

[١] مركز عدالة. "قانون شرعنة المستوطنات: مبادئ السيادة الإسرائيلية في المناطق المحتلة"، موقع المركز، ٤/ ٢/ ٢٠١٨، https://www.adalah.org/ar/content/view/9367

الجليل تتجاوز الـ ٥٥٪ من مجمل سكان هذه المنطقة. وبالتالي، يعني هذا البند وضع مخططات لتهويد الجليل[١] والنقب من خلال إقامة تجمعات سكنية يهودية، وغير عربية، ووضع عراقيل كثيرة أمام أي محاولة عربية لطلب السكن والعيش في هذه التجمعات. أمور كهذه حصلت في الماضي، بالرغم من موقف المحكمة العليا في بعض منها لصالح حق السكن وحرية اختيار المكان[٢].

طبعًا هذا وفقًا للقانون، لكن على أرض الواقع الأمور تختلف من حيث تطبيقها. إذ تسعى التجمعات السكنية اليهودية إلى تشكيل لجان قبول تعمل هذه على وضع معايير صارمة تُبعد العرب من تقديم طلبات انتساب إلى التجمعات اليهودية[٣]. بل أكثر من ذلك شرعنت المحكمة العليا وجود لجان قبول ولم تعترض على وجودها، وهي بذلك تدعم خطوات مأسسة نظام الأبارتهايد في إسرائيل[٤].

إننا نرى في هذا البند تحديدًا، ليس فقط حجر عثرة أمام أي مفاوضات مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إنّما تقليص حيز عيش وحضور ومستقبل الفلسطينيين في كل فلسطين التاريخية. ناهيك عن محاولات إسرائيل المستمرة لترحيل فلسطينيي الاغوار، وتجميع فلسطينيي النقب في تجمّعات ضيقة وذات كثافة سكانية عالية، والاستيلاء على أراضيهم. جاء القانون، ليعزز مثل هذه التوجهات ويشرعنها بشكل رسمي.

---

[١] مخططات ومشاريع تهويد الجليل والنقب ليست جديدة، يعود بعض منها الى ما بعد الـ ٤٨ مباشرة، لكن أبرزها كان عشية يوم الأرض في ١٩٧٦ وهو أحد أسبابها، يراجع مقال غازي فلاح كنموذج وليس حصريًا، إذ هناك العديد من الدراسات الحديثة حول الموضوع:

Falah, Ghazi (1991). "Israeli "Judaization" Policy in Galilee". Journal of Palestine Studies. University of California Press on behalf of the Institute for Palestine Studies. 20 (4): 69–85.

[٢] التماس قعدان للمحكمة العليا تحت رقم: ٩٥/ ٦٦٩٨ بتاريخ: ٨/ ٣/ ٢٠٠٠.

http://elyon1.court.gov.il/files/95/980/066/a14/95066980.a14.HTM

[٣] عن قانون لجان القبول والنقاش حوله يراجع موقع مركز عدالة: https://bit.ly/2PIjKXp

[٤] يتطرق إيال غروس إلى الأبارتهايد في إسرائيل بكونه من النوع "الصغير" مقارنة مع جنوب أفريقيا، لكنه باعتباراته هو نفس الشيء. راجع مقالته في جريدة هآرتس بعنوان "أبارتهايد كبير، أبارتهايد صغير"، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٥، في: https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2644161

٦. صلابة القانون وطريقة مواجهته

إنّ عدد أعضاء الكنيست الذين صوّتوا لصالحه في القراءة الثالثة لإقراره نهائيًا بلغ ٦١ عضوًا، أي أغلبية. في حين أنّ القانون نفسه بحاجة إلى أغلبية ثلثي أعضاء الكنيست لتغيير بند أو أكثر، أو إلغائه، وهذا يعني أمرًا واحدًا هو أنّ معارضيه لن يتمكنوا من إحداث أي تغيير فيه، أو إلغائه، وبالتالي، فإنّ هذا الشرط يُعزّز بقاء القانون وديمومته، إلا إذا قرر مؤيدوه إحداث تعديل وتغيير، وهذا بدوره يعني أنّ اليمين الإسرائيلي الذي صوّت مع القانون هو المسيطر والمستولي على قبة البرلمان.

وللحيلولة دون إحداث أي تغيير في القانون أصدرت الحكومة الإسرائيلية في وقت لاحق بعد إقرار القانون، وثيقة توضح فيها أنّ هذا القانون فوق دستوري، أي لا يمكن للمحكمة العليا تغييره، وليس بإمكان أي قانون دولي التأثير أو التدخل فيه. وبالطبع، هذه وثيقة حكومية وليست تشريعاً[١].

لكن مركز عدالة الحقوقي قدّم التماسًا إلى المحكمة العليا للنظر في القانون ونادى بإلغائه: "وجاء في الالتماس الذي يقع ضمن نحو ٦٠ صفحة، أنّ على المحكمة العليا التدخل وإبطال قانون الأساس، كونه قانونًا عنصريًا ويمس بشكل كبير بحقوق الإنسان، ومخالف للمواثيق الدولية، خاصّة تلك التي تنصّ على منع التشريعات التي تؤدي إلى نظام عنصري. كذلك، وعلى خلاف ما جاء في إعلان الأمم المتحدة، يلغي قانون القومية حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وبفرضه على القدس المحتلة والجولان السوري يخالف القانون الدولي الإنساني الذي يسري مفعوله في الأراضي المحتلة"[٢].

وأشار الالتماس إلى أنّه لا يمكن أن تتعامل دولة لصالح مجموعة قوية ضد مجموعة أخرى وتمنعها من حقوقها الأساسية[٣].

---

[١] بلال ضاهر. "الحكومة الإسرائيلية: بند الاستيطان بـ "قانون القومية" فوق دستوري"، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٨/٨/٧.

[٢] قدم الالتماس في آب ٢٠١٨ وستنظر فيه المحكمة العليا بعد انتهاء عطلتها في نهاية أيلول من العام ذاته. https://www.adalah.org/ar/content/view/9575

[٣] لقراءة النص الكامل للالتماس على موقع عدالة كالتالي: https://bit.ly/2Q4F5Lx

ثالثًا: ردود الفعل العربية والدولية

كانت ردود الفعل الفلسطينية غاضبة على هذا القانون، فالأعضاء العرب في الكنيست مزقوا نص القانون في فعل تظاهري صارخ. أما السلطة الفلسطينية، فأصدرت بيانًا احتجت فيه بشدة على هذا القانون. ومما ورد فيه: "إنّ ما يسمى بـ "قانون القومية اليهودية" هو محاولة أخرى لطمس الهوية العربية الفلسطينية، بهدف إرساء أسس العداء والبغضاء على أنقاض السلام المنشود الذي نسعى للوصول إليه مع أصدقائنا من أنحاء العالم كافة وإلى إنعاشه في بلادنا.

وأضافت، أنّ "ما اقترفته أيدي المسؤولين الإسرائيليين من خلال سنّهم مثل هذا القانون العنصري المعادي لقيم الحرية والديمقراطية والإنسانية كافة، يعتبر بمثابة شن حرب على أبناء شعبنا وأرضنا في محاولة أخرى لاستهداف وجود شعبنا وطمس تراثه المجيد الذي يمتد إلى بدايات فجر التاريخ"[١].

وأصدرت جامعة الدول العربية بيانًا أوضحت موقفها بأنّ: "المصادقة على هذا القانون الخطير هي إضافة إلى ما ينطوي عليه من تنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه التاريخية، وامتداد للإرث الاستعماري، وترسيخ لممارسات إسرائيل العنصرية". وجاء في البيان، أن "مصادقة الكنيست الإسرائيلي على مشروع ما يسمى بـ"قانون القومية"، ما هو إلا تكريس للعنصرية وشرعنة الأبرتهايد وممارسة التطهير العرقي، وهذا نهج دأبت عليه سلطات الاحتلال، بما يؤكد استمرار تصرّفها وكأنّها دولة فوق القانون". وأضاف البيان: "إنّها تعيد التأكيد على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي مُمثلًا بدولته ومنظماته وبمسؤولياته من خلال الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) عبر رفع الحصانة عنها وإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومساءلتها ومحاسبتها على انتهاكاتها الممنهجة للقوانين وقرارات الشرعية الدولية"[٢].

---

[١] "وسط ردود فلسطينية غاضبة.. النواب العرب يمزقون قانون "القومية اليهودية"، إرم، ١٩/ ٧/ ٢٠١٨، في: https://www.eremnews.com/news/arab-world/1421460

[٢] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩/ ٧/ ٢٠١٨، في: https://bit.ly/2QgPBza

وعبرت فيدريكا موغريني مسؤولة الخارجية في الاتحاد الأوروبي عن موقف الاتحاد من القانون بقولها: "نحن قلقون وعبرنا عن هذا القلق وسنستمر في التواصل مع السلطات الإسرائيلية في هذا السياق. كنا واضحين جداً فيما يتعلق بحل الدولتين ونعتقد إنّه السبيل الوحيد للمضي قُدمًا. أي خطوة من شأنها تعقيد هذا الحل أو منع التوصل إليه وتحويله إلى حقيقة واقعة يتعين تجنبها"[١].

الخلاصة

أخيرًا، يُشرعن هذا القانون إسرائيل كدولة يهودية، وهذا ينساق مع أسس الفكر الصهيوني في أساسياته ومنذ انطلاقته قبل أكثر من قرن من الزمان. وأيضًا، ينساق مع طبيعة وجوهر إسرائيل بكونها دولة عنصرية. وبكونها هكذا، وفقًا لتعريفها في القانون، فإنّها، أيّ إسرائيل، لا ولن تقبل الاعتراف بالحقوق القومية والسياسية والثقافية للشعب الفلسطيني. وهذا ما أكد ويؤكد أنّ الفلسطينيين في فلسطين التاريخية مُعرّفون ضِمنًا، بكونهم يعترضون طريق ومسار إنجاز المشروع الصهيوني، وأنّهم، أي الفلسطينيين، ليس مرغوبًا فيهم في "أرض إسرائيل". وهذا ترسيخ آخر، لمزيد من المضايقات المكانية والقانونية، وبالتالي إلى مزيد من عمليات ترحيل وتهجير وسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية.

[١] الجزيرة مباشر، ١٩/ ٧/ ٢٠١٨، في: http://mubasher.aljazeera.net/news

الملف البيبلوغرافي

المصالحات الوطنية: حالات عربية وعالمية

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

المصالحات الوطنية: حالات عربية وعالمية

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- إسماعيل، محمد صادق. **تجربة جنوب أفريقيا: نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

- إيربسايتيز، برايان مارك. **المداوون الجرح ومتاعب المصالحة: في السعي وراء العدالة الاجتماعية والتطوير المستمر في جنوب أفريقيا**. نيويورك: مطبعة مورنينغسد، ٢٠١٤.

- بغدادي، عبدالسلام. **السِلم الوطني المدني: دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني**. بغداد: بيت الحكمة ، ٢٠١١.

- حميد، خميس دهام. **العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب إفريقيا والعراق**. عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

- خالد، حنان عز العرب. **دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥.

- زاقود، عبد السلام جمعة. **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي: ليبيا**. عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

- محفوظ، محمد. **الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.

- مطر، فؤاد. **انتكسوها أم انتكست: المصالحة الوطنية الأولى في السودان**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

- نوفل، أحمد سعيد وآخرون. **المصالحة الفلسطينية ٢٠١١: ما بعد التوقيع**. سلسلة شهرية الشرق الأوسط ٢٠. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

- يوسف، أيمن وآخرون. **الحوار الوطني الفلسطيني والمصالحة: الإشكاليات والتداعيات**. سلسلة ندوات ٦٢. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

الدوريات

- أبو عامود، محمد سعد. "العلاقات المصرية- الليبية من الصراع إلى المصالحة". **المستقبل العربي**. مجلد ١٢. عدد ١٣٣ (١٩٩٠).

- بوضياف، محمد. "النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. عدد ٢٩ (٢٠١١).

- توفيق، راوية. "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؟: دروس من جنوب أفريقيا". **سياسات عربية**. العدد ٦ (٢٠١٤).

- الجزار، حمزة عبد العزيز. "المصالحة التاريخية بين ألمانيا والتشيك". **الدفاع**. عدد ١٢٨ (١٩٩٧).

- الداود، عبدالرحمن. "المصالحة العربية: الرؤى والفرص المتاحة". **تقديرات استراتيجية**. عدد ٩٥-٩٧ (١٩٩٩).

- رجب، إيمان أحمد. "الجامعة العربية وتحقيق المصالحة الوطنية في العراق: قراءة في طبيعة الصراع وفاعلية الدور". مجلة البحوث و الدراسات العربية. عدد ٤٩ (٢٠٠٨).

- روحانا، نديم. "المصالحة في النزاعات القومية المستمرة: القوة والهوية في الحالة الإسرائيلية- الفلسطينية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ٥٧ (٢٠٠٤).

- الزاهد، مدحت. "المصالحة الجزائرية بين انقسامات العسكر ونزاعات الإنقاذ والجماعة الإسلامية". **اليسار**. عدد ٥٦ (١٩٩٤).

- الشيخ، محمد عبد الحفيظ. "مسار المصالحة الوطنية والسِلم الاجتماعي بعد ثورة ١٧ فبراير في ليبيا". **شؤون عربية**. عدد ١٦٠ (٢٠١٤).

- _____. "النخب السياسية الليبية ودورها في المصالحة الوطنية". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ٢١. عدد ٨٢ (٢٠١٨).

- موسى، عماد. "المصالحة الوطنية بين الممكن والمستحيل: أين نقاط البدايات؟ وأين خطوط النهايات؟". **المجلس**. مجلد ١٠. عدد ٤٦ (٢٠١٣).

- يونس، هيفاء أحمد محمد. "المصالحة الصومالية". **المستقبل العربي**. مجلد ٢٨. عدد ٣١٦ (٢٠٠٥).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Abu-Khalaf, Intisar et al. (eds.). *Towards Palestinian National Reconciliation*. 2nd ed. Ramallah and Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2011.
- Bashier, Zakaria. *The national reconciliation in the Sudan and its aftermath.* Leicester, England: Islamic Foundation, 1981.
- Brown, Amy Benson & Poremski, Karen. *Roads to reconciliation: conflict and dialogue in the twenty-first century.* Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 2005.
- Carey, Henry F. *National Reconciliation in Eastern Europe.* New York: Columbia University Press, 2003.
- Chapman, Audrey R. & Merwe, Hugo van der. *Truth and Reconciliation in South Africa: Did the TRC Deliver?*. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2008.
- Clements, Kevin P. *Identity, trust, and reconciliation in East Asia: dealing with painful history to create a peaceful present*. Cham, Switzerland : Palgrave Macmillan, 2018.
- Emkic, Eleonora. *Reconciliation and Education in Bosnia and Herzegovina: From Segregation to Sustainable Peace*. Cham, Switzerland: Springer, 2018.
- Govier, Trudy & Prager, Carol. *Dilemmas of reconciliation: cases and concepts.* Waterloo: Wilfrid Laurier University Press, 2003.
- Graybill, Lyn S. *Truth and Reconciliation in South Africa: Miracle Or Model?*. Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2002.
- Hamid, Mohammed Beshir. *The politics of national reconciliation in the Sudan: the Numayri regime and the*

national front opposition. Washington, D.C: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1984.

- Haugbolle, Sune & Hastrup, Anders. *The Politics of Violence, Truth and Reconciliation in the Arab Middle East.* Abingdon: Routledge, 2013.
- Healey, Justin. *Towards Reconciliation*. Thirroul: Spinney Press, 2001.
- _____. *Aboriginal reconciliation.* Thirroul: Spinney Press, 2006.
- Herrenberg, Henk. *National reconciliation: a must*. Paramaribo, Suriname: [s.n.], 1994.
- Hlaing, Kyaw Yin. *Prisms on the golden pagoda: perspectives on national reconciliation in Myanmar.* Singapore: NUS Press, 2014.
- Jois, Rama. *National reconciliation for harmonious living.* Gulbarga: Vijnaneshwara Research and Training Centre in Polity, 2008.
- Merwe, Hugo van der. *The Truth and Reconciliation Commission and community reconciliation: an analysis of competing strategies and conceptualizations.* Virginia: George Mason University, 1999.
- Nangoloh, Phil ya. *Towards the truth and genuine national reconciliation in Namibia.* Windhoek, Namibia: National Society for Human Rights, 1996.
- "National reconciliation & transitional justice processes in West Africa." a report of proceedings of a Conference on National Reconciliation & Transitional Justice Processes in West Africa. Ghana Center for Democratic Development. Accra, 2-3/10/2003.
- *National reconciliation in practice.* Kabul: Afghanistan Today Publishers, 1987.

- "National reconciliation: international perspectives." a report of proceedings of an International Conference on National Reconciliation in Ghana. Ghana Center for Democratic Development. Legon, Ghana, October 2001.
- Nwankwo, Uchenna. *On national reconciliation and development: ideology of the Nigerian centrist.* Lagos: Centrist Productions, 2002.
- Pérez-Stable, Marifeli. *Cuban National Reconciliation.* Florida: Florida International University, 2003.
- Robinson, Joseph S. *Transitional justice and the politics of inscription: memory, space and narrative in Northern Ireland.* Abingdon: Routledge, 2018.
- Sharqieh, Ibrahim. *A lasting peace?: Yemen's long journey to national reconciliation*. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 2013.
- Short, Damien. *Reconciliation and Colonial Power: Indigenous Rights in Australia.* Abingdon: Routledge, 2016.
- Skaar, Elin & Gloppen Siri & Suhrke, Astri. *Roads to Reconciliation*. Lanham: Lexington Books, 2005.
- Thomson, Susan. *Whispering truth to power: everyday resistance to reconciliation in postgenocide Rwanda*. Madison: The University of Wisconsin Press, 2013.
- Trudgen, Richard Ian. *Why Warriors Lie Down and Die: Djambatj Mala.* Nhulunbuy: Why Warriors, 2000.
- Villa-Vicencio, Charles. *Walk with us and listen: political reconciliation in Africa.* Washington, D.C.: Georgetown University Press, 2009.
- Wilson, Richard. *The politics of truth and reconciliation in South Africa: legitimizing the post-apartheid state.* Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2001.

- Wilson, Trevor. *Myanmar's Long Road to National Reconciliation.* Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2006.
- Wisniewska, Elzbieta. *National reconciliation.* Warsaw: Polish Interpress Agency, 1984.
- Wolf, Willem-Jan van der & Tofan, Claudia & Ruiter, Donja de. *National truth and reconciliation commissions: facts and materials.* Oisterwijk: International Courts Association, 2011.

2. Articles

- Andrieu, Kora. "'Sorry for the Genocide': How Public Apologies Can Help Promote National Reconciliation." *Journal of International Studies.* vol. 38. No. 1 (2009), pp. 3-23.
- Balch, Jeffrey & Scholten, Jan Nico. "Namibian reconstruction and national reconciliation: putting the horse before the cart." *Review of African Political Economy*. vol. 17. No. 49 (December 1990), pp. 82-93.
- Benraad, Myriam. "Iraq's impossible national reconciliation?." *La revue internationale et stratégique*. vol. 81 (2011), pp. 45-54.
- _____. "Iraq's Long Road to National Reconciliation." *The International Spectator.* vol. 46. No. 3 (1/9/2011), pp. 25-33.
- Clark, Janine Natalya. "National unity and reconciliation in Rwanda: A flawed approach?." *Journal of Contemporary African Studies.* vol. 28. No. 2 (April 2010), pp. 137-154.
- Doung, Virorth & Ear, Sophal. "Transitional Justice Dilemma: The Case of Cambodia." *The Peace and Conflict Review.* vol. 4. No. 1 (Fall 2009), pp. 18-36.

- Gyimah-Boadi, Emmanuel. "National Reconciliation in Ghana: Prospects and Challenges." *Ghana Center for Democratic Development.* vol. 4. No. 1 (2002).
- Humphrey, Michael. "From Terror to Trauma: Commissioning Truth for National Reconciliation." *Social Identities*, vol. 6. No. 1. (March 2000), pp. 7-27.
- Joffe, George. "National reconciliation and general amnesty in Algeria." *Mediterranean Politics*. vol. 13. No. 2 (July, 2008), pp. 213-228.
- Katanyuu, Ruukun. "Beyond Non-Interference in ASEAN: The Association's Role in Myanmar's National Reconciliation and Democratization." *Asian Survey.* vol. 46. No 6 (2006), pp. 825-845.
- Maass, Citha D. "National Reconciliation in Afghanistan: Conflict History and Search for an Afghan Approach." *Internationals Asienforum.* vol. 37. No. 1-2 (2006), pp. 5-35.
- Melvin, Jennifer. "Reconstructing Rwanda: balancing human rights and the promotion of national reconciliation." *The International Journal of Human Rights.* vol. 14. No. 6. (November 2010), pp. 932-951.
- Mojzes, Peter. "National Reconciliation and the Religious Component in Yugoslavia's Wars." *East European Monographs.* vol. 614 (2003), pp. 355-376.
- Mutua, Makau wa. "Beyond Juba: does Uganda need a national truth and reconciliation process?." *East African journal of peace & human rights*. vol. 13. No. 1 (2007), pp. 142-155.
- Myoe, Maung Aung. "The National Reconciliation Process in Myanmar." *Contemporary Southeast Asia*. vol. 24. No. 2 (August 2002), pp. 371-384.
- Oduro, Franklin. "Reconciling a divided nation through a non-retributive justice approach: Ghana's national reconciliation

initiative." *The International Journal of Human Rights*. vol. 9. No. 3 (2005), pp. 327-347.

- Robben, Antonius C.G.M. "From dirty war to genocide: Argentina's resistance to national reconciliation." *Memory Studies.* vol. 5. No. 3 (1/7/2012), pp. 305-315.
- Silva, Eduardo. "Chile past, present and future: The long road to national reconciliation." *Journal of Interamerican Studies & World Affairs.* vol. 33. No. 4 (Winter 1991), pp. 133-146.
- Walker, Melanie & Unterhalter, Elaine. "Knowledge, Narrative and National Reconciliation: Storied Reflections on the South African Truth and Reconciliation Commission." *Discourse: Studies in the Cultural Politics of Education*. vol. 25. No. 2 (2004), pp. 279-297.
- Zyberi, Gentian & Cernic, Jernej Letnar. "Transitional justice processes and reconciliation in the former Yugoslavia: challenges and prospects". *Nordic journal of human rights.* vol. 33. No. 2 (2015), pp. 132-157.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

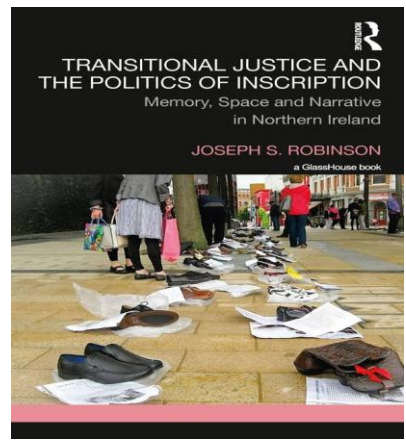

Robinson, Joseph S. *Transitional justice and the politics of inscription: memory, space and narrative in Northern Ireland*. Abingdon: Routledge, 2018.

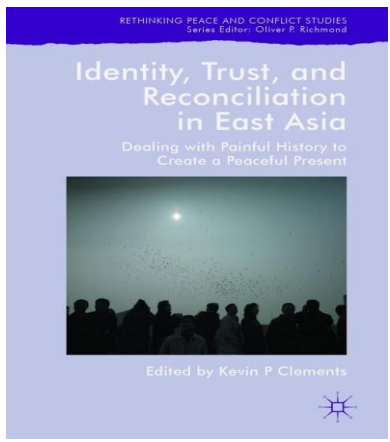

Clements, Kevin P. *Identity, trust, and reconciliation in East Asia: dealing with painful history to create a peaceful present*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018.

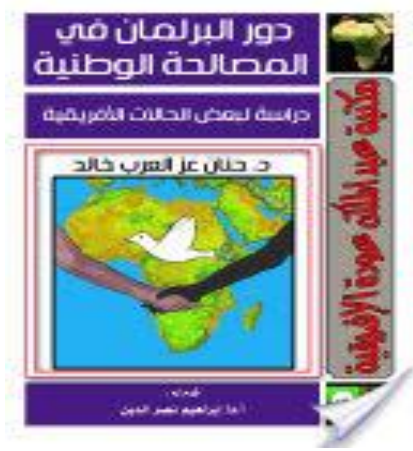

خالد، حنان عز العرب. دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥.

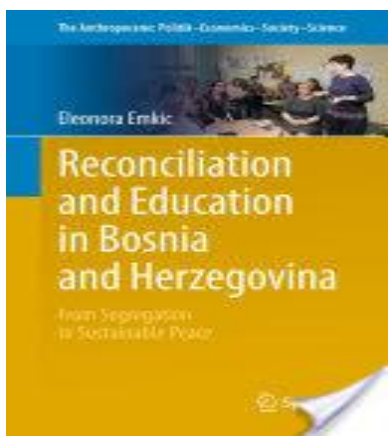

Emkic, Eleonora. *Reconciliation and Education in Bosnia and Herzegovina: From Segregation to Sustainable Peace*. Cham, Switzerland: Springer, 2018.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

مراجعة لمجموعة كتب

الصراع المتطور في سوريا

مروان الأسمر*

توجز هذه المراجعة الكتب الأربعة التالية: أولًا: "**الثورة السورية: نشأتها الداخلية ومسارها الأولي**"، ثانيًا: "**تدمير شعب: الحرب الأهلية في سوريا**"، ثالثًا: "**من الصراع بالوكالة إلى الأزمة المدنية: العلاقة بين الحركات السياسية السورية والسياسة الخارجية الأمريكية**"، رابعًا: "**الأزمة المدنية في سوريا: التحشيد والنظم الاجتماعية المتنافسة**". وهذه الكتب المختارة غيض من فيض من الكتب التي تناقش الصراع في سوريا منذ عام ٢٠١١.

لا تتبع هذه الكتب المناهج الوصفية والمعيارية فحسب، بل تسعى كذلك إلى الربط بين مؤشرات انطلاق الربيع السوري وكيفية انحداره إلى حرب أهلية قد تكون الأشد دمارًا في القرن الحادي والعشرين. وهي أيضًا تحاول أن تتبع النهج الموضوعي من حيث البحث عن هدف هذه "الرحلة". فقد بحث المؤلفون قضايا مختلفة تتعلق بالوضع السوري سواء من النواحي التاريخية أو المحلية أو الدولية.

وهناك تنوع كبير أيضًا في الأدبيات، عن طريق الاستعانة بالنظريات والأطر التي تساعد في فهم الوضع السياسي في سوريا. وقام على تأليف هذه الكتب أكاديميون ضليعون في الموضوع وأحد الدبلوماسيين الهولنديين السابقين الذي كان من المعنيين عن قرب في الوصول إلى حل للصراع في سوريا. إلا أن الأدبيات المذكورة تؤكد التعقيد الذي أصاب الأزمة، ولا سيما نظرًا لتباين طبيعة التدخل من اللاعبين المحليين والدوليين.

تقدم هذه المراجعة نظرة فريدة لتاريخ حزب البعث وكيفية سيطرته على النظام

* باحث سياسي أردني، له باع طويل في الصحافة الناطقة بالإنجليزية ويحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

السياسي في البلاد والعلاقات بين الطوائف والأديان والأقليات المختلفة كالسنة والعلويين والدروز والمسيحيين والأكراد، والتي تظهر مجتمعًا حساسًا و"شديد الأهمية".

لقد نزل مؤلفو أحد هذه الكتب إلى الشوارع، وأجروا مقابلات مدروسة وشبه مدروسة مع العديد من الأفراد والجماعات وسجلوا ملاحظاتهم التفصيلية. وهذا يعني أن المراجعة جمعت بين الأطر المنهجية والنظرية والتجريبية، مما يضاف إلى أهمية هذه المؤلفات.

book a greater academic weight, perspective and perception for the reader when reading the individual chapters.

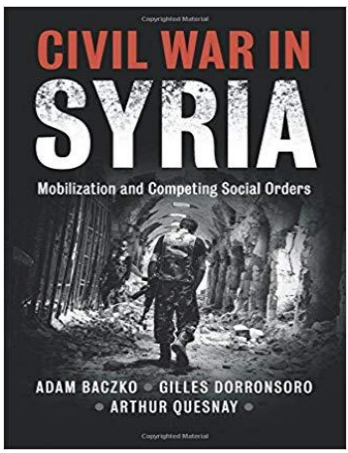

The final book, *Civil Crisis in Syria: Mobilization and Competing Social Orders* by Adam Baczko, Gilles Dorronsoro, and Arthur Quesnay (IB Taurus, 2018) is one of the few books likely to contribute to a "theory" of the current Syrian civil war, to be dwelled on and taught in higher academic institutions.

The book seeks to answer one question: Why did the Syrian uprising in 2011 turn from a peaceful one into a "violent" one with competing domestic actors and which very quickly became linked to external states and international actors. This made the author state that the Syrian case can be characterized as "one of the most internationalized civil wars".

Although many have written about the Syrian civil war since 2011 with the literature production continuing today, what distinguishes this book is its empirical inquiry that combines both the theoretical element - paradigms built by the authors - and the field work research that was employed.

The Sorbonne academics walked the extra mile and developed a hands-on approach. "We travelled to areas beyond the control of the Damascus regime….conduct[ing] semi-structured or non-directive interviews with individuals and groups and observed the frontline organizations, civil institutions, social interactions and social life." This involved talking to members of the Kurdistan Workers Party, Jabhat Al Nusra and ordinary people in war-torn areas such as Aleppo and, which the authors say, gave them a great insight into the Syrian civil war.

Baczko, Dorronsoro, and Quesnay further point out they spoke to people who took part in the 2011 uprisings and cited 162 interviews in the book while took notes from 250 people. Because of security reasons, they didn't speak to members of the Syrian Baath regime nor were able to engage the operatives of the Islamic State in Iraq and Levant which, the authors say, was regrettable. The book is likely to be important also because of the refugees they interviewed in Turkey, Egypt, Lebanon, Jordan and Iraq. In the latter, the authors spoke to refugees who had managed to escape from ISIL-held territories in northern Syria.

But this was changing with the US foreign policy becoming much more robust in world politics as dictated by the Cold War and superpower rivalry by the then Soviet Union. This meant that the United States started to build alliances with different states and blocs in the Middle East and Syria to counteract the Soviet Union, which was itself building its own client regimes in the international system.

The book is an "easy-to-read" treatise. It can be read in terms of its individual chapters or viewed as a whole, because of the intermingling between the external and internal narratives the author deals with. Thus, one can look at it from a thematic angle or as a historical piece of analysis that resembles classic textbooks on the Middle East.

The later chapters focus on the domestic dynamism in Syria as underlined by its political system, issue of military coups in the country with the American role, rise of the Baath Party, its structure, relations to society as well as its external relations. It includes discussing firebrand Arab nationalism, issue of tradition in Baathist philosophy and the role of Islam in building the complex Syrian polity based on sectarianism, religious beliefs on Sunnis, Shia Alawites lines and different minorities like Druze, Christians and Kurds.

Here, the book also talks about modernism in the Baath Party as dictated not by its long-time leader Hafeth Al Assad, who built a party in his own image, but by his son Bashar, who unexpectedly took the reigns of power after his father died. At the beginning of his reign in the early 21st century, he tried initially to introduce reforms and liberalize Syria's political and economic system through encouraging emerging young elites with relaxation on freedom of speech and the press. But these soon became unstuck because of the old guard and their way of doing things and managed to obstruct reform.

The author indeed has a clever twist by turning a complex subject into a cogent, coherent, logical analysis. One flaw, however, is although she puts forward at the end a large extensive and expansive bibliography on Syria, both from the early decades of the establishment of the state until now, the text and the narrative are only supported by a handful of cited sources and an Israeli reference she probably over-relied on. This is a great pity because she could have easily used the plethora of references on the Syrian political system and its external relations that had been built over the years and which she is well aware of. This is something that would have given the

The book is not for the ordinary reader as the author, who is a former ambassador to Indonesia, Germany, Turkey and Iraq, implies. A fair knowledge of the workings of the Syrian society and politics must be attained, underlined by the fact that the book, although short, is argued to be "pedantic". The diplomatic angle also comes forward through his recounting of the Geneva process to bring the different sides together for a negotiated settlement.

The book is an important addition to the vast literature on the Syrian conflict as witnessed by the extensive bibliography and the enormous multi-lingual sources the author uses, including that of memoirs. This is plus the fact that the book is praised by well-known journalists like Robert Fisk and Patrick Seal, both specialists and directors of Middle East centres in the West.

Joshua Landis, Director of the Center for Middle East Studies, University of Oklahoma puts it this way: "This is the best book on the Syrian Civil War, hands down. Nikolaos van Dam has been steeped in Syrian history and politics for decades as a diplomat and historian. He has read everything on Syria in numerous languages. He is both wise and balanced. Whether you want an accessible introduction to the regional conflict or to deepen your knowledge of Syria, Destroying a Nation is a must read by a true scholar."

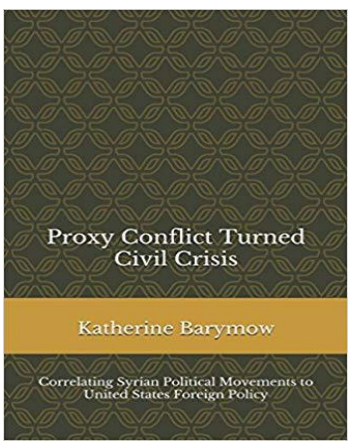

This third book, *Proxy Conflict Turned Civil Crisis: Correlating Syrian Political Movements to United States Foreign Policy* by Katherine Barymow (Independently Published, 2017) offers what can be seen as a mixed methodology. The initial chapters focus on the international relations of Syria from an American point of view, starting with President Woodrow Wilson and his brand of diplomacy, where he argues that every nation has a right for its own state and independence.

In the initial chapters, there is also a sense of rivalry between powers over the Middle East and especially in Syria where France dominated the area together with Britain. Here, the author shows how the US foreign policy was changing, becoming more interventionist. Good examples of this was the Truman Doctrine as applied to Europe just after World War II, leaving aside the "isolationist" stance that guarded U.S. foreign policy before World War II.

mercantile complex and political economy, secularism and rise of the Islamic movements and their role in the socio-political entity of Syria. The aim of the writers and editors has been to get to the "nuts and bolts" of the Syrian crisis and provide a series of explanation of why the Syrian uprising didn't lead to a democratic transition.

In focusing on seemingly separate issues like "dignity", "technology", "narrative", "identity", "denial" and "reproduction" in a linear framework that included the Druze community, Salafism, the Left and the Kurds, this collective shows the complexity and intractability of, first, the Syrian uprising as it began all these years ago and, now, amidst its current crisis with no easy solutions.

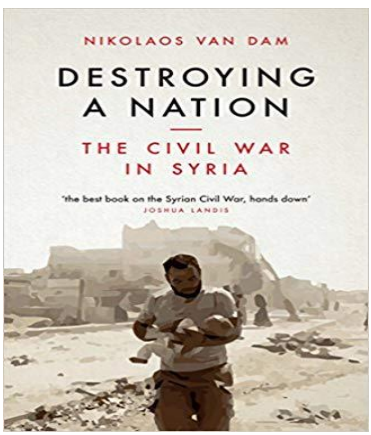

The next book offers an analytical view on the civil war from a diplomatic practitioner, an academic and a historian of the Syria subject matter. In *Destroying a Nation: The Civil War in Syria* by Nikolaos Van Dam (I.B. Tauris, 2017) the author, a Dutch diplomat who has already written two books on Syria and was the Special Envoy of the Netherlands for Syria in 2015-16, provides a diplomatic view of the Syrian conflict.

The author, however, doesn't concentrate on the external factors as expected from a diplomat. He focuses on the internal dynamics, sectarianism of the Syrian polity and society and how it moved forward from 2011 when the Syrian revolution started but degenerated into an inextricable civil war with a multitude of actors including the so-called opposition groups and the Islamic State in Iraq and Levant (ISIL).

The immense destructiveness of the Syrian civil war is highlighted together with the obliteration of whole villages, towns, cities and communities outlined with histories disappearing under rubble in such places as Aleppo, Palmyra, Hama and Homs. It is also superimposed under the destructive regional and tribal loyalties juxtaposed by Alawites who came to control the army through historical reasons, the Sunnis who stayed outside the powers of the state especially after the Baath party came to power in the 1960s onwards and the Christian minority in the country.

Book Reviews

An Evolving Syria Conflict*

The focus of this book review article is on the evolving Syrian conflict. The books represent very few of the plethora of literature that has been written since the Syrian civil war started in March 2011. This review is designed to show just how much the Syrian conflict has and is occupying the thoughts of academics, intellectuals and diplomats who have been involved in different dimensions of the on-going bloody civil war that can be argued as one of the most destructive in the 21st Century.

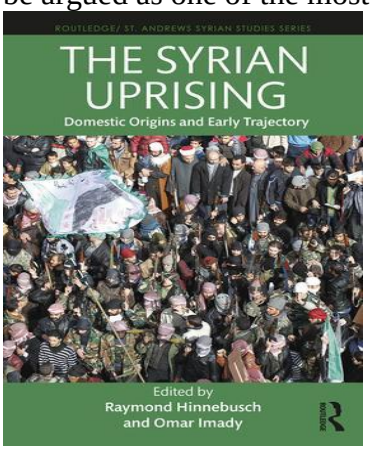

As the title suggests, *The Syrian Uprising: Domestic Origins and Early Trajectory* by Raymond Hinnebusch and Omar Imady (Routledge, 2018) seeks to provide a series of fresh perspectives on the on-going civil war by focusing on the domestic dimension of the conflict. These came to form complicated elements that interacted with each other and 'degenerated' the Syrian Arab Spring of 2011 into a civil conflict that sees no way of ending.

The book is an editorial collective of 19 individual chapters, each written to combine a trajectory of thoughts on a civil war that started full of promise to remove an "old" order. The contributors are not only cross-disciplinary academics in politics, international relations, area studies, Islamic studies, economics, sociology and anthropology, but also practitioners and researchers on Syria and the Middle East. The editors, Raymond Hinnebusch and Omar Imady are also affiliated to the Centre for Syrian Studies of St. Andrews University.

The collective is a panorama of thoughts, concepts and analysis on the structure of power in the Syrian formation, its origins and evolution, form of state Baath-building, dynamics of power, corruption, sectarianism, military-

---

*** Prepared by Dr. Marwan Asmar, a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

English Section

synopsis of the many books that have been written on the Syrian conflict since 2011.

These books are not only descriptive and perceptive but they try to plot "indicators" of how the Syrian Spring began and how it degenerated into a civil war, probably one of the most destructive in the 21st Century and seek to be thematic, in the sense of where the "journey" is leading to. The authors have tended to tackle different issues involved in the Syrian situation whether, its historical, domestic and/or the international angle.

There is much variety in the literature, with the employment of theories and paradigms to understand the Syrian polity. The books are written by academics well-versed in the subject and a veteran Dutch diplomat who was directly involved in seeking to bring out a solution to the Syrian conflict. But the literature reviewed just shows how complex the Syrian had become mainly from the point of view of the different interplay of domestic and international actors.

The review-article gives a unique perception of the history of the Baath party, how it came to dominate the Syrian political system and the interplay between different sects, religious and minority groups such Sunnis, Alawites, Druze, Christians and Kurds which shows a vibrant and "weighty" society.

The authors of one of the books actually "went down the street" and conducted structured and semi-structured interviews of different individuals and groups with extensive hand notes written down. What this means is that the review combined methodological, theoretical frameworks as well as empirical ones that will add to the importance of these books.

The legislation was faced by mixed reactions from opposed Jewish Israeli groups, most Palestinian Arab components and the Druze, who considered it a stab in the 'blood alliance'. In addition, some human right organizations in Israel and abroad condemned the move for its violation of the international legitimacy with regard to states' constitutions and composition. It is also said to classify the citizens of Israel into Jews of a superior status and non-Jews of an inferior status.

In fact, the law makes Israel an officially Jewish state. This fits the basics of the Zionist thought since it was launched over a century ago as well as the nature of Israel as an apartheid state. Furthermore, in accordance with its new definition, Israel does not, and will not, recognize the national, political and cultural rights of the Palestinian people. The text confirms that the Palestinians on historical Palestine are implied to be a barrier to the achievement of the Zionist project and are not welcome in 'the land of Israel'. The new consolidation encourages further spatial and legal oppression, taking the form of expulsion, displacement and control on more Palestinian territories.

Bibliography

National Reconciliation: Global and Arab Cases

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Releases in books*

Abdel Qader Na'eem

English Section

Book Reviews

An Evolving Syria Conflict

Marwan Asmar

This review outlines four books *The Syrian Uprising: Domestic Origins and Early Trajectory*, *Destroying a Nation: The Civil War in Syria*, *Proxy Conflict Turned Civil Crisis: Correlating Syrian Political Movements to United States Foreign Policy*, *Civil Crisis in Syria: Mobilisation and Competing Social Orders*. They have been chosen as a

Russia's Putin: Strategy for Restoring Status in Setting International Politics

Taoufik Abdessadek

The present study attempts to contribute to the common discussion on Russia's growing role in the tracks of international politics, mainly in the last few years under the leadership of President Vladimir Putin. The research looks into the International Relations studies in the Arab World, in general, and the Maghreb area, in particular, in terms of developments as a significant knowledge-based specialty for the purposes of pedagogical methods and explanatory theoretical frameworks.

Here, focus is laid on Moscow's strategy under Putin's rule. The basics of control are being built to restore Russia's status as a superpower, in a bid to counter the regional threats and engage in the challenges which make it an effective rival and partner in the international landscape.

It is concluded that it is true that Russia's strategy to return to international politics as a major player has made notable achievements. However, it is considered a relative success for two main reasons. Firstly, several collisional issues with the West have arisen to constitute a direct threat to Moscow and its strategy. Secondly, imminent economic dangers make an obstacle to the recovery and growth of the Russian economy, which would affect Putin's internal and external policies and rule. Recently, the sanctions imposed on Moscow by the US and its allies have become broader and more aggressive.

Israel's Nation-state Law: Legislation & Repercussions

Johnny Mansour

On 19 July 2018, The Israeli Knesset approved the Nation-state Law based on a number of bills proposed since 2011. In the last 7 years, several amendments and additions had been made in the form, but not the content, of the legislation. When MP Avi Dichter of Kadima Party presented a proposal on behalf of the government, all the blocs under its coalition voted for it. On the other hand, the opposition, especially the joint list of the Palestinian Arabs, along with Meretz and the Zionist Camp rejected the law. Two members refrained.

many incidents. However, there are dark signs of a tremendous deficit of $217 million as well as the recent decision by the US, the top individual donor, to halt $300 million of this year's fund. Other donors do not seem to be enthusiastic to provide support or respond to the UNRWA's emergency calls related to the Syrian crisis repercussions and the situation in the Palestinian occupied territories. In addition, the organization itself has lately adopted procedures to reduce the services offered to the refugees, mainly those of education.

Such heavy dimensions indicate that Washington's move is part of the US-Israeli continuing efforts to weaken the UNRWA's resources, gradually stop its mission and drop the right of the Palestinians to return to their homes from where they were displaced by the 1948 Israeli aggression. That would go in line with regional and international arrangements of the peaceful settlement process conditions in the new version 'deal of the century' to liquidate the Palestinian issue.

The unfortunate calamity has got three scenarios. Firstly, the UNRWA may overcome the financial crisis. Secondly, the crisis may continue, but with attempts to hold the hosting countries responsible for the cost and burden of the refugees. Thirdly, the US-Israeli pressures may persist to end the organization and transfer its powers to the UNHCR.

Although no. 1 is possible, it will not end the dilemma. The US-Israeli adverse attempts can be foiled by the Palestinian leadership and Arab, Islamic support through clinging to the organization's mission until the return of the Palestinian refugees, in accordance with international resolution 194.

Regardless of the three scenarios, the implementation of the right to return depends on the enforceability of the above resolution, which was taken before the foundation of the UNRWA on 8 December 1949, and the other UN resolutions which constitute the umbrella for the establishment under the international and humanitarian laws. As the organization's mission ends upon the implementation of the right of return, according to the decision of its competence, any assumed US-Israeli efforts' success will not, in statutory, international or humanitarian terms, lead to the abolition of the right of return. In fact, the UNRWA is a living witness of the Nakba and the numerous crimes of the Israeli occupation since 1948 as well as a symbol of the issue of the Palestinian refugees.

The calm between Israel and the factions is based on the six following major points, which shall be gradually implemented provided that a comprehensive quiet is maintained:

- Inclusive ceasefire
- Opening of crossings
- Expansion of the fishing area
- Medical and humanitarian aid
- Exchange of prisoners and missing ones
- Broad restoration of the Gaza infrastructure with foreign funds

Furthermore, talks are likely to be held with regard to a seaport and an airport.

However, there are problems and risks to the current calm. Some have to do with the internal situation, while some have to do with the Palestinian cause against the occupation. The latter holds the dialectic of the reconciliation-quiet order.

Regardless of such obstacles, the reality in Gaza definitely leads to the inevitability of a quiet. If it does not take place now, it does not mean that it is over. Although it does not represent the ambition of any party, its alternative is war, which is rejected by all the parties. In addition, it is necessary to build the current quiet on synchronization but not ordering, as the latter proved a failure in dealing with the Israelis after Oslo and later accords.

Reports and Articles

UNRWA Crisis: Background and Future

Nadia Saed Aldeen

Since its foundation in 1949, the United Nations Relief and Works Agency is going through a critical turning point beyond the consequences of previous hard financial dilemmas. Its scope of service and even vital existence are threatened, coming to its symbolic representation of the issue of the Palestinian refugees.

In public, the UNRWA's economic crisis seems to be similar to

Donald Trump. The country has also been forced to hedge in the ongoing Gulf Cooperation Council (GCC) crisis, as it has important allies on both sides of the rift.

This paper argues that geopolitics of the region have forced Jordan to balance its critical interests against less pressing ones to ensure safety and stability by examining five main geopolitical forces affecting Jordan: the Syria conflict, the GCC crisis, occupation in Palestine, rebalancing against Iran, and the Trump Administration. These geopolitical shocks have, unsurprisingly, affected domestic political calculations as well, with a tightening of political space emerging in the face of daunting external and internal threats, as well as rising domestic political and economic discontent.

Although heightened violence and instability in the Middle East have undoubtedly affected all states of the region, Jordan is uniquely placed, both geographically and in terms of its alliances, central to most of these conflicts. It is unsurprising then, that the state has endeavored to diffuse pressures both abroad and at home using hedging abroad and tightening the political sector domestically. Moving forward, Jordan will likely continue its strategy of hedging to ensure that none of the region's crises affect it drastically in the domestic sphere.

Gaza Strip: National Reconciliation and Calm with Israel

Ra'ed Nu'eirart

In the period 2017-2018, the Palestinian political landscape witnessed fundamental changes which affected the balance of power and the track of political action. As a result, some regional and international parties shifted their attitudes towards the entire conflict or the relation with one of the parties, which essentially affected the Palestinian internal reconciliation as well as the relation with Israel. Thus, it seems difficult to separate both components for two reasons. Firstly, they affect each other. Secondly, the acceleration in the size of regional and international developments sometimes had a direct impact in prolonging the split, reaching an agreement or complicating the consolidation of the reconciliation.

Deal of the Century: Conflict Solution Prescription or New Stage Launch

Abdulsalam mualla

The present study analyzes the US peace plan known as the 'deal of the century', focusing on the background, content and possible repercussions. Those in charge claim that it is aimed at a final solution to the Palestinian-Israeli conflict. However, from the plan setters' and executors' perspective, the role and attitude of the Palestinians do not matter. Thus, a a fundamental question arises: How can such a party be ignored in any real settlement? Or is the proposal madatory even if the Palestinians do not accept it? Or does the plan open the door wide for a new stage of the conflict? If this party is not important, should it be considered an Arab, rather than a Palestinian, solution with the Israelis? Again, will it actually solve the conflict? The study adopts the descriptive-analytic methodology to dismantle the extreme sophistication which is imposed on the deal's background, dimensions, content, indications and impacts. In addition, the parties' stands and statements as well as the information published by research centers and media are utilized. All this assists in conducting a true investigation of the above questions. Finally, upon the findings of the analysis, it is concluded that the deal's objective is not to create a solution to the issue, but to employ the made-up settlement as a tool to re-shape the region, preparing the Palestinian-Israeli conflict for a new stage.

Strategic Analysis

The Effects of Geopolitics on Jordan's Role in the Middle East Region

Courtney Freer

In recent years, geopolitical trends have placed Jordan within central areas of conflict in the Middle East. By virtue of its geographic location, Jordan has had to absorb hundreds of thousands of refugees from Syria and Iraq, while balancing relationships with these states as they undergo domestic political turmoil. Jordan, a key American ally, has also needed to work to maintain its ties and aid relationship with the United States through a dramatic change in administration from Barack Obama to

Research & Studies

US Withdrawal from Nuclear Agreement: Repercussions and Scenarios

Mahjoob Zweiri

The present study analyzes the consequences of Washington's withdrawal from the nuclear agreement between Tehran and the Security Council's permanent states. It also explores the impacts related to the United States' re-imposing the economic sanctions on Iran, which target both the financial status, in general, and the production of oil, in particular.

Focus is laid on consequences to Iran's political and economic stability and future role in the Middle East, as well as the regional and international stands on the move and its effect on the Washington's image around the globe.

For Iran, the step constitutes a threat in two main aspects. Firstly, in economic terms, it will return the country to the sanctions, which were so detrimental to the economy and, even, the citizens. The direct impacts on the currency also multiplied the burden on a major portion of the people, which is likely to escalate when taking into consideration the restrictions associated with oil. In addition, the increasing rupture between Tehran and the rest of the world is expected to aggravate the structural dilemmas of the economy, which have not been overcome for about 40 years.

In political terms, such sanctions would bring the republic back to the New Conservatives thought, when US President George Bush Gr. called it part of the Axis of Evil. Thus, Iran would be with no or few allies and with little potential.

It is concluded that the US step will have impacts, at least in a gradual manner, on Iran's regional policies, as the economic and political cost is expected to rise due to the declining revenues. On the other hand, the Turkish-Russian cooperation seems to be advancing at the expense of the Iranian-Russian relations, which would limit Tehran's ability to dictate its entire agenda on Syria and Iraq. Such impacts would take some time before they come to the fore.

Editorial

Arab Reconciliations and Arab Renaissance

Editor

Since 2011, the word reality has seen a great deal of split, disputes, and conflicts of different levels, making peoples refugees in their homelands and abroad as well as destroying economies and infrastructure. Thus, the Arab Renaissance suffered of non-focus through its renaissance elements and tools.

In addition, the intellectuals and politicians have been in chaos of thinking and lost the ability to overcome the obstacle of time with its hard bloody burden towards the future. As the political elites still cannot abandon their interests, gains and grip of power, then the intellectuals, experts, analysts, politicians, researchers and youth need to search for safe tracks to revive the Renaissance of the Arab nation. They should choose the basic features of the safest path and provide its requirements without staying restricted by the correct politicians' interests.

In this regard, the top priority for the Arab nation's bright future is to leave the split and conflict to historic internal reconciliations based on common grounds and interests. However, shifting to such a track requires truly powerful leaderships with a completely straightforward vision for a secure and stable future, along with a national, pan-Arab and global perspective to rebuild the political, social and economic fields. That would create the atmosphere for broad reconciliations; restrict foreign even those any foreign in Arab affairs interference; restrict different shapes of terrorist groups even the supported by others; prevent the transformation of political, religious, sectarian, social or tribal differences to any form of violence and destruction; found the basis for democratic states which provide stability, prosperity and welfare; protect the nation against aggression; maintain diginity and ability to support Palestinian against Israel military occupation; and deter neighbours and foreigners.

As such, the Arab nation will have an opportunity for civilizational competition, and every Arab country would see development, stability and progress, away from the tunnel of unknown future, and away from the foreign interference in Arab internal affairs directly or by proxy.

English Abstracts

123 126 132	- *Arabic References* - *English Reference* - *New Releases in books* ***Abdel Qader Na'eem***
135	**Arabic Abstracts (for English Section)**
139	***English Section*** **Book Reviews** *An Evolving Syria Conflict* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Arab Reconciliations and Arab Renaissance* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *US Withdrawal from Nuclear Agreement: Repercussions and Scenarios* ***Mahjoob Zweiri***
33	*Deal of the Century: Conflict Solution Prescription or New Stage Launch* ***Abdulsalam mualla***
51	***Strategic Analysis*** *The Effects of Geopolitics on Jordan's Role in the Middle East Region* ***Courtney Freer***
65	*Gaza Strip: National Reconciliation and Calm with Israel* ***Ra'ed Nu'eirart***
79	***Reports and Articles*** *UNRWA Crisis: Background and Future* ***Nadia Saed Aldeen***
97	*Russia's Putin: Strategy for Restoring Status in Setting International Politics* ***Taoufik Abdessadek***
107	*Israel's Nation-state Law: Legislation & Repercussions* ***Johnny Mansour***
121	***Bibliography*** ***National Reconciliation: Global and Arab Cases***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2018

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan
Ahmad Al-Bursan
Ahmad S. Noufal
Ali Mahafza
Ebrahim Abu Arqoub
Mohammad Abu Hammour

Volume 22 **No. 85** **Autumn 2018**